جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الاتفاقيات الدولية البيئية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون البيئة

إعداد الطالب:
بن راحلة بوعلام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ حوبة عبد القادر	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د/ حيزوم مرغني بدر الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ مدلل حفناوي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الاتفاقيات الدولية البيئية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون البيئة

إعداد الطالب:
بن راحلة بوعلام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ حوبة عبد القادر	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د/ حيزوم مرغني بدر الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ مدلل حفناوي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

﴿ قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا

إنك انت العليم الحكيم ﴾

صدق الله العظيم

الآيه(32) سوره البقره

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والدي حفظهما الله ورعاهما و أطال في عمرهما

.....

إلى هدية الرحمان لي زوجتي

.....

إلى كل عائلتي كل بإسمه

.....

إلى كل طلاب كلية الحقوق بجامعة الوادي،

خاصة زميلي " زرقين حسن و بوصبع جمال "

.....

شكر وعرفان

بعد شكر الله وحمده على توفيقه وتيسيره لي لانجاز هذا العمل البسيط و المتواضع، أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور" حيزوم مرغني بدر الدين " على إشرافه و متابعته ونصحه وكل ما قدمه من أجل إنجاح هذا البحث، ونسأل الله له كل التوفيق و النجاح في حياته العملية و العلمية.

كما أتقدم بالشكر لكل من الدكتور " حوية عبد القادر" و الأستاذ "مدلل حفناوي " على تأطير المناقشة ومساهمتهما في تصحيح و تدقيق هذا البحث، و أتمنى لهما مزيدا من النجاحات في مشوارهما العملي و النبيل.

وأشكر إجمالا كل من أسدى لنا خدمة من قريب أو من بعيد لإتمام هذا البحث، سواء على مستوى جامعة الوادي أو خارجها.

الطالب : بن راحلة بوعلام

مقـــــدمة

لقد أضحت المشكلات المتصلة بالبيئة و تحدياتها، تشكل الحيز الأكبر من اهتمام المجتمع الدولي وخاصة أثناء الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي، بحيث تجلى للعالم أهمية موضوع البيئة وضرورة الوقوف على مشاكلها بشكل سريع و حازم ، إلا أنه و رغم الاستفاقة المبكرة للمجتمع الدولي تجاه هذا التحدي الذي يقع على عاتق العالم أجمع، إلا أن بوادر الدول كانت منفردة تارة و متدنية تارة أخرى، مما أدى لتأزم وضع البيئة بشكل خطير جدا بسبب تهافت الدول على التنمية و التطور على حساب البيئة.

وبعد اقتناع الكثير من الدول بأن التمادي في هذا النمط من الاستغلال للبيئة وما سيخلفه من تلوث و استنزاف، سيؤدي بلا شك إلى زوال الإنسان بشكل مؤكد[1]، دقت هذه الدول ناقوس الخطر و مهدت في ذات الوقت لانعقاد مؤتمر ستوكهولم لعام 1972، والذي يعتبره أغلب الفقهاء بأنه مصدر القانون الدولي البيئي.

لكنه و أمام تطور حقوق الإنسان و تجلى الجيل الرابع منها والتي يطلق عليها بالحقوق التضامنية و على رأسها حق الإنسان في بيئة نظيفة و كريمة، بدأت أدوار الدول تتراجع تدريجيا في الوفاء بالتزاماتها تجاه أفرادها نتيجة لتنوع هذه الحقوق وتوسعها بشكل كبير من جهة، و تعقد مسؤوليات الدول خاصة في تحقيق الأمن بأنواعه من جهة أخرى، وتحت هذه الظروف برزت فواعل جديدة على المستوى الدولي و الوطني أحست بأهمية التعاون الدولي وضرورته من أجل تكريس هذه الحقوق و احترامها، فظهرت المنظمات الدولية غير الحكومية في خضم هذه المتغيرات سرعان ما أضحت تقاسم مسؤوليات الدول تجاه قضايا البيئة و تحدياتها الكبيرة و على رأسها التنمية المستدامة.

وبحكم خبرتها الكبيرة في حماية البيئة، اقتنعت المنظمات الدولية غير الحكومية بأن أساس حماية البيئة و ترقيتها يبدأ من الاتفاقيات الدولية البيئة التي تعتبر مصدر الالتزام الذي تتحمله الدول تجاه البيئة و تجاه الأفراد كذلك، لذا فالمنظمات الدولية غير الحكومية تسعى دائما لحماية البيئة الدولية سواء كانت جوية، بحرية، مائية من خلال التشريع الدولي عبر

[1] - عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية،– دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون الدولي حول مشكلات التنمية و البيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة–الطبعة الأولى،دار الخلدونية،الجزائر،2008،ص265.

الاتفاقيات الدولية البيئة، مع ضرورة توفير و ترتيب جميع مراحل إعداد هذه الاتفاقيات من رصد و إخطار و مشاركة في صياغة الاتفاقية البيئية، إلى غاية تنفيذها على ارض الواقع وتقديم ما يجب تقديمه لضمان إحترام هذه الاتفاقيات خاصة باستعمال الأساليب اللينة أو الأساليب الضاغطة.

فأهمية الموضوع تتعلق بالدرجة الأولى بفهم حقيقة الأدوار التي تلعبها هذه الفواعل الدولية المتمثلة في المنظمات الدولية غير الحكومية، خاصة والعالم يشهد تعقيدات كبيرة و مترابطة فيما بينها تصب في خانة الأمن البيئي الدولي وضرورة تحقيقه، فالبيئة وتحدياتها أضحت بلا شك مصدر قلق كبير لدى العالم لذا فالاتفاقيات الدولية البيئة التي تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية جاهدة لتكريسها تعتبر صمام أمان لموضوع الأمن الدولي بصفة عامة.

وبالنظر للمتغيرات الدولية الكبيرة خاصة في الوقت الراهن و انعكاس هذه الظروف على موضوع البيئة الدولية، فقد دفعنا هذا الإطار لتسليط الضوء على مكانة الفواعل الدولية الجديدة على غرار المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة الدولية، وهذا عبر القنوات القانونية التي تؤطر لهذه الحماية وتكفل ممارستها، مع التعمق في الأساليب الخاصة التي تتبناها هذه المنظمات الدولية غير الحكومية في تنفيذ الاتفاقيات الدولية البيئية.

وبالتحصيل فإن اختيار هذا الموضوع كحيز للدراسة، يهدف بشكل عام إلى إزاحة الغموض عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة الدولية، وبيان المرتكزات التي تسمح بعمل هذه المنظمات غير الحكومية من جهة، و عرض مجمل الأساليب التي تتبعها هذه الفواعل الدولية بغية تنفيذ التشريعات الدولية البيئية.

ولدراسة هذا الموضوع، فقد تم الاستعانة بثلاث مناهج علمية، المنهج الوصفي الذي من خلاله أمكننا وصف الظاهرة قيد الدراسة و المتمثلة في بزوغ المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى الدولي ومقاسمتها أشخاص القانون الدولي الأعباء الدولية التي يتحملونها تجاه مجتمعاتهم، مع التعمق في الموضوع وفق ما تقتضيه الدراسة الأكاديمية و العلمية من موضوعية و حياد و دقة.

كما تم استخدام المنهج التحليلي، وذلك لأنه يناسب موضوع البحث خاصة فيما يتعلق بفحص و تقييم الوقائع وبيان جدواها وتطابقها مع محور الإشكالية محل الدراسة.

هذا وقد تم استخدام منهج دراسة حالة، بحيث تم التطرق في نهاية الدراسة لنماذج تطبيقية حول الجهود الفردية لعمل منظمتي السلام الأخضر و منظمة أصدقاء الأرض.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة، فيمكن إيجازها في محورين هما:

الأول: شساعة موضوع الدراسة و اتصاله بمختلف القضايا الدولية من جهة، وكذا قلة المراجع باللغة العربية خاصة على مستوى مكتبة الكلية وهذا نظرا لحداثة الموضوع.

الثاني: الاستعانة بالدراسات الأجنبية مع ما يقتضي ذلك من جهود الترجمة ونقل المعنى الحقيقي للنصوص بكل أمانة وثقة.

إن إجماع المجتمع الدولي وتقاطع رؤاه حول المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل دولي جديد، وتميزه بلعب دور محوري و أساسي في الحفاظ على البيئة الدولية – مجال الدراسة– والتي تمثل تراثا مشتركا للإنسانية، الأمر الذي دفعنا للتساؤل عن حقيقة الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية، **وهل وفقت هذه المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة الدولية عبر تكريس الاتفاقيات الدولية البيئة على أرض الواقع ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية فقد تم تقسيم الموضوع إلى فصلين اثنين، بحيث سنعالج في الفصل الأول مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة، ثم التعمق في هذا الفصل عبر مبحثين اثنين سنخصصهما للإطار العام لهذه المنظمات غير الحكومية ودورها في مشاركة المجتمع الدولي صياغة الاتفاقيات الدولية البيئة، أما الفصل الثاني فسنخصصه لدراسة الوسائل التي تستغلها المنظمات الدولية غير حكومية في فرض إحترام الاتفاقيات البيئية، وينبثق عن هذا الفصل مبحثين، سنخص الأول بدراسة آليات تفعيل الاتفاقيات الدولية البيئية بينما سنتطرق في المبحث الثاني للجهود الفردية لكل من منظمة السلام الأخضر و منظمة أصدقاء الأرض.

الفصل الأول: **مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة**

لقد حظي موضوع البيئة و التحديات التي تواجهها خاصة ما تعلق منه بالتلوث و الاستنزاف الحيز الأكبر من دراسات و بحوث الفقهاء و المختصين، بل وأصبحت التشريعات والقوانين الدولية أو الوطنية تأخذ موضوع البيئة محمل الجد و باتت مجبرة على ضرورة تكييف تشريعاتها مع ما يتوافق و حماية البيئة.

و من أجل كفالة حماية قانونية فعّالة لهذا الموروث الإنساني المشترك، ونظرا لتراجع أدوار الأشخاص الكلاسيكية في المجتمع الدولي في تنفيذ الالتزامات الدولية الملقاة على عاتقها بصفة عامة و تجاه حماية البيئة بصفة خاصة، فقد نتج عن ذلك ظهور فواعل جديدة باتت تتولى حماية البيئة الدولية من المشاكل المختلفة التي تهدد الإنسان والبيئة على حد سواء، و قد تجلت المنظمات الدولية غير الحكومية كطرف في المجتمع الدولي تسعى لمقاسمته التزاماته المختلفة و على رأسها حماية البيئة الدولية.

وسنحاول أن نتطرق من خلال هذا الفصل بشكل مفصل للمنظمات غير حكومية من خلال الإحاطة بها و إبراز ظروف نشأتها و تطور اهتماماتها بحماية البيئة (المبحث الأول) وكذا دورها في إعداد و صناعة الإتفاقيات الدولية البيئية(المبحث الثاني).

المبحث الأول: **الإطار العام للمنظمات الدولية غير الحكومية.**

لقد كان لظهور المنظمات الدولية غير الحكومية على الساحة الوطنية والدولية ، وكذا تطور اهتماماتها تراتبيا –بدأ من الحقوق المدنية و السياسية ثم الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية وصولا إلى الحقوق الحديثة المتعلقة بالتراث المشترك للإنسانية – الدور الكبير في إعادة ترتيب أولويات أشخاص المجتمع الدولي (المطلب الأول).

كما استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية بفضل وعيها بحجم الخطورة الكبيرة التي تهدد الإنسانية جمعاء و تقوض أصلا من أصول حقوق الإنسان خاصة " الحق في بيئة نظيفة و كريمة " من أن تساهم بنفسها في صياغة و تنشأة القواعد القانونية الدولية في مجال حماية البيئة و ترقيتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية و تحول اهتمامها بحماية البيئة

يعتبر مصطلح " المنظمات الدولية غير الحكومية " حديث الظهور نسبيا، وهذا لارتباط نشأته بالنزاعات التي شهدها المجتمع الدولي الحديث و خاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، و ما نتج عنهما من آثار مدمرة مست الإنسان و البيئة على حد سواء.

وقد ساعدت هذه الظروف العصيبة على تجلي أشخاص دولية جديدة على المستوى الدولي كان لها الفضل في حماية البيئة و ترقيتها بشكل بنّاء و دائم، لذا سنحاول أن نقدم دراسة تفصيلية حول المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال تعريفها وبيان خصائصها و أبعادها التي تختص بها، ثم شرح أسباب تحول اهتمامات هذه المنظمات الدولية غير الحكومية إلى قضايا البيئة و معالجة مشاكلها وهذا تباعا كما يلي:

الفرع الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية ''المفهوم والأبعاد''

إن الوصول إلى حقائق الأمور و رفع اللبس عنها و فهم تفصيلاتها، يرتبط بالدرجة الأولى على معرفة المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بمجال البحث معرفة معمقة و التي بها يستطع الباحث أن يفسر تلك الظواهر محل الدراسة ويؤسس لها و يفسرها تفسيرا منطقيا [1] وبالتالي سنتطرق إلى مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية و أبعادها على النحو الآتي بيانه

أولاً : مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية "Les organisations non gouvernementale"

على الرغم من غزارة التعاريف المقدمة من طرف الفقهاء والقانونيين أو حتى بعض المنظمات الدولية لهذه الفواعل الدولية[2] الحديثة، إلا أنه تعذر الوصول إلى تعريف جامع ومانع لها، و نعتقد بأن اختلاف و تنوع المعايير التي تُعرفُ من خلالها هذه المنظمات غير الحكومية هو السبب الرئيس في عدم الاتفاق على تعريف واحد و شامل.

[1] - لطفي قواسمي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص –منظمة أصدقاء الأرض العالمية نموذجا–، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلم السياسية ، جامعة باتنة ،2013/2012، ص9.

[2] - هذا المصطلح الحديث أطلق على الهيئات التي فرضت نفسها على المستوى الدولي و أصبحت تشارك الأشخاص الدولية الكلاسيكية في اتخاذ القرارت و رسمها للتفصيل أكثر أنظر: فاطمة الزهراء صاهد، دور المنظمات غيرالحكومية الدولية في ترقية الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة سطيف–2– ، 2014/2013، ص 11.

فقد عرفها الأستاذ تونسي بن عامر بقوله"**:المنظمات غير الحكومية تتميز أساسا بأنها جمعيات خاصة لايتم تكوينها باتفاق من الحكومات وإنما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من الدول وجنسيات مختلفة تسعى للتأثير على مجرى العلاقات الدولية** "[1].

والظاهر أن مفهومها حصر في أهداف المنظمات الدولية غير حكومية وذلك في التأثير على علاقات الدول، في حين أن هذه المنظمات استطاعت بفضل جهودها أن تفرض نفسها على الصعيد الدولي كذلك.

كما عرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة في قراره رقم 288 الصادر في سنة 1950المنظمات غير حكومية بأنها " **كل منظمة لا يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين الحكومات بما فيها التي تقبل في عضويتها أعضاء يتم اختيارهم من قبل حكومات، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى المساس بحرية التعبير عن رأي هذه المنظمات** "[2].

وقد أشار تعريف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي إلى أهم تحديات المنظمات غير الحكومية، وهي مدى شفافية هذه المنظمات التي تنشأ لحساب الدول أو الحكومات رغم أنها غير حكومية، و الجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية يرادفها العديد من المصطلحات منها: منظمات التطوع الخاصة، منظمات النظام الدولي، المجتمع المدني الدولي ...إلخ[3].

ثانياً :الخلفية التاريخية للمنظمات الدولية غير الحكومية

يجمع المؤرخون بأن المنظمات غير الحكومية ليست وليدت اليوم وإنما عرفت منذ مئات السنين، فقد كانت تتميز بنشاطها في المجال الديني أو الاقتصادي وحتى الإنساني إلا أنها كانت تتكيف مع ظروف العالم و تتماشى معه تأثيراً و تأثرا، ويمكن تقسيم مراحل تطور المنظمات غير الحكومية إلى مرحلتين أساسيتين هما:

1- مرحلة من 1823 إلى 1945: وظهرت فيها خاصة المنظمات الدينية و العلمية ونذكر منها على سبيل المثال (جماعة الانجليز والأجانب ضد الرق 1823،التحالف العالمي للإنجيل

---

1 - شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدلوي البيئي، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة تلمسان،2014/2013، ص 15.

2 - طوير كمال، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة الجزائر-1-،2016/2015 ، ص 12.

3 - للتفصيل أكثر أنظر : شعشوع قويدر، مرجع سابق ، ص 18 و مايليها.

1846)، وترى الباحثة عياد مليكة بأن الزوايا الإسلامية المنتشرة في المغرب العربي وقتئذ، يمكن تصنيفها كمنظمات دينية وذلك بالنظر للخصائص التي تتمتع بها[1].

2- مرحلة من 1945 إلى يومنا هذا: و فيها برزت الكثير من المنظمات التي استمدت شرعيتها من ميثاق الأمم المتحدة و ساهمت في الدفاع على حقوق الإنسان بشكل عام، ومنها (منظمة العفو الدولية عام1961 ومنظمة الصليب الأخضر عام 1993)[2].

وفي كتابه قانون العلاقات الدولية، أقر الأستاذ غي آنيل بوجود ظروف وعوامل سمحت بظهور هذه المنظمات الدولية غير حكومية الضاغطة[3] فقال " **عدد المنظمات غير الحكومية التي هي ضرب من مجموعات الضغط الدولية إلى أكثر من 13000 منظمة عام 1992، وأن هذه المنظمات الدولية العامة جاءت استجابة لمفهوم نفعي للمجتمع الدولي...** "[4].

وفي ذات الإطار يؤكد الأستاذ جوانيتا إلياس على دور هذه المنظمات غير الحكومية في صياغة السياسة الدولية بأسلوب الضغط فيقول " .. **فالمنظمات غير الحكومية أكثر من مجرد مجموعات ضغط تحاول التأثير في السياسات... أنها جزء من شبكة عالمية تعتمد على منظمات محلية تتابع قضايا ذات أهمية عالمية ...**"[5].

---

[1] - عياد مليكة، دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامة الجزائر، 2003/2002، ص 17.

[2] - منير خوني، دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-1-، 2011/2010، ص 14 و 15.

[3] - وهي أطراف أو جهات تستخدم أساليب متنوعة من أجل الوصول إلى أهدافها، للتفصيل أكثر:
http://www.al-binaa.com/pdf-archive/1825/Binaa%20P12.pdf أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/12 على 18و35 د.

[4] - غي آنيل، ترجمة نورالدين اللباد، قانون العلاقات الدولية ، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1999، ص 11.

[5] - جوانيتا إلياس و بيتر سيش، ترجمة محي الدين حميدي، أساسيات العلاقات الدولية، دارالفرقد، دمشق،2016، ص 121و122.

وقد أقرت الأمم المتحدة عبر ميثاقها على أهمية التعاون بين كل الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تجسيد مبادئها و ترقيتها، خاصة منها السلم و الأمن الدوليين و حقوق الإنسان وهذا ما أشارت إليه المادة(71)[1] من الميثاق.

ثالثاً : خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بالعديد من الخصائص التي بها يمكننا أن نميزها بها مع باقي الكيانات الأخرى سواء كانت منظمات حكومية[2]، شركات متعددة الجنسيات وغيرها، ويمكن إجمال هذه الخصائص في النقاط التالية:

1- المبادرة الخاصة: و يقصد بها تكوين هذه المنظمات الدولية بمحض إرادة الأفراد أو الهيئات الخاصة الذين ينتمون لبلدان مختلفة، حيث تلتقى طموحاتهم و أهدافهم حول برنامج مدروس غالبا ما يكون ذا طابع إنساني أو خيري،كم يمكن أن تشارك الدول باقتراح أعضاء من أجل إنشاء هذه المنظمات غير الحكومية، بشرط إلتزام الحياد قبلها، وخير مثال على ذلك مؤسسة تنمية إفريقيا[3] ADF والتي أنشأها الكونغرس الأمريكي[4].

2- الطوعية: إن البرامج التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية هي خدمات مجانية، وغالبا ما تتقاطع مع المبادئ و القيم الإنسانية فهي لا تهدف إلى تقوية مركزها بالمال كما تفعل الشركات المتعددة الجنسيات، إلى ذلك يشير الأستاذ Dominique Larochelle ويؤكد بأن صفة المجانية هي من مميزات المنظمات الدولية غير حكومية[5].

---

[1] - نص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة **(للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه...)**.

[2] - للتفصيل أكثر في تعريف المنظمات الحكومية، أنظر:غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص 19.

[3] - للإطلاع على المنظمة راجع الرابط التالي: http://www.usadf.gov/، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/13على 22و03 د.

[4] - شريفي الشريف، المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان،2008/2007، ص10.

[5] - Dominique Larochelle , le rôle des organisations non gouvernementales dans la defense des droits de la personne en republique populaire de chine : le cas des organisations de defense des droits des femmes , université du québec à montréal ,canada, 2013,p8.

3- إطار منشئ و هيكل تنظيمي: و يقصد بذلك أن المنظمات غير الحكومية لا تنشأ إلا بموجب ترخيص قانوني، ويتحدد نشاطها بتلك الأطر القانونية التي تسمح لهذه المنظمات بممارسة نشاطها على جميع الأصعدة، كما يجب عليها مراعاة التسيير النموذجي لنظامها الداخلي وفق أسلوب عملها وأهدافها المعلنة[1].

وقد أشار تقرير لجنة الوزراء التابع لمجلس أوربا في أكتوبر 2007، إلى مكونات النظام الأساسي للمنظمات غير الحكومية و خاصة منها " التسمية، الغرض من الإنشاء..وغيرها"[2].

4- الطابع الدولي:تسمح الصبغة الدولية للمنظمات غير الحكومية بتوسيع نطاق نشاطها ليشمل أكبر عدد ممكن من الدول، وهو ما يسمح بتوصيل سمعة هذه المنظمات إلى كل أصقاع الأرض و تقوية تواجدها عبر برامجها المختلفة التي تتبناها وتناضل من أجل تحقيقها، و قد لجأت بعض المنظمات غير الحكومية إلى دمج هذه الصبغة الدولية في تسميتها الرسمية ومنها " منظمة أطباء بلا حدود، و منظمة أصدقاء الأرض "[3].

و قد أقر مشروع اتفاقية 10 أوت 1923 دورة بروكسل، بأن هذا المشروع يضم المنظمات الخاصة التي تسمح وفق نظامها التأسيسي على العمل في العديد من الدول وبوجه غير ربحي و تسعى لتحقيق فائدة دولية، وهو ماذهب إليه الأستاذ سلمون بقوله:

(Association privée qui exerce ses activités à but non lucratif, sur le plan interne ou dans le cadre international)[4].

ثانياً : أبعاد المنظمات الدولية غير الحكومية

لا يمكن حصر كل الأبعاد التي تنشط جميع المنظمات غير الحكومية لأجلها، غير أن مجال بحثنا يوزعنا لحصر أبعاد هذه المنظمات الحقوقية بالنظر لتقاطع برامجها، لذا يمكننا تصور أبعاد هذه المنظمات وفق التقسيم التالي:

---

[1] - فاطمة الزهراء صاهد، مرجع سابق، ص26.

[2] - أنظر موقع مجلس أوربا على الرابط التالي :book.coe.int أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/15 على 23و02د.

[3] - شريفي الشريف ، مرجع سابق ، ص16.

[4] -Isabelle Soumy, l'accès des organisations non gouvernementales aux juridictions internationales, thèse docterant en droit, université de limoges, France,2005,p17.

أ- **منظمات إنسانية:** وهي التي تنشط في المجالات الخيرية والإنسانية وهذا كحماية المدنيين والعزّل أثناء النزاعات المسلحة، وكذا أثناء الكوارث الطبيعية، ومن أبرز هذه المنظمات نذكر(منظمة العفو الدولية[1]، ومنظمة أطباء بلا حدود[2]...وغيرها).

ب- **منظمات بيئية:** تهتم هذه المنظمات بصفة عامة بحماية البيئية البشرية والطبيعية معا، بحيث تسعى لحماية حق الإنسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث، كما تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة[3] وهذا من خلال التوفيق بين حياة كريمة للإنسان والمحافظة على البيئة من خطري التلوث والاستنزاف، ومنها منظمة الصليب الأخضر[4]،والصندوق العالمي للطبيعة[5].

الفرع الثاني: اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بقضايا البيئة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تجلى للعالم أجمع حجم الضرر الكبير الذي أصاب البيئة وهذا نتيجة لاستعمال وسائل قتال مدمرة، لذا قرر المجتمع الدولي من خلال ميثاق الأمم المتحدة تجريم كل ما يسبب بخراب حياة الإنسان و بيئته، وتثمين التعاون الدولي في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و حماية حقوق الإنسان[6].

لكن وبعد أن كان تركيز المنظمات الدولية غير الحكومية محصورا على الجوانب الإنسانية للحرب فقط، أخذت هذه الفواعل الجديدة على عاتقها مهمة مسايرة القضايا الدولية برمتها و خاصة قضايا حقوق الإنسان ومشاكل البيئة والسعي من أجل حمايتها ثم ترقيتها[7].

---

[1] - للإطلاع أكثر على المنظمة، يمكن تصفح موقعها على النت: www.amnesty.org/ar

[2] - للإطلاع أكثر على المنظمة، يمكن تصفح موقعها على النت: www.msf-me.org/ar

[3] - للتفصيل في هذا المصطلح أنظر: زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013 ، ص24.

[4] - للإطلاع أكثر على المنظمة، يمكن تصفح موقعها على النت: www.gcint.org

[5] - للإطلاع أكثر على المنظمة، يمكن تصفح موقعها على النت: wwf.panda.org

[6] - تنص المادة الأولى الفقرة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة " **تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا** ...".

[7] - برابح السعيد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص26.

في هذا الإطار يقول السيد " يوثانت" السكريتير العام للأمم المتحدة في عام 1969 " **أمام أعضاء المنظمة إلا ربما عشر سنوات...، وتحسين البيئة الإنسانية....فإن كل ما أخشاه هو أن تبلغ المشكلات التي أوضحتها أبعادا مذهلة إلى حد يتجاوز قدرتنا على السيطرة عليها**"[1].

ونتيجة لتحول شكل الصراع الدولي إلى الاقتصاد والتسابق على الموارد الأولية، فقد أدركت المنظمات الدولية غير الحكومية هذا التحول الكبير، والذي ينم على خطورة كبيرة تستهدف البيئة الطبيعية بالمرتبة الأولى وتلحق بها أضرار كبيرة بسبب التلوث والاستنزاف، ولتفادي الوصول إلى هذه المستويات الخطيرة على البيئة من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، فإنه يتطلب بذل جهود وإشراك كل الأطراف الفاعلة و مراجعة السياسات التي تلزم بضرورة التوفيق بين التنمية و حماية البيئة بصورة أكبر[2].

وبالنظر إلى خبرة المنظمات الدولية غير الحكومية نتيجة لتزايد تأثيرها على السياسات الدولية، فقد استطاعت أن تنتقل من مبادئ حماية البيئة إلى دمج الأبعاد البيئية في التعاملات الاقتصادية كأسلوب فعال من أجل التوفيق بين حماية البيئة والتنمية، فقد ظهرت منظمات تُعنى بهذه الأطر وتخصصت فيها، منها المركز العالمي لقانون البيئة والتنميةCIEL[3].

وبناء على ماسبق ذكره فإنه يمكن إيجاز أهم العوامل التي دفعت بالمنظمات الدولية غير الحكومية بالاهتمام بالبيئة على النحو الآتي بيانه:

أولاً: تراجع دور الدولة

يرتبط مفهوم الدولة بفكرة السيادة ولا يكاد يفارقها، وقد ظل هذا الترابط هو السائد حتى منتصف القرن العشرين بحيث بدأ هذا المفهوم يأخذ منحنى جديد بفعل المستجدات التي طرأت على العالم، وخاصة منها نمو فكرة الوعي الدولي تجاه حقوق الإنسان و حماية البيئة الدولية

[1] -رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، طبعة 22، الكويت،1979، ص200.

[2] - أنظر تقرير التنمية البشرية 2013، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيعلى الرابط التالي: http://hdr.undp.org

[3] - وافي الحاجة، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد الأول، بيروت،2015، ص 72و73.

بإشراك كل الفواعل الدولية كالمنظمات غير الحكومية، والاستفادة من خبراتها في مجابهة التحديات الدولية المقعدة[1].

ولمّا أضحت التهديدات البيئية العابرة للحدود تشكل خطرا على كل الدول، وعدم قدرة هذه الدول على مجابهة المخاطر البيئية فرادى، فقد أصبحت الدول مرغمة على التنازل على بعض من سيادتها مقابل معالجة هذه الأخطار البيئية، والتي باتت تأخذ صبغة دولية لهذا توجب على الدول أن تقبل بمشاركة كل الأطراف في معالجة هذه الظاهرة[2].

ثانياً:مؤتمر أستكهولم 1972

شكل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم أول خطوة إيجابية من الأمم المتحدة، بحيث وبمقتضى بنوده نلمس مستوى وعي المجتمع الدولي بقيمة البيئة وحجم المخاطر التي تهددها، وإن كان هذا المؤتمر قد سبقته ثم تلاه الكثير من الجهود الدولية الساعية لايقاض الضمير الدولي خاصة في موضوع حماية البيئة الدولية من مخاطر التلوث و الاستنزاف، إلا أنه –مؤتمر ستوكهولم–يبقى أحد أهم الإتفاقيات الدولية البيئية في مجال حماية البيئة الدولية.

وقد سمح مؤتمر ستوكهولم بقبول مساعي كل الأطراف الدولية التي تعنى في برامجها بحماية البيئة، وهو ما شجع ظهور المنظمات غير حكومية في هذا الإطار، وكذا استثمار خبراتها وقدراتها في هذا المجال،فقد نص المبدأ السابع عشرعلى ضرورة مساهمة المؤسسات الوطنية المختصة في التخطيط و تسيير استخدام الموراد البيئية في الدول، وهذا بغية تحسين نوعية البيئة، كما نبه المبدأ الخامس والعشرون إلى أهمية ترك مجال للتعاون و التنسيق مع المنظمات الدولية بشكل فعال ومرن، وهذا بغية توفير حماية للبيئة و تحسين مستواها على أفض وجه[3].

1- نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جامعة ورقلة،2011 ،ص29.

2- أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة قسنطينة ،2008/2007 ،ص72.

3 - Les principes de déclaration finale de conférence de stockholm ,Voir le lien : http://www.diplomatie.gouv.fr/sites/odyssee-developpement-durable/files/1/Declaration_finale_conference_stockholm_1972.pdf , vu le : 30/04/2017 à 22 h 44.

هذا وقد أقرت الأمم المتحدة من خلال قرارها رقم 53/144 حول أهمية ممارسة حقوق الإنسان وفق الأطر القانونية، بحيث تنص المادة الخامسة من القرار بقولها "**يكون لكل شخص الحق بمفرده و بالاشتراك مع غيره،على الصعيدين الوطني و الدولي في(الالتقاء أو التجمع سلمياً، تشكيل منظمات غير حكومية...)**[1].

إن إدراج المنظمات غير حكومية كطرف رسمي في تنفيذ برامج الأمم المتحدة وخاصة تلك المتعلقة حماية البيئة، إنما يدل على الثقة الكبيرة التي اكتسبتها هذه المنظمات غير الحكومية من هيئة الأمم المتحدة.

ثالثاً:الأمن الإنساني و تقويض حقوق الإنسان

يعرف الأمن الإنساني بتعاريف متنوعة وهو يشمل إجمالاً الحقوق الإنسانية، والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة[2]،وترتكز جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على تمتين العلاقات الدولية و تنميتها ودرء كل ما من شأنه تقويض الأمن الإنساني، والذي يرتبط بالدرجة الأولى بالتنافس على الموارد الطبيعية واستغلالها، وعلى هذا فإن من بين أهم الأسباب التي تقف وراء تدهور الأمن الإنساني و بالنتيجة حق الإنسان في بيئة سليمة هو عدم التوازن الإيكولوجي بسبب ظاهرتي التلوث والاستنزاف[3].

وتتسم التهديدات البيئية بنوع من التراكم كما أن نتائجه غير آنية، إلا أنه و في بعض الأحيان فإن هذه التهديدات تأخذ طابع الفجأة، وهذا على غرار كارثة مفاعل تشرنوبيل 1987 بأكرانيا، كما أن حجم هذه التهديدات ونسبة وقوعها في الدول النامية– وهي التي لا تأخذ بعين الاعتبار بالمعايير الدولية البيئية–أكثر بكثير من نظيرتها المتقدمة[4].

---

[1] - قرار الأمم المتحدة رقم 53/144الصادر عن الجمعية العامة بعنوان " الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز و حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا" ديسمبر 1997.

[2] - حموم فريدة، الأمن الإنساني، رسالة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2004/2003، ص45.

[3] - عبد العظيم بن الصغير، الأمن الإنساني والحرب على البيئة، مجلة المفكر، العددالخامس، جامعة بسكرة ، دون سنة نشر، ص92.

[4] - محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان–دراسة في المفاهيم و العلاقات المتبادلة–، جامعة أسيوط، دون سنة نشر، ص14.

تُبرز التحديات البيئية المختلفة الارتباط الوثيق بين أمن الدولة والأمن الإنساني، فالمشاكل البيئية تعود بالدرجة الأولى على الإنسان الذي يعيش تحت إقليم دولته والتي ستكون حتما سببا في اللامن، ومن ثم ومن مقتضيات الأمن الإنساني فإنه يتحتم على المنظمات غير الحكومية الحيلولة دون انفلات الأمن بسبب سوء تسيير الموارد الطبيعية، و العمل بكل حكمة من أجل الحفاظ على البيئة و الأمن داخل المجتمع على نمط دائم و مستمر[1].

و في هذا الإطار تعتمد المنظمات غير حكومية و في سبيل الحفاظ على الأمن الإنساني بالتعاون مع الدولة، على عدة آليات مدروسة لهذه المشكلات وهي: (الوقاية " Prévention "، تقييم الأخطار " Evaluation des risques "، التعويض " Compensation ")[2].

وفي هذا السياق يقول السيد كوفي عنان" **أن الأمم المتحدة لا تخص الدول وحدها، وإنها جزء من التراث المشترك للبشرية ... فثمة جهات أخرى تشاركها في ذلك، المنظمات غير الحكومية... جزء من الأسرة البشرية العظمى**" [3].

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمساهمة المنظمات غير الحكومية في حماية وترقية البيئة

من المهم جداً التأكيد على العلاقة التكاملية بين المنظمات غير الحكومية والدول، ففي الوقت الذي تجتهد فيه الدول لكفالة الحريات الأساسية و إحقاق المساواة أمام القانون، تركز المنظمات غير الحكومية على تقوية بنية الدولة، وهو ما يوحى بمستوى وعي الطرفين بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهما و محاولة وضع جسور تعاون دائم بينهما[4].

فالمنظمات الدولية غير الحكومية تستمد قوتها في التفاوض و الاتصال مع الدول و الجهات الرسمية من شرعيتها، وبحكم رشادة تسييرها فإنها تتطلع لان تفرض نفسها أما جميع المستويات سواء كانت وطنية، إقليمية، دولية حتى وإن نُظر إليها على أنها منافس[5].

---

[1] - أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني، يومي14و15مارس2005، عمان الأردن، ص63.

[2] - إدري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة،2012/2011، ص79.

[3] - أنظر خطاب السيد كوفي عنان على الرباط التالي http://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/21 على 16و14 د.

[4] - شاكر عبد الكريم فاضل، المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار، مجلة الفتح، العدد السابع و الثلاثون، جامعة ديالى، العراق،2008.

[5]- Lison Grelier, La gouvernance multiniveau des ONG, IEP de Toulouse,france,2010,p44.

ويعتبر الإقرار الدولي برسمية المنظمات الغير حكومية، من أهم أسباب تعزيز حقوق الإنسان و البيئة (الفرع الأول)، ومن جانب آخر فإن هذه الدول ملزمة بالاعتراف بتلك المبادئ التي تسعى المنظمات غير الحكومية بلوغها، وهو ما يقتضي بالنتيجة تكييف قوانينها الوطنية مع الالتزامات الدولية في مجال حماية البيئة وترقية حقوق الإنسان (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإقرار الدولي بالصفة التشاركية للمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

بالرغم من المركز الذي تتمتع به المنظمات الدولية غير حكومية في مجال حماية البيئة على وجد الخصوص، إلا أن هذه المنظمات لم تكن لتصل لهذه المستويات لولا الإقرار الدولي بها ومنحها الشخصية القانونية الدولية[1]، والتي تمثل بالنسبة لها مصدرا للشرعية ويمكن تصور الإقرار الدولي لهذه المنظمات في شكل أسس يُبنى وجود المنظمات عليها،ويمكن تقسيمها بإيجاز إلى قسمين:

أولاً: الأسس الدولية

1-ميثاق الأمم المتحدة

تعتبر وثيقة ميثاق الأمم المتحدة الصادرة عام 1945، بمثابة حجر الأساس لشرعية المنظمات الدولية غير حكومية و الإقرار بشخصيتها القانونية، ويتجلى ذلك خاصة من خلال أحكام المادة 71 من الميثاق، والتي تجيز للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي القيام بالترتيبات اللازمة بالتنسيق مع المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تخصصه[2].

كما يشير القرار رقم 1996/31 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 25 جويلية 1996، إلى مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في المنظمات الدولية غير الحكومية حتى يمكن إجراء التشاور معها و خاصة منها(إتحاد مجال تخصص كل من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و المنظمات الدولية غير الحكومية و موافقة المنظمات غير الحكومية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[3]).

---

[1] - ويقصد بالشخصية القانونية الدولية:أهلية المنظمات لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات مع إمكانية التقاضي، للتفصيل أكثر أنظر: مريم عمارة و نسرين شريفي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار بلقيس،الجزائر،2014، ص 125.

[2] -عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دارهومة، الجزائر،2009، ص62.

[3] - للإطلاع على كل شروط المجلس، أنظر الرابط التالي :-http://www.un.org/documents/ecosoc/res/1996/eres1996-31.htm أطلع عليه بتاريخ:2017/02/22 على 22و16 د.

كما يمكن للمنظمات غير الحكومية و التي تتمتع بصفة مراقب لدى مجلس حقوق الإنسان على سبيل المثال القيام بما يلي: " **تحضر وتراقب جميع إجراءات المجلس باستثناء مداولات المجلس بموجب إجراء الشكاوى، تقدم بيانات خطية إلى مجلس حقوق الإنسان، تدلي بمداخلات شفوية أمام مجلس حقوق الإنسان....إلخ.**"[1]

2-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لقد ساهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948، في إرساء مبادئ حقوق الإنسان وخاصة منها حق الفرد في مستوى معيشي لائق وبيئة نظيفة ومحترمة، وهذا ما أكدته المادة 25 فقرة 1 من الإعلان[2]، ويعتبر هذا الإعلان بمثابة مجال خصب لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية وباقي الفواعل الدولية في مجال حماية البيئة و حقوق الإنسان، والتي استطاعت أن تنقل هذه الحقوق من مرحلة الإعلان و التصريح إلى مرحلة التجسيد و البناء من خلال المواثيق والصكوك الدولية التي ترعى هذه المكتسبات[3].

3-العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية

من بين أهم الصكوك الدولية التي ساهمت وبشكل كبير في تبيان الأساس القانوني للمنظمات غير الحكومية، العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية و السياسية والذي أقر صراحة من خلال المادتين 21 و 22 على حرية التجمع السلمي و تشجيعه وعدم إعاقته من قبل السلطات الحكومية، فتنص المادة 21 منه " **يعترف بالحق في التجمع السلمي ، ولايجوز وضع قيود على ممارسة هذا الحق ...**"[4].

---

[1] - للإطلاع أكثر على صفة المراقب للمنظمات غير الحكومية، أنظر موقع الأمم المتحدة على الرباط التالي: http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/NgoParticipation.aspx أطلع عليه بتاريخ:2017/02/22 على 22و34د.

[2] - نص المادة 25 فقرة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " **لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة و الرفاهية له و لأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية و الملبس و المسكن و العناية الطبية .....**".

[3] - حمداوي محمد، واقع الحق البيئي بين التشريعات البيئية الدولية و الداخلية، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تيارت، 2015، ص147.

[4] - طوير كمال، مرجع سابق، ص 39.

إن تشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية، سواء كانت دولية أو وطنية يعتبر مكسب للدول التي تقاسمها هذه المنظمات التزاماتها الدولية خاصة تجاه القضايا المعقدة كحماية البيئة و رعاية حقوق الإنسان.

ثانياً: الأسس الإقليمية

لا تختلف الأسس الإقليمية في إقرارها بحقوق الإنسان مع الأسس الدولية، ومرد يعود إلى الصفة العالمية لهذه الحقوق، ويمكن الإشارة إلى أهم الصكوك الإقليمية ومنها:

1-النظام الأوربي لحقوق الإنسان

إن الإقرار بحقوق الإنسان على مستوى أوربا مع توفير الحماية القانونية لها، إنما تدل على مستوى النضج السياسي و الديمقراطي الذي وصلت إليه أوربا في هذا المجال، خاصة في إطار تكوين المنظمات غير الحكومية متى توفرت فيها الشروط القانونية، وهذا ما أشارت إليها المادة 11 من النظام الأوربي لحقوق الإنسان[1].

وبمقتضى التعديل الذي طرأ على الاتفاقية في عام 1993، أصبح من حق الأفراد و كذا المنظمات غير الحكومية التقدم إلى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان عبر نظام الشكاوى وإقامة المسؤولية على الجهات المنتهكة لقضايا حقوق الإنسان[2].

2-الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

على غرار الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، اقتدت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بذات المنهج في إطار حماية حقوق الإنسان و ترقيتها، هذه الاتفاقية الموقعة عام 1969 أشادت، بحق الفرد في الاجتماع السلمي متى كان ذلك لا يشكل تهديدا للأمن أو الاستقرار(المادة 15)، كما أقرت من جانب آخرعلى حق الفرد في تكوين المنظمات بغض النظرعن برامجها أو أهدافها و التعهد بعدم مضايقتها(المادة 16) من الاتفاقية [3].

---

[1] - معماش صلاح الدين، القانون الأوربي لحقوق الإنسان بين النظرية و التطبيق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص75.

[2] - شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 51.

[3] - للإطلاع على النصين كاملين، أنظر الرابط التالي: http://hrlibrary.umn.edu/arab/am2.html ،أطلع عليه بتاريخ :2017/02/23 على 14 و52 د.

ولغرض كفالة وتجسيد هذه الحقوق أرض الواقع، فقد تم استحداث آليتين هما:(اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان)[1].

3-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب

سمح الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بحرية تأسيس المنظمات غير الحكومية وفقا للقانون، وهو ما أشارت إليه المادة 10 فقرة 1 من الميثاق[2].

هذا وقد اكتسبت القارة الإفريقية وفي إطار إرساء بنود الاتفاقية الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب، جهار قضائي يعتبر بمثابة المنفذ لتلك البنود وهو المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، و الذي جاء نتيجة لجهود كبيرة استغرقت أكثر من عقد من الزمن[3].

إن الإقرار الدولي بالمنظمات غير الحكومية كشريك فعّال في مجال حماية البيئة، قد ساهم بشكل كبير في زيادة كفالة هذه الحقوق و ترقيتها وهو ما يتطلب من أشخاص المجتمع الدولي الاعتراف الرسمي بهذه الحقوق و ضرورة تكييف تشريعاتها الداخلية مع المواثيق الدولية.

الفرع الثاني:اعتراف أشخاص القانون الدولي بحق الإنسان في بيئة نظيفة وسليمة

رغم أهمية الإقرار الدولي بالصفة التشاركية للمنظمات غير الحكومية في إعطاء الشرعية لهذه الفواعل وكفالة ممارستها لحقوقها، فإنه في المقابل يجب على الأشخاص الدولية أن تؤكد هذا الإقرار عبر تبني مضامين الصكوك الدولية في التشريعات الوطنية، وهو ما يسمح بترسيم حقوق هذه المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن تطلعات المجتمعات و البيئة بشكل خاص.

فقد عرفت حقوق الإنسان تطوراً سريعا واكب حركية المجتمع الدولي و تغيراته، وقد تم التأكيد على إدراج حق الإنسان في بيئة نظيفة ضمن الأجيال المتقدمة من هذه الحقوق وترسيمها على مستوى المواثيق و الاتفاقيات الدولية البيئية على وجه الخصوص[4].

---

[1] - كارم محمود حسين نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان-دراسة تحليلية-، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص 157.

[2] - للإطلاع على مواد الميثاق كاملة، أنظر الرابط التالي: http://www.afswj.com/Media/ebooks/worldRules/15.pdf ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/23 على 15 و 20 د.

[3] - محمد بشير مصمودي، المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب:طموح و محدودية، مجلة المفكر، العدد الخامس ،جامعة بسكرة ،2010 ، ص41.

[4] - ليلى يعقوبي، الحق في بيئة سليمة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، بيروت، 2013، ص 50.

وقد ظهرت بوادر الدفاع على حق الإنسان في بيئة صحية و نظيفة، عندما أصبح التلوث يهدد حياة الإنسان، وأصبحت المجتمعات المتقدمة في أزمات كبيرة بسبب تدهور الوسط الإيكولوجي لبيئتهم رغم الرفاه الاقتصادي المحقق[1]، وهوما يمكن تفسيره بأمرين هما(الأرض ملك لكل الإنسانية و التلوث العابر للحدود)[2].

وتظهر إحصائيات بوجود ما يزيد على 500 معاهدة دولية بيئية، منها 323 معاهدة إقليمية كما تشكل نسبة 60 بالمئة منها كمعاهدات أبرمت بعد مؤتمر ستوكهولم عام 1972[3].

وسنشير إلى بعض أهم الصكوك الدولية التي تقر بحق الإنسان في بيئة نظيفة وهي:

أولاً – إعلان ستوكهولم 1972

يعتبر إعلان ستوهكولهم حول البيئة العالمية من بين أهم الصكوك الدولية التي أشارت إلى حق الإنسان بأن يحيى في بيئة نظيفة وظروف كريمة، مع ضرورة تحمل مسؤولية حماية و تحسين البيئة لصالح الأجيال الحالية و كذا القادمة[4]،كما ألحت الأمم المتحدة على أهمية إشراك المنظمات غير حكومية كفاعل أساسي في حماية البيئة[5].

و يمتد هذا الحق و يتشعب منه العديد من الحقوق الثانوية و المكملة له، كحق الحصول على المعلومة و المشاركة في تقييم المشاريع المستقبلية ذات التأثير على صحة و بيئة الإنسان والتي يتمتع بها الأفراد والجمعيات معاً[6].

ثانياً– إعلان ريو لعام 1992

---

[1] - شنيني بوريش صورية، البيئة و حقوق الإنسان، مجلة البحوث في العلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تيارت، 2015 ، ص 193.

[2] - Chemama Khireddine,Le droit à un environnement sain, mérite-t-il sa dénomination de droit?, revu de génération de droit de l'homme, N°2, centre de génération de la recherche scientifique, Beyrouth, 2013,p106.

[3] - بن عطاالله بن عليه، الحماية الدولية للحق في البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، بيروت، 2013، ص 62.

[4] - أنظر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/HRC/22/43)على الرابط التالي: http://www.un.org/ar/ga/ ، المؤرخ في: 2012/12/24، الفقرة 12.

[5] - أنظر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/42/427) على الرابط التالي: http://www.un.org/ar/ga/ ،المؤرخ في: 1987/08/04، ص17.

[6] - Vaillancourt, Jean-Guy. Cotnoir, Liliane, La participation du public à l'amélioration de la qualité de l'environnement, Anthropologie et Sociétés,n°111, Université Laval, Canada,1987,p 198–202.

بعد مرور عشرين سنة من مؤتمر ستوكهولهم، أنعقد مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل و هذا بمشاركة أكثر من ألف منظمة غير حكومية عبر العالم، وقد جاء هذا المؤتمر نتيجة عدة أسباب وخاصة منها التدهور الايكولوجي للنظم الطبيعية، مشاكل التلوث والتنمية وغيرها وأمام التحديات الجديدة أضحى المجتمع الدولي مجبر لإعادة ترتيب أولوياته و برامجه خاصة ما تعلق منها بالتنمية المستدامة، الحق في بيئة نظيفة وسليمة و حماية البيئة[1].

ورغم توقيع مؤتمر قمة الأرض ودخولها حيز النفاذ، إلا أن بنوده لم تحترم ولم تنفذ بالسرعة المطلوبة ولوحظ عليها بطئ كبير، وقد ازداد الوضع تأزما في بعض المناطق من العالم بسبب السياسات الاقتصادية المجحفة، فقد زاد الطلب على المواد الأولية وتوسع الانفتاح على التكنولوجيا، وتراجع الاهتمام بالبيئة، وهو ما أكده تقرير الأمانة العامة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لعام 2002 بعنوان " تجسيد أهداف المتفق عليها في ريو 1992م"[2].

ويرى الأستاذ فراكو بأن قمة الأرض تحتاج إلى مرتكزات إجرائية لإنجاح القمة، منها:

- رفع الدعم على الصناعات الطاقوية الاحفورية، ومحاربة استنزاف مصادر الأرض.
- إنشاء منظمة دولية لحماية البيئة وإعادة التوازن للإدارة البيئة الدولية[3].

ثالثاً – مؤتمر ريو+20 لعام 2012

يرمي مؤتمر ريو+20 إلى إعادة النظر في الصحة الإنسانية والتنمية المستدامة، وهذا تكييفا مع أهداف و مبادئ مؤتمر ريو و مؤتمر جوهسنبورغ، هذا و تفسر العلاقة مابين الصحة و التنمية المستدامة في كون الصحة البشرية مقياس لفحص مستويات الفقر و ترقية التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر[4].

---

[1] - طاوسي فاطنة، مرجع سابق، ص 62.

[2]- Olivier godard, le d´eveloppement durable de rio de janeiro (1992) `a johannesburg (2002), ceco-803, laboratoire d'econometrie,paris,france,2003,p1.

[3]- Benoît Faraco, RIO +20 Le Developpement Durable A L'heure Du Bilan, Fondation Nicolas Hulot Pour La Nature Et L'homme Veille Et Propositions N°14,France,2012,P10-13.

[4] - أنظر تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية على النت، لعام 2012م رمز الوثيقة :(EB130/36).

وحسب السيدة فاتيماتا ديتوري، فان مؤتمر ريو+20 يجب أن يحدد من أجل مواصلة برنامج الألفية،طريقة تكريس هذه المبادئ على مستوى الفرد و الجماعة ثم على مستوى المؤسسات الحكومية و المنظمات غير الحكومية[1].

إن توقيع أشخاص القانون الدولي و خاصة الدول منهم على الاتفاقيات البيئية المتعلقة بحق الإنسان في بيئة نظيفة و سليمة، لايمكن تصوره من الناحية العملية إلا بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها ثم إدماجها في القانون الوطني[2].

وسنشير إلى بعض النماذج حول تكريس الدول لحق الإنسان في بيئة نظيفة وسليمة في قوانينها الداخلية على غرار الدستور، لكونه أسمى قانون داخلي وهذا على النحو التالي:

I- دستور البرتغال

تعتبر البرتغال من أول الدول التي أقرت صراحة عبر دستورها الصادر عام 1976على حق الإنسان في بيئة نظيفة ومتزنة إيكولوجيا، وعلى الدولة السهر بكل قدراتها على كفالة هذه الحقوق، فتنص المادة 66 منه" **الحق في بيئة معيشية إنسانية صحية ومتزنة إيكولوجيًا مكفول للجميع، وعليهم واجب الدفاع عنها.**"[3].

إن إقرار دولة البرتغال بحق الإنسان في بيئة نظيفة بعد مدة قصيرة من انعقاد مؤتمر ستوكهولهم، إنما يدل على الوعي الكبير بموضوع البيئة و تثمين حقوق الإنسان لهذه الدولة.

II- دستور الجزائر

لم ينص المشرع الجزائري على حق الإنسان في بيئة نظيفة صراحة في جميع الدساتير التي عرفتها الجمهورية، لكنها نظمت هذا الحق من خلال نصوص عامة وأخرى خاصة، غير أن الظروف التي مرت بها الجزائر و تزايد الضغوط الدولية عليها في مجال حقوق الإنسان و

[1] - Fatimata DIA Touré,en route pour rio+20, revue Liaison Énergie-Francophonie , 2e trimestre ,n° 88-89 ,institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, Québec,Canada, 2011, p3.

[2]- Mouloud didane,convention de vienne sur le droit des traits,belkeise edition,algerie,2011,p16.

[3] - أنظر نص المادة 66 من دستور البرتغال الصادر عام 1976.

حماية البيئة، دفعت بالجزائر لأن تقر بهذه الحقوق وتكفل حمايتها بالاعتراف بها في دستور 2016 من خلال المادة 68 منه " للمواطن الحق في بيئة سليمة...."[1].

لقد ضاعف اعتراف الدول بالمنظمات الدولية غير الحكومية منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولهم عام 1972 في عددها الذي وصل للآلاف، و قد نتج عنه قوة في تأثير هذه المنظمات على السياسات الدولية وخاصة في إطار الاتفاقيات الدولية البيئية التي تمثل محور تخصصها، فقد شاركت هذه المنظمات غير الحكومية في مؤتمر ريو لعام 1992 وهو دليل على ثقل وزنها أمام باقي الكيانات الدولية الأخرى[2].

فوجود المنظمات غير الحكومية وبالأخص تلك التي تدافع على قضايا البيئة و حقوق الإنسان، باتت تشكل أحد مؤشرات قياس درجة الديمقراطية في المجتمعات المتطورة، خاصة أنها و بإقرار كافة المختصين تعتبر آلية جد فعالة في بناء المجتمع الديمقراطي وتكريس حقوق الفرد بامتياز[3]، كما استطاعت هذه المنظمات غير الحكومية من مجابهة أعقد القضايا الراهنة خاصة البيئية، وقد سمح لها هذا النجاح باكتسابها أحقية المشاركة في رسم معالم القانون الدولي البيئي وهو ما سنفصل فيه في المبحث الثاني.

[1] - زياني نوال و لأنظرق عائشة، الحماية الدستورية للحق في البيئة على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2016، دفاتر السياسة و القانون، العدد الخامس عشر، جامعة ورقلة،2016، ص 283.

[2] - كرام محمد الأخضر، الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير، دفاتر السياسة و القانون، العدد الثالث عشر، جامعة ورقلة، 2015، ص 36.

[3] - م.م همام خضير مطلك و م.م رشا ظافر محي الدين، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، دراسات دولية، العدد الستون، جامعة النهرين، العراق، ص 236.

المبحث الثاني:مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في رسم معالم الاتفاقيات الدولية البيئية

يعتقد الكثير من المفكرين على غرار الفقيه انطونيو غرامشي–رغم عدم مواكبته لعولمة ادوار المنظمات غير الحكومية لكنه تنبأ بأهميتها في تقوية ركائز المجتمع المدني–، بأن بناء المجتمع المدني و استمراريته يتم من خلال تنشأة تدريجية لكل الحقوق التي يطمح المجتمع المعاصر لترقيتها عبر المنظمات الفاعلة في هذا الإطار دونما حاجة لمجابهة الدولة أو التصادم معها، فالمحافظة على الأمن والاستقرار هو غاية مشتركة لكل من الفرد والدولة واللذان يقع على عاتقهما تحسين طرق الحكم و ترشيد عملية صنع القرارات السياسية[1].

ومهما يكن نوع المنظمة غير الحكومية ومنهج عملها، فإن سبب وجود مثل هذه المنظمات الحقوقية هو الدفاع على حقوق الأفراد[2]، وهذا عبر مشاركتها فـــي إعداد الاتفاقيات البيئيـة (المطلب الأول)، و كذا التأثير على الدول لفرض أو اقتراح الصياغة النهائية لمواد الاتفاقية البيئية والموافقة عليها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المشاركة في إعداد الاتفاقيات الدولية البيئية

وتتجلى مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في إعداد الاتفاقيات الدولية البيئية في تقديم اقتراح معايير محددة للقاعدة القانونية[3]، والتي تتوافق مع برامج تلك المنظمات وتصب في قالب حماية البيئة (الفرع الأول)، كما تتطلب مساهمة المنظمات غير الحكومية الاستعانة بالوسائل القانونية التي تعتبر الإطار الشرعي لعملها (الفرع الثاني).

---

[1]- ثامر كامل و محمد الخزرجي، المجتمع المدني في الوطن العربي –نظرياًو إجرائياً–، المجلة السياسية والدولية، العدد الخامس، العراق، 2006، ص23.

[2] - Jean-claude oud bernheim ,le rôle des organisations non gouvernementales dans la mise en œuvre du droit international des droits de la personne au canada et au Québec,canada, p232.

[3] - أنظر لتعريف القاعدة القانونية و خصائصها للأستاذ:محمد حسين منصور،المدخل للقانون –القاعدة القانونية–منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2010.

الفرع الأول: المبادرة في إنشاء معايير القاعدة القانونية

يكتسي موضوع حماية البيئة أهمية بالغة و معقدة في نفس الوقت، فتطور أساليب الحياة و تعقيدها جعل فكرة حماية البيئة ليس بالأمر السهل و البسيط، فالتكنولوجيا و تطور حياة الإنسان وتزايد حاجياته هي من أكبر المخاطر التي تهدد البيئة ولو بصورة غير مباشرة.

وبحكم الخبرة والكفاءة الكبيرتين التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية خاصة البيئية منها، فقد ترقت هذه المنظمات إلى القدرة على صياغة القوانين الدولية البيئية، وذلك باعتماد ضوابط فنية وتقنية مدروسة ثم ترسيمها قانونيا عن طريق الاتفاقية الدولية.

من بين الأسس التي ترتكز عليها المنظمات غير الحكومية في تكوين معايير القواعد القانونية الدولية نذكر:

أولاً: الكوارث البيئية "Les catastrophes écologiques "

ويمكن الإشارة على سبيل المثال لكارثة مفاعل تشرنوبيل بأكرانيا عام 1986، فبعد النتائج الكارثية التي حلّت بالبيئة والإنسان، فقد سارع المجتمع الدولي برمته –وكجزء منه المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية– في تقديم يد العون لجبر مايمكن جبره من تلك الكارثة، وهذا بعد الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرارقم 45/190 في ذات الإطار[1].

وعند انعقاد معاهدة منع كل التجارب النووية لعام 1996، فقد تم استدعاء 1200 منظمة غير حكومية متخصصة في مجالات الأمن النووي و حماية البيئة تمثل 86 دولة، وهذا قصد التعاون معها و الاستفادة من خبرتها[2].

ثانياً: المحميات الطبيعية "Les réserves naturels protégées"

تعتبر المحميات الطبيعية أحد أهم الأطر المناسبة لاختبار قوانين الطبيعة مع البنود الفنية في الاتفاقية البيئية، وتستغل المنظمات الدولية غير الحكومية المحميات كنماذج مصغرة للطبيعة الأم، و وتعتبرها كمختبرات حقيقية للتأكد من مدى ملائمة تشريع بيئي معين مع قوانين

[1] - لقراءة فحوى القرار رقم 45/190، أنظر الرابط التالي: https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/560/63/IMG/NR056063.pdf?OpenElement ، أطلع عليه بتاريخ:2017/03/05 على الساعة 23 و 40 د.

[2]- Michel fortmann, peut-on se passer des armes nucléaires? institut québécois des hautes études internationales, bulletin n°39, université laval , Canada , 1999, p1.

تلك المحميات، فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى محمية " أهوار العراق " الواقعة جنوب العراق، والتي تعتبر حقل خصب لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية، وهذا على غرار الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، والذي يعمل بالتنسيق مع الجهات الرسمية العراقية لتنشيط وترتيب ورشات عمل فنية تقنية تعمل على تبادل الخبرات و المعارف المتخصصة في مجال البيئة و النظم الإيكولوجية حتى مع دول أخرى[1].

كما اقترحت منظمة السلام الأخضر إنشاء محمية بحرية على البحر المتوسط بمساحة تقدر بأربعين في المئة من المساحة الإجمالية للبحر، حتى يتسنى مراقبة البحر المتوسط و التعاون لإعادة تهيئة المناطق المتضررة فيه و تبادل الخبرات والمعارف مع دول المتوسط[2].

وبناء على خبرتها الكبيرة خاصة في المجال العلمي و التقني، يمكن أن تتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في سبيل إنشاء القواعد القانونية البيئية وفق ثلاث مستويات[3] أساسية يمكن إيجازها على النحو التالي:

1: المبادرة بتكوين معيار القاعدة القانونية

انطلاقا من مركز المنظمات الدولية غير حكومية ومكانتها على الصعيد الدولية خاصة في مجال حماية البيئية، فإنها تستطيع اقتراح قاعدة قانونية تحكم العلاقات بين الدول ثم عرضها على اللجنة التحضيرية المعنية بعقد المؤتمرات لاعتمادها[4].

هذه المبادرة قد تأخذ أوجه عديدة ومتنوعة بحسب نوعية المنظمة غير الحكومية، أو بحسب طبيعة الموضوع قيد الاقتراح، فيمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن ترسل وفود لاقتراح

---

[1] - أنظر تقرير قناة الفيحاء العراقية بعنوان " محميات أهوار العراق طموح أقرب للواقع بمساعدة منظمات حماية الطبيعة " على رابط اليوتوب : https://www.youtube.com/watch?v=FVsvJ4oZN0E ، شوهد بتاريخ : 2017/03/06 على 22 و 54 د.

[2] - أنظر الرابط التالي لموقع منظمة السلام الأخضر :
https://greenpeacearabic.org/%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%86%D8%A7/ ،أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/08 على 12 و 55 د.

[3] - شعشوع قودير، مرجع سابق، ص 242.

[4] - حسن جوني، المنظمات غيرحكومية و انعكاساتها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في لبنان، موقع الدفاع الوطني اللبناني، أنظر الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content ، أطلع عليه بتاريخ:2017/03/08 على 13 و03 د.

قانون أو تعديله وقد يكون الاقتراح بإرسال بعثة استشارية مختصة في مجال محدد لإقناع الجهات الرسمية بأهمية موضوع معين وضرورة تقنينه لاحقا[1].

فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي يسمح بإقامة و تنظيم لقاءات موازية مع اللقاءات الرسمية و التي تهدف لتقديم فكرة أو مشروع جديد قصد عرضه على القسم المتخصص بمشروع الفكرة و التابع للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي[2].

ويعتبر "**مشروع الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية حول دعم الحوكمة البيئية**[3]" من بين أهم الانجازات الكبيرة التي استحقتها المنظمات غيرالحكومية الأوربية، وهذا في إطار اقتراح تشريعات بيئية حديثة تساهم لاحقا في ضبط و تقنين القاعدة القانونية وفق ما يتماشى مع عمليات التخطيط المستقبلي لحماية البيئة[4].

2: المساهمة في تكوين معيار القاعدة القانونية[5]

تتمتع المنظمات غير الحكومية ببنك معلومات جد قيم وهو يعكس مكتسبات المنظمات غير الحكومية خلال مراحل تطورها واحتكاكها الدائم بقضايا البيئة، وسعيها الدائم لتحسين أداءاتها الخدماتية في حقول تخصصها، وعلى ذلك وخلال مرحلة المفاوضات و الترتيبات التي تسبق ترسيم المعاهدات الدولية البيئية، فان هذه المنظمات تقوم بفحص المعلومات الواردة

---

[1] - مراد بن سعيد و صالح زياني، فعالية المؤسسات البيئية الدولية، دفاتر السياسة و القانون، العدد التاسع، جامعة ورقلة ،2013، ص 224.

[2]- Pour lire plus sur le thème ,Travailler avec ECOSCO Un guide pour les ONG en vue de l'obtention du statut consultative, voir le lien : http://csonet.org/content/documents/French_Booklet_High.pdf , vu le :08/03/2017 à 17h50 .

[3]- Faisant à la définition de site web wikipedia.org ,la gouvernance environnementales est (**l'ensemble des règles, des pratiques et des institutions qui entourent la gestion de l'environnement dans ses différentes modalités :conservation, protection, exploitation des ressources naturelles, etc**.), voir le lien : https://fr.wikipedia.org/wiki/Gouvernance_environnementale , vu le: 08/03/2017 à 20h56 .

[4] - للتفصيل في موضوع "مشروع الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية حول دعم الحوكمة البيئية من خلال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية"،أنظر الرابط التالي:

file:///C:/Users/RISSALAH/Downloads/Guidance%20for%20NGOs_Arabic.pdf ،أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/08 على 20 و 39 د.

[5] - شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 243.

إليها لتشخيصها و تقييم مدى خطورتها و مستوى تأثيرها على البيئة،وهذا قصد تقديم أفضل مقترح للهيئة المنظمة للمؤتمر و إقناعها على ضوء أدلة علمية مجردة وقانونية[1].

فقد رحب المنتدى البيئي الوزاري العالمي بمساهمة المنظمات غير الحكومية البيئية، و الالتفاف مع المجموعات الفاعلة التي لها القدرة على وضع استراتيجيات إبداعية تساهم بقوة في مجابهة التحديات البيئية العالمية[2].

هنا وعلى سبيل المثال، قدمت منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة معلومات جد موثوقة على حجم انبعاث الغازات الدفيئة[3]، بالإضافة إلى طبيعة المواد المستنفذة لطبقة الأزون بمناسبة انعقاد بروتوكول " Montreal " [4] لعام 1997، بالإضافة إلى الورش التطبيقية التي أشرفت عليهما المنظمتين في ذات الإطار[5].

إن تطور أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية، إنما يدل على الموقع المتميز الذي حققته هذه المنظمات مقابل باقي الكيانات الدولية القديمة منها والحديثة، وما المركز الاستشاري الذي تتمتع به الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية لدى أجهزة الأمم المتحدة لخير دليل على ذلك[6].

---

[1] - غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسيات البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2010/2009، ص 54.

[2] - سي ناصر إلياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2013/2012 ،ص129.

[3] - للإطلاع على موضوع الغازات الدفيئة، أنظر نشرية الغازات الدفيئة الخاصة بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية على الرابط: https://www.wmo.int/pages/prog/arep/gaw/ghg/documents/GHG_Bulletin_No.9_ar.pdf ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/09 على 11 و18 د.

[4] - هي" **معاهدة دولية تهدف لحماية طبقة الأوزون من خلال التخلص التدريجي من إنتاج عدد من المواد التي يعتقد أنها مسؤولة عن نضوب طبقة الأوزون.**" للتفصيل أكثر،أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84 ، أطلع عليه بتاريخ:2017/03/09على 10 و30د.

[5]- Sebastian Oberthür and others , Participation of Non-Governmental Organisations in International Environmental Governance: Legal Basis and Practical Experience, Ecologic - Institute for International and European Environmental Policy, Berlin, Germany,2002,p42.

[6] - وسام نعمت إبراهيم السعدي، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية و أثره على الواقع الدولي المعاصر –دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية–، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2015 ،ص 164.

3: تكريس القاعدة القانونية وإعمالها[1]

تعتبر مرحلة تفعيل القاعدة القانونية الدولية من أهم المحطات التي تولي لها المنظمة غير الحكومية اهتماما كبيرا، فبعد مرحلة الصياغة ومطابقة بنود مشروع الاتفاقية مع ما يتوافق و حماية البيئة، تضطلع المنظمات الدولية غير حكومية بمهمة كبيرة في سبيل تكريس هذه القاعدة و إدخالها حيز النفاذ، وخاصة منها إحترام ترتيبات إقناع الدول من أجل التصديق على الاتفاقيات سواء بتحديد أسباب تخوف الدول من التصديق و معالجتها ثم تبصرتهم بالمزايا المرجوة من الاتفاقية وهو ما ييسر على بقية الدول الانضمام التلقائي لها[2].

و باعتبار المنظمات الدولية غير حكومية الفواعل الأقرب إلى ضمير الفرد، فقد أعلن السيد بطرس بطرس غالي في سبتمبر 1994، بأن مشاركة المنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع المنظمات الحكومية في صناعة السياسيات الدولية، يمثل الشرعية الحقيقية لتلك للسياسيات الدولية ويقويها[3].

غير أن تعنت بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية في رضوخها واقتناعها بأهمية الموافقة على الاتفاقيات البيئية، يزيد في تعقيد الأمور ويخلق حالة ارتباك لدى الكثير من الدول المصادِقة على الاتفاقية ويعطل آليات المراقبة و المتابعة مما يزيد من مستوى تضرر البيئة الدولية وتفاقم حالتها[4].

وحسب المعطيات الواردة لدى المنظمات غير الحكومية و خاصة البيئية منها، فقد تلجأ تلك المنظمات إلى العديد من الأساليب لوضع بنود الاتفاقيات الدولية على محك التنفيذ

[1] - شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 245.

[2] - دليل المجتمع المدني بشأن دعم تصديق وتنفيذ الاتفاقية لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا، للتفصيل أكثر أنظر الرابط التالي: http://www.internal-displacement.org/assets/publications/2010/2010-making-the-kampala-convention-work-thematic-ar.pdf ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/09 على 19 و 55 د.

[3] - Marc Pallemaerts, Marlène Moreau, Le rôle des “parties prenantes” dans la gouvernance internationale de l’environnement, Institut du développement durable et des relations internationals,paris, France,2004,p12.

[4]- Sandrine Maljean-Dubois, La mise en œuvre du droit international de l’environnement, institut du développement durable et des relations internationals ,N°3,paris , France,2003,p24.

والالتزام وهذا يتوقف على جهود هذه المنظمات غير الحكومية وقيامها بالدور الموكل لها كالإعلام، الرصد، التحسيس، رفع التقارير وفتح الحوار...إلخ[1].

الفرع الثاني:الوسائل القانونية التي تستند عليها المنظمات غير الحكومية لإنشاء القاعدة القانونية

بعد تزايد الضغط الدولي على الدول وتراجع أدوارها بشكل جلي، أصبحت المنظمات الدولية بكل أنواعها تضطلع بمهام معقدة تعني بقضايا حقوق الإنسان و الأمن الدولي وحماية البيئة، فقد أقر جانب كبير من الفقه الدولي على توسيع دائرة التشريع الدولي ليتخطى الدول ويتعداها إلى بقية الفواعل الحديثة التي أثبتت وجودها على الصعيد الدولي و أضحت قادرة على صناعة و متابعة القوانين التي تشرعها اليوم[2].

وحتى تتمكن المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية من ممارسة أدوارها في رسم معالم القانون الدولي البيئي، يجب عليها أن تمارس وظائفها ضمن أطر قانونية حددها القانون الدولي، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولاً: مركز المراقب و الاستشاري للمنظمات غير الحكومية

تستغل المنظمات الدولية غير الحكومية تمتعها بمركزي المراقب والاستشاري –والذي أقرته الأمم المتحدة من خلال المادة 71 من ميثاقها– في دفع كل جهودها المتعلقة بإنشاء القواعد القانونية الدولية البيئية، خاصة في مرحلة المفاوضات و اقتراح الصياغة إلى غاية اعتماد النصوص القانونية.

وتتمتع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري والتي تنشط على رقعة جغرافية كبيرة و تملك خبرة واسعة في مجال تخصصها بصلاحيات أوسع، بحيث تستطيع أن تقدم أسئلة مكتوبة أو شفوية للأطراف المشاركة، والتي يجب عليها الإجابة بكل مسؤولية والعمل على إقناع كل الأطراف المشاركة على ضوء الأطر المناسبة و الرسمية[3].

---

[1]- Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele-Izu , The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance , For more detail, see the following link : http://sep.stakeholderforum.org/fileadmin/files/SEP/The_role_of_NGOs_and_Civil_Society_in_Global_Environmental_Governance_-_Gemmill.pdf , Views on: 03/10/2017 at 18h59 .

[2] - بدر الدين بوذياب، الطابع التشريعي لقرارات المنظمات الدولية – منظمة الأمم المتحدة نموذجا – ، رسالة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو،2011، ص6.

[3] - Les Organisations Non Gouvernementales (ONG) et le Droit International de l'Environnement (DIE), Pour voir l'article complète voir le lien : http://binjamin.over-blog.com/article-33047212.html , vu le: 10/03/2017 à 23h57.

فقد نجحت في تمرير جل مشاغلها بعد الترتيبات الكبيرة التي قامت بها هذه المنظمات بمناسبة انعقاد مؤتمر ريو عام 1992، حيث قامت باستدعاء مختصين في مجال حماية البيئة وتطوير برامج ترقيتها بالإضافة إلى المستشارين ذوي الخبرة والمعرفة الكبيرة[1].

إن كبر حجم المنظمات الدولية غير الحكومية، له تأثير واضح خلال جميع مراحل إعداد الإتفاقيات و السياسات العامة التي تنشئها الدول، وقد لوحظ في الكثير من المرات حجم الضغط التي تمارسه المنظمات غير الحكومية على الدول لتمرير برامجها[2].

فقد أستُدعى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في الكثير من المرات و تلقى طلبات رسمية من الدول والمنظمات غير الحكومية، من أجل تقديم خطط عمل و برامج بيئية قياسية داخلية من أجل ضبطها كبرامج عمل واعتمادها لاحقا، ومن ذلك إعداد المنظمة عام 1996 بطلب من دولة الأرجنتين –مقاطعة سالتا– مشروع المواصفة القياسية لحماية البيئة بشكل عام، كما قدمت المنظمة لدولة بوركينافاسو مشروع مواءمة معايير الصناديق البيئية ...إلخ[3].

كما يمكن مطالبة الدول على مجمل الوعود التي قطعتها على نفسها في المعاهدات و الاتفاقيات السابقة، وهو ما يشكل ورقة رابحة للمنظمات غير الحكومية من أجل إدماج القضايا البيئية العالقة في قائمة مسودة بنود المؤتمر والوقوف عليها[4].

ويرى الأستاذ أنور محمد، بأن المنظمات غير حكومية لها القدرة على تقمص أدورا مختلفة تبعا لنوع و طبيعة المؤتمر الدولي، منها(**وضع قيود و معايير جديدة لتوجيه وتقييد الممارسات الدولية، إصلاح وتعديل المؤسسات الدولية لتستجيب للاحتياجات التي لم تلب....إلخ**)[5].

---

[1]- Sedar senghor Nouwezem , Le rôle des Organisations Non Gouvernementales dans le développement du Droit International de l'Environnement ,voir le lien **:** http://www.memoireonline.com/02/08/903/role-organisations-non-gouvernementales-developpement-droit-int-environnement.html , vu le 11/03/2017 à 00h25.

[2]- Sylvie Bukhari-de Pontual, Ong et évolutions du droit international , Revue Projet, n° 313, 2009, p. 61-69.

[3]- Marcelo Dias Varella , Le rôle des organisations non-gouvernementales dans le développement du droit international de l'environnement , voir le lien : http://marcelodvarella.org/Teoria_do_Direito_Internacional_files/clunet%20ONG_2.pdf ,vu le : 11/03/2017 à 18h04.

[4] - عبد الله عاشوري، فواعل السياسة العامة العالمية و انعكاساتها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2014/2013 ، ص 105.

[5] - أنور محمد فرج محمود، المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ،العدد السابع و الثلاثون، العراق ،2012/2011 ، ص 247.

وقد اعتبرت جل الدراسات والتقارير المتخصصة، بأن التعاون ما بين الجهات الحكومية يشكل طفرة نوعية في ترسيم المسؤولية و الشفافية لكل الأطراف أمام المجتمعات التي يمثلونها، وهو ما دفع بالمنظمات غير الحكومية و الحكومية بإبداع جسور تعاون حديثة و فعالة على غرار الهياكل التشاورية و مكاتب التمثيل التابعة للمنظمات غير الحكومية داخل المؤسسات الحكومية[1].

ثانياً: طلب مساندة الجمهور و اللجوء إلى القضاء

إن المنظمات الدولية غير الحكومية و في محاولات إقناعها للأطراف المسؤولة بإعداد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ترتكز على أسلوب الدعم والتحفيز من جهة، وعلى أسلوب الضغط على الأطراف المعنية بصناعة الاتفاقيات الدولية البيئية من جهة أخرى ، وهذا دون إخلال بالقانون الذي يرخص هذه الأساليب السلمية.

من ذلك وفي عام 1997 استحقت المنظمات الدولية غير الحكومية جائزة نوبل للسلام بعدما استطاعت إقناع الدول في معاهدة تحريم الألغام الأرضية وهذا بمشاركة أكثر من 350 منظمة غير حكومية و 24 دولة[2].

غير أن عدم اهتمام الدول بالمنظمات الدولية غير الحكومية فيما يتعلق بانشغالاتها و مطالبها المشروعة، قد يدفع بتلك المنظمات للجوء إلى القضاء لمحاولة إجهاض و إفشال مساعي الدول في تمرير قوانين تمس بحقوق الإنسان و قضايا البيئة، فقد أجازت الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان حق الفرد و الجماعة للجوء إلى القضاء متى وقع اعتداء على حقوقه، وهو ما أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة 25 من ذات الاتفاقية[3].

---

[1] - مقتطف من مقال " مفهوم الشراكة بين المنظمات غير الحكومية و الجهات الرسمية ، لقراءة المقال ، أنظر الرابط التالي: http://www.ncciraq.org/ar/archive-ar/opneds-ar/item/4265-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-% ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/11 على 22 و01.

[2] - صباح نعاش شنافة، المنظمات غير الحكومية العالمية وتأثيرها في تغيير معايير السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، دون سنة نشر، ص 58.

[3] - عامر عياش عبد و أديب محمد جاسم، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان – دراسة قانونية – ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسة، العدد السادس، السنة الثانية، ص37.

ويرى الأستاذ مراد بن سعيد بأن تقييم الأدوار التي تلعبها المنظمات الدولية غير الحكومية و خاصة البيئية منها، يجب أن ينظر إليه من زاوية حجم التأثير الذي تقوم به هذه المنظمات غير الحكومية و كذا النتائج المحققة التي تحصلت عليه، وهو ما قام به كل من الأستاذ ميشال باستيل Michele Betsill وإليزابيث كـورال Elisabeth Corell ، عندما قاما بفحص الفعالية السياسية للمنظمات غير الحكومية بمناسبة احتكاكها بالمفاوضات البيئية الدولية، ثم موازنة حجم التأثير الذي تقوم به هذه المنظمات غير الحكومية مع ما يتم الوصول إليه كنتائج فعليه في الأخير، وقد تم وضع كل من اتفاقية مكافحة التصحر لعام 1994 وبروتوكول كيوتو لعام 1997 كنماذج عمل، وتم التوصل في الأخير إلى نتائج إيجابية لهذه المنظمات[1].

وبالرغم من أن الدول هي صاحبة القرار الأخير في رسم السياسة الدولية، إلا أن المنظمات غير الحكومية لن تخسر أي شئ إن هي مارست هذه الضغوط المعنوية على الدول، و بفضل صمودها وصبرها فقد استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية – حسب الأستاذة ريموند مارتينو –، أن تقنع الأمم المتحدة بضرورة معالجة قضية السكان الأصليين في كندا و الاستماع لمشاغلهم وتلبية حقوقهم كباقي الشعوب[2].

وعلى هذا الأساس فإنه على الدول و الحكومات أن تتفادى هذه الآليات التي توظفها المنظمات غير الحكومية و التي تسبب لها إحراجا كبيرا، ويترتب على ذلك الاستماع للمنظمات الدولية غير الحكومية و الموافقة على برامجها، ثم تبنيها لاحقا وفق ما يساهم في تأسيس بيئة مناسبة تحترم فيها جميع حقوق الإنسان وحماية البيئة[3].

غير أن الملفت للانتباه، هو كيف يمكن تصور لجوء المنظمات الدولية غير الحكومية إلى الجهات القضائية من أجل مطالبة دول أو منظمات حكومية خارج إطار المعاهدات وهل هذا الحق معترف به أم لا ؟

---

[1] - مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية ،مجلة المستقبل العربي، العدد 421، 2014، ص 143.

[2] - Raymonde martineau , L'ONU et les ONG- Lumières sur les acteurs internationaux dans l'ombre ,Pour suiviez le dialouge visiter ce lien sur youtube : https://www.youtube.com/watch?v=qpg6P7KRcSw , vu le : 12/03/2017 à 21h01.

[3] - عامر عياش عبد و أديب محمد جاسم، مرجع سابق ، ص 37.

هذا الحق في التقاضي معترف به للمنظمات غير الحكومية لدى الكثير من الدول خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة كمجلس أوربا لحقوق الإنسان، غير أن المادة 34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد رفضت هذا الحق و أقتصرته على الدول والمنظمات الدولية فقط [1].

وفي أحدث الأساليب القضائية التي تمارسها المنظمات غير الحكومية، يرى بعض المختصين بضرورة العمل بمبدأ التقاضي الإستراتيجي، الذي يرى منادوه بفكرة التركيز أثناء المطالبة القضائية على القضايا المحورية التي تشكل حلقة وصل لقضايا عدة وخاصة منها حقوق الإنسان الحديثة و حماية البيئة[2].

بعد كل هذه الترتيبات و الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية غير الحكومية في تشكيل المعالم المحورية للاتفاقيات الدولية البيئة وخاصة معايير القواعد البيئية الواجب احترامها وكذا مشاركة الوفود في المناقشات و تدعيمهم بالتقارير والمعلومات التي تثبت رصد المنظمات غير الحكومية للوضعية الحقيقية للبيئة و مشكلاتها، فإنه يتحتم على هذه المنظمات غير الحكومية مواصلة مشاركتها في صياغة و اعتماد نصوص الاتفاقيات الدولية البيئية.

المطلب الثاني:المشاركة في صياغة و اعتماد نصوص الاتفاقيات الدولية البيئية

تقسم المنظمات الدولية غير الحكومية جهودها وفي سبيل الوصول إلى قواعد قانونية تعزز القضايا البيئية، مابين المشاركة في المفاوضات و المشاورات –وقد تم التطرق إليها سابقا– التي تتطلبها عملية صياغة القواعد البيئية الدولية من جهة، ومابين التحضير للمؤتمر مع التركيز على صياغة أولية تتقاطع فيها جميع المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية و تتحد فيها أهدافها من جهة أخرى (الفرع الأول)، كما يجب على المنظمات غير الحكومية السهر

[1]- Silvina bakardzhieva ,les ogranitions non gouvernementales et le droit internationale de l'environnement , pour consulter le liver en ligne voir le lien :
https://books.google.dz/books?id=Z8CmCQAAQBAJ&pg=PT20&lpg=PT20&dq=Le+droit+des+organisations+non-gouvernementales+de+recourir+%C3%A0+la+justice+internationale&source=bl&ots=yg5q-LU7dc&sig=Hp_LHNJ6BRjHIe9iwxuao8YvwL0&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwia5Nvx8tHSAhWC1hQKHURBDYA4ChDoAQgiMAE#v=onepage&q=Le%20droit%20des%20organisations%20non-gouvernementales%20de%20recourir%20%C3%A0%20la%20justice%20internationale&f=false , vu le :12/03/2017 à 23h09 .

[2] - " تطبيق حقوق الإنسان في التقاضي الاستراتيجي "، أنظر الرابط التالي: http://www.hakeemnews.com/ar/news/2385-%d8%a7%d9%81%d8%aa%d8%aa%d8%a7%d8%ad-%d9%85%d8%a4%d8%aa%d9%85%d8%b1-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b6%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%ac%d9%8a-%d8%b5%d9%88%d8%b1 ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/12 على 23و51 د.

على اعتماد الوثيقة المقترحة من طرف الأطراف المشاركة، وعدم تغييرها إلى غاية ترسيمها في الوثيقة الختامية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: مشاركة المنظمات غير الحكومية في التحضير للمؤتمرات الدولية البيئية

وفقا لضرورات التعاون الدولي مع المنظمات غير الحكومية، فقد تم إحصاء ما يزيد على 3000 منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، في حين ذهب مجلس أوروبا إلى أبعد من ذلك عندما قبل مساهمة المنظمات غير الحكومية في تحضير المؤتمرات و صياغة أحكامها وهذا نظرا لمركزها الاستشاري، أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية فقد تم إشراك المنظمات غير الحكومية كأطراف أساسية في المرحلة الأولية من المفاوضات وصياغة المعاهدة المنشئة لها، كما كان للمنظمات غير الحكومية وزن خلال إعداد الوثيقة الختامية لنظام روما الأساسي، وأثناء صياغة وثائق إضافية تتعلق بمراقبة تنفيذ المعاهدة بحضور الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية[1].

وفي مؤتمر الدوحة الذي نظمته منظمة التجارة الدولية–وكان من ابرز مواضيعه، معايير العمل، البيئة، المنافسة والاستثمار...وغيرها – فقد شاركت المنظمات غير الحكومية في المفاوضات داخل قاعة المؤتمرات، ومما يسجل لتلك المنظمات على سبيل المثال أنه وبمناسبة عقد مؤتمر كانكون فقد تم استضافة –خلال مؤتمر صحفي– أربعة وزراء على الطاولة، وهم وزراء الدول(البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند، وممثل منظمة أوكسفام)، وهي إشارة قوية لدور المنظمات غير الحكومية في مجال المشاركة في المؤتمرات الدولية [2].

يرى الأستاذ Sedar senghor Nouwezem بأن المنظمات غير الحكومية أضحت تشارك في كل ترتيبات المؤتمرات الدولية، وهذا بفضل ارتكازها على مبدأ " المشاركة بدق ناقوس الخطر حول وضعية البيئة، وهو ما يشكل وسيلة ضغط كبيرة على الدول الأطراف خاصة وان المنظمات غير الحكومية تمثل وسيط عن تلك الشعوب التي تعاني جور السياسات الدولي[3].

[1]- ONG et évolution du droit internationale, pour lire l'article complet voir le lien : http://www.revue-projet.com/articles/2009-6-ong-et-evolutions-du-droit-international/ , vu le :13/03/2017 à 14h06.

[2] -Influence des ONG internationales sur les politiques publiques , voir le lien : http://www.urd.org/IMG/pdf/strategies_influence_ONG.pdf , vu le: 13/03/2017 à 18h23 .

[3]- Sedar senghor Nouwezem , Le rôle des Organisations Non Gouvernementales dans le développement du Droit International de l'Environnement., voir le lien : http://www.memoireonline.com/02/08/903/m_role-organisations-non-gouvernementales-developpement-droit-int-environnement0.html , vu le :13/03/2017 à 18h46 .

ويعتقد الأستاذ "جان لويس"، أن عدم التمثيل المتساوي للأطراف المعنية بتحضير المؤتمر، يشكك من درجة نجاحه بسبب عدم التجانس ما بين الأطراف المعنية بتحضير المؤتمر[1].

فعند إنعقاد مؤتمر ريو عام 1992، باشرت سويسرا–تحت إشراف الأمم المتحدة –بإرسال بعثة إفريقية برئاسة السيد " كيلان" بالتنسيق مع لجنة التفاوض الحكومية الدولية لمكافحة التصحر، وهذا من أجل الوقوف على مشكلة التصحر و نقل كل المعطيات الواردة إلى لجنة المفاوضات التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحرعام 1994، والذي أنعقد بباريس بفرنسا، وقد شارك فيها أكثر من 15 خبير دولي في التصحر و ما يزيد عن 230 منظمة دولية غير حكومية أغلبها ذات تخصص بيئي[2].

من بين الأمثلة في هذا الإطار، نذكر معاهدة أوتاوا لحظر الألغام، والتي توحي بالكفاءة والتنسيق السليم لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية، بحيث انطلق التحضير لها منذ عام 1992 ولديها اليوم شبكة رصد من طرف أكثر من 1300 منظمة غير حكومية وأزيد من 90 دولة عبر العالم[3].

لقد استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تفرض نفسها كفاعل دولي جديد، بحيث برهنت قدرتها على تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها و خاصة في مجال حماية البيئة الدولية، وقد وجد تفاعل المنظمات الدولية غير الحكومية أمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة صداه الأكبر خاصة وانه نجح في تمرير برامجه و قضاياه، ومن ابرز المعالم الرئيسية التي رسمتها المنظمات غير الحكومية نذكر(قرار الجمعية العامة حول إنشاء برنامج الأمم المتحدة لعام 1972، فتح مكتب للمنظمات غير الحكومية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة 1973.إلخ)[4].

---

[1] - Albane Geslin, Propositions intempestives sur l'´elaboration des normes du droit international du développement Société francaise pour le droit international, colloque de Lyon, Lyon, France,2014,p10.

[2] - René LONGET , Négociations internationales ,pour lire le thème complet voir le lien : https://aspd.revues.org/1025 , vu le :13/03/2017 à 20h53 .

[3]- Isolda agazzi ,les ong dans le système onusien : vers un partenariat multi-acteurs ?, voir le lien : http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com/les-ong-dans-le-systeme-onusien-vers-un-partenariat-multi-acteurs/ , vu le :13/03/2017 à 21h36 .

[4] - أبرير غنية، مرجع سابق، ص 56و57 .

إن اقتراح صياغة قانونية لنود الاتفاقية، يجب أن لا تفهم على سبيل الأمر لأن الدول هي صاحبة القرار الأخير في اعتماد تلك النصوص أو رفضها، ويبقى دور المنظمات الدولية غير حكومية يتمثل في توصيل المعلومات الكافية و الموثوقة لها، و هذا على بساط المركز الاستشاري الذي تتمتع به أمام الأمم المتحدة أو بعض أجهزتها، كما أن تدخل المنظمات غير الحكومية يجب أن يدخل ضمن الأطر التي ترخصها اللجنة المنظمة للمؤتمر[1].

إن الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية أمر واقع لايمكن نفيه، فدخولها لدورات الأمم المتحدة الخاصة بتحضير الإتفاقيات الدولية، و مشاركتها في صياغة تلك البنود، يعكس مستوى الوعي الذي وصلت إليه هذه المنظمات في خوض و صناعة السياسات البيئية الدولية، وهو ما يزيد من قناعات أشخاص القانون الدولي بضرورة إشراك هذه الفواعل في كل التشريعات البيئية التي تدخل في مجال تخصصها[2].

لقد استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية أن تلعب دور محوريا خاصة في التشجيع على إيجاد صيغ قانونية مناسبة، يمكن من خلالها محاسبة الأطراف المسؤولة على عدم احترامها للالتزامات التي وافقت عليها، وعلى تعديها القانوني و المادي على البيئة، فقد نجحت منظمات دولية غير حكومية في سنة 1993، بتكوين فرق للتفتيش وهذا بناءا على طلب البنك الدولي، من أجل الوقوف على تقييم الأضرار التي قد تلحق بالبيئة نتيجة المشاريع الاستثمارية التي يدعمها البنك، وبالتالي إعطاء صورة أدق للبنك الدولي على طبيعة العلاقة ما بين البيئة و المشاريع التي يمولها ثم اتخاذ القرارات المناسبة تجاه هذا المجال[3].

من زاوية أخرى ترى الأستاذة حموتة فاطمة، بأن المنظمات الدولية غير الحكومية و خاصة البيئية منها و بكونها فواعل حديثة أضحت لها دور وقائي جد حساس ومعقد وذلك يعود بتركيز وظائفها على مهمتين أساسيتين، الأولى تتعلق بصياغة السياسات الدولية البيئية والثانية تتعلق برفع مستوى الوعي تجاه القضايا البيئية بصفة خاصة[4].

---

[1] - زيد المال صافية، مرجع سابق، ص 258.

[2]- Juan Andrés Fuentes Véliz , L'évolution du rôle des organisations non gouvernementales dans le droit de l'environnement, Revue Européenne de Droit de l'Environnement , Volume 11, n° 4 , p403.

[3] - وافي الحاجة، مرجع سابق، ص 75.

[4] - حموتة فاطمة، مرجع سابق، ص 59.

لذا يمكن القول بأن دور المنظمات غير الحكومية في صياغة القواعد القانونية الدولية، أصبح بمثابة العرف الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وهذا نظرا للمشاكل الكبيرة التي تتجنب الدول الصدام معها، خاصة إذا الأمر بتشريعات بيئية تضر الفرد و البيئة معا.

الفرع الثاني: المساهمة في إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمرات الدولية البيئية

تحاول المنظمات الدولية غير الحكومية وفي سعيها لمشاركة المجتمع الدولي صنع السياسات الدولية البيئية، ترك بصماتها عبر كل مراحل التي تخص التحضير للمؤتمر، وتسعى في الطرف الآخر بأن تساهم في ضبط الوثيقة الختامية للمؤتمر.

فقد كشف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد عام 1996 في روما بإيطاليا، عن مدى اهتمام الحضور بمشاكل البيئة و التنمية ومحاربة الجوع ، وقد حضر ما يزيد على 800 منظمة غير حكومية، وبجهود متواصلة أقر المشاركون وثيقة ختامية تحتوي على استنتاجات وتوصيات نهائية لتكون بمثابة قمة عمل على مستوى مؤتمر القمة[1].

ويمكن القول أنه توجد معايير يمكن من خلالها التنبؤ بمدى اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر لمطالب هذه المنظمات وهي:(المشاركة في عملية التفاوض مع الدول، الاحتكاك المباشر مع ممثلي الدوائر الحكومية، عدد المنظمات المشاركة ومستوى التنسيق بينها)[2].

وضمن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بخصوص اتفاقية برشلونة، فقد تم الإشارة بشكل واضح إلى ضرورة شراكة المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالتحضير لمؤتمر

[1] - للتفصيل أكثر حول حيثيات مؤتمر القمة العالمي للأغذية، أنظر الرابط التالي:

http://www.fao.org/docrep/X2051a/x2051a00.htm ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/15 على 10و43 د.

[2] - لقراءة المقال أنظر الرابط التالي:

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwjkvbnrqtjSAhUJWRQKHcZmDkAQFggaMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.bh.undp.org%2Fcontent%2Fdam%2Fbahrain%2Fdocs%2FFAQs_Sustainable_Development_Summit-Arabic.docx%3Fdownload&usg=AFQjCNG2fv8b751GXctEeUMpX6PVrs0rUA&sig2=cl_9kUzXyJz9P9NrN5jyS A ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/15 على 11و51 د.

الخطة، خاصة الأطراف التي تتمتع بالعضوية في اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة، كما تسمح الخطة بمساعدة الدول المتوسطية في رفع قدراتها لمجابهة تحديات الأبيض المتوسط[1].

كما أنه خلال مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية المنعقد عام 1994، فقد أكدت الأطراف المشاركة على الأدوار المهمة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية في مجال صناعة السياسات البيئة، خاصة تلك التي تحضى بالمركز الاستشاري لدى أجهزة الأمم المتحدة[2].

وحرصاً من المنظمات غير الحكومية على مواصلة جهودها خلال مرحلة الإعداد الختامي للوثيقة لقد تجمعت–على سبيل المثال– الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية و على رأسها منظمة السلام الأخضر و شكلت طوقا بشريا حول برج إيفل بفرنسا، وهذا لتخوفها من عدم تثبيت مطالبها وعلى رأسها تخفيض نسب انبعاث الغازات الدفيئة والمواد الملوثة الأخرى و وتأكيدها على أهمية موافقة الدول والأطراف المعنية بمؤتمر باريس للتغير المناخي لعام 2015م[3]على هذه المطالب لأنها تمثل واجب تجاه الأجيال المستقبلية[4].

في ذات الإطار وبمناسبة افتتاح المؤتمر الدولي الثاني بالقاهرة عام 2008 حول التطبيق الفعال لمعايير الرفق بالحيوان، فقد نوهت أمانة المؤتمر بأن نجاح هذا المؤتمر، يتطلب إشراك

---

[1] - لقراءة المقال كاملا، أنظر الرابط التالي: https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/9746/retrieve ،أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/15 على: 14و00 د.

[2] - وافي الحاجة، مرجع سابق، ص 76.

[3] - ومن أبرز أهداف مؤتمر باريس هي: الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين، مراجعة التعهدات الإلزامية على الدول كل خمس سنوات، دعم الجنوب و ترقية التنمية المستدامة، للتفصيل أكثر أنظر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/13/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-2015 ، أطلع عليه بتاريخ : 2017/03/15 على 16 و 12 د.

[4]- Pour regarder le rapport sous le thème de « COP21: les ONG ne croient pas en un accord ambitieux », voir le lien suivent sur youtube : https://www.youtube.com/watch?v=yZreG_gh2wc ,vu le :15/03/2017 à 16h02 .

كل الجهات المتخصصة في مجال البيطرة مع ضرورة التعاون بصورة أكبر مع المنظمات الدولية غير الحكومية، وهو ما أشار إليه الأستاذ Bernard Vallat [1].

إن الغاية القصوى لكل التشريعات الدولية البيئة تهدف لتحقيق الأمن بكل أنواعه،وهو ما تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية لنيله، فقد أكد تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 1994،أن الأمن و السلم الدوليين هما هدف تسمو إليه كل الدول، لكنه تصادمه الكثير من التهديدات و العراقيل، من أبرزها مشاكل البيئة –أي التلوث و الاستنزاف– وكذا الانفجار السكاني عبر العالم، وهو ما يقتضي توحيد الجهود و استغلالها بشكل منظم و فعال، وهذا بوضع شبكات متعددة الأطراف تشمل الفواعل الكلاسيكية و الحديثة كالمنظمات الدولية غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني العالمي، وهذا لاستحالة مواجهة التهديدات العالمية المشتركة من طرف دولة منفردة[2].

وبما أن موضوع البيئة يشكل حلقة رئيسية لباقي مجالات الحياة، فإنه ومن باب الأولى أن تتحد كل الفواعل الدولية في التخفيف من مشاكل البيئية، وفي هذا المجال يقول السيد " جوزيه غرازيانو " المدير العام لمنظمة الفاو بمناسبة افتتاح المؤتمر الدولي الثاني حول التغذية في نوفمبر 2014 قوله " **إننا جميعا مسؤولون عن ذلك، و يجدر بالحكومات أن تكون القدوة من خلال العمل عبر مختلف القطاعات وضمن شراكات ... يمكننا أن نجعل سوء التغذية جزءاً من الماضي؛ والأن ذلك ممكن، يجدر بنا القيام به معا** " [3].

تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في إحقاق بيئة متوازنة على أرض الواقع وتستخدم من أجل ذلك كل ما تملك من خبرات و كفاءات، ورغم أن المنظمات الدولية غير

---

[1] - Bernard Vallat , Pour une application effective des normes de l'OIE, voir le lien : http://www.oie.int/fileadmin/Home/fr/Conferences_Events/sites/F_AW2008/AW%20Vallat.pdf , vu le : 15/03/2017 à 18h26.

[2] - الأزهر داود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر–1–، 2016/2015 ، ص 90.

[3] - كلمة السيد " جوزيه غرازيانو دا سيلفا، مدير منظمة الفاو الدولية، أنظر الرابط التالي : http://www.fao.org/3/a-i4465a.pdf ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/15 على 22 و 13 د.

الحكومية تفضل العمل في مجال تخصصها، إلا ن بعض القضايا تستلزم تكافل الجميع دوليا ووطنيا، وهذا على غرار حماية حقوق الطفل و ترقيتها، بحيث تعكف هذه المنظمات من أجل تقديم صياغة و تكييف مناسب لتحديات هذه الفئات الضعيفة وهو ما قامت به حقيقة هذه المنظمات في البرتوكول الثالث المتعلق بالمؤتمر الدولي لحماية الأطفال[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية تختلف توجهاتها بحسب موقعها الجغرافي، ففي الوقت الذي تسهر فيه هذه المنظمات في دول الشمال على بلوغ الأجيال المتقدمة من حقوق الإنسان، فإن المنظمات غير الحكومية في دول الجنوب مازالت تكافح من أجل الحقوق الأولى التي نادت بها الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ويصبح الثقل كبيرا على المنظمات غير الحكومية عندما تناضل لتحقيق غايتين نفيستين في نفس الوقت وهما الأمن و التنمية[2].

إن الأصل في العلاقة التي تربط مابين الدولة و المنظمات غير الحكومية هي علاقة تكامل و تبادل للأدوار و المسؤوليات، وليست علاقة تضاد كما يرى البعض، فالمنظمة غير الحكومية ماهي إلا سمة حديثة للدولة المدنية المتطورة، التي سمحت بظهور هذه الفواعل لتزيد من احترافية خدماتها تجاه أفرادها، لهذا أصبح مركز هذه المنظمات لا نقاش فيه خاصة أثناء رسم السياسات المعقدة للدول المتقدمة وعلى رأسها قضايا حماية البيئة والتنمية المستدامة[3].

[1] - Benoit Van Keirsbilck, Le rôle des ONG dans la mise en œuvre du troisième protocole additionnel à la Convention internationale des droits de l'enfant , Journal du droit des jeunes ,n°329,2013,p21-23.

[2]- Amar Thioune, Quels rôles pour les ONG du Sud ? , Revue internationale et stratégique,n°98, 2015, p. 73-81.

[3] - هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، مصر،2005، ص3.

الفصل الثاني: وسائل المنظمات الدولية غير الحكومية في فرض احترام الاتفاقيات الدولية البيئية

تعتبر قاعدة العقد شريعة المتعاقدين "Pacta sunt servanda " قاعدة متداولة على الصعيدين الوطني والدولي، مفادها التزام المتعاقد بروح الاتفاق الذي قبل به وتنفيذه[1]، كما تعتبر الإتفاقيات الدولية التشريع الأساسي للمجتمع الدولي والمرجع في تنفيذ القانون الدولي، وهو ما أشارت إليه المادة 38 فقرة 1 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[2]، وهي دلالة حقيقية على وجود تعاون دولي حول قضية مشتركة تتقاطع فيها مصالح الكثير من الدول، خاصة منها القضايا الشائكة و المعقدة التي تحتاج إلى تضافر للجهود مع جميع أشخاص المجتمع الدولي الحديث.

إن الإتفاقيات الدولية البيئية على وجه الخصوص، تشكل الحيز الأكبر من التزامات الدول على الصعيد الدولي، وذلك نظرا للتهديدات الحقيقية التي باتت تشكل خطرا على الأمن و السلم الدوليين، وعلى هذا الأساس فإن المجتمع الدولي عموما والمنظمات الدولية غير الحكومية خصوصا تلقي بكامل ثقلها من أجل تنفيذ هذه الاتفاقيات البيئة، مع تقديم كل ما يمكن تقديمه من آليات لتفعيلها على أرض الواقع (المبحث الأول).

كما ساهمت الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية في نقل روح الاتفاقيات الدولية البيئية من مجرد بنود موقعة إلى ممارسة و تنفيذ– وهذا على غرار منظمة السلام الأخضر ومنظمة أصدقاء الأرض البيئيتين – وهذا رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها خاصة مشكلة التمويل والعراقيل القانونية والإدارية (المبحث الثاني).

[1] - ريم البطمة، المعاهدات الدولية والقانون الوطني :دراسة مقارنة للعلاقة ما بين المعاهدات الدولية والقانون الوطني وآليات توطينها، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة» ،2014، ص 9.

[2] - عبد الرحمان أبو النصر، الطبيعة القانونية للمعاهدات الدولية و أثرها على الاتفاقيات الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2008، ص 233.

المبحث الأول: آليات تفعيل الإتفاقيات الدولية البيئية

تعرف الإتفاقيات الدولية[1] بتعاريف كثيرة و متعددة، لكنها بالإجمال تصب في مضمون واحد مشترك وهو الالتزام بما تم التعهد به، أما الاتفاقيات الدولية البيئة فهي التي تركز في مضامينها على الجوانب البيئية – مشاكل و حلول– مع التركيز على الجوانب الفنية البيئية[2].

نظرا لأهمية الاتفاقيات الدولية البيئة في معالجة قضايا البيئة – سواء على المستوى الدولي، الإقليمي، الوطني– وذلك لاشتمالها على الأطر القانونية و المؤسساتية التي تكفل حماية حقيقة للبيئة الدولية[3]، فقد كان لزاما على المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية أن تساهم في تحقيق هذا الهدف النبيل عبر استخدامها للعديد من الأساليب التي تراها مناسبة، خاصة أسلوبي الدعم و المراقبة (المطلب الأول) أو قد تلجأ المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية إلى أساليب مضادة متى اقتضت الظروف ذلك أو تطلب الأمر استعمالها(المطلب الثاني).

المطلب الأول: أسلوب الدعم و المراقبة

ترتكز المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية في سبيل تنفيذ الاتفاقيات الدولية البيئة على العديد من الأساليب اللينة[4]، والتي تساهم من خلالها على تيسير سبل تنفيذ الاتفاقيات البيئية و إعطاءها سند مادي و معنوي، لهذا السبب فإن المنظمات غير الحكومية البيئية تستغل التكنولوجيا الحديثة للفت أنظار العالم الرسمية و غير الرسمية حول أهمية تنفيذ الاتفاقيات الدولية البيئة، خاصة باللجوء إلى الإعلام و نقل المعلومات عبر نظام التقارير(الفرع الأول) مع

---

[1] - عرفتها المادة الثانية، فقرة 1 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بقولها "**اتفاق دولي معقود بين دول بصورة خطية وخاضع للقانون الدولي ،سواء اثبت في وثيقة واحدة أو اثنتين أو أكثر من الوثائق المترابطة ،و أيا كانت تسميته الخاصة...**"، أنظر مولود ديدان، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، دار بلقيس، الجزائر،2011،ص8.

[2] - Les sources écrite de droit de l'environnement , pour lire l'article voir le lien : http://www.cours-de-droit.net/les-sources-ecrites-du-droit-de-l-environnement-a121604494 , vu le:17/03/2017 à 16h00.

[3] - أوصالح عبد الحليم، دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الأنظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة –دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا– ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الأول،الجزائر، 2015 ، ص 202.

[4] - Ce terme a été citer via de l'article sous thème de « plan national de mise en œuvre de la convention stockholm sur les polluants organiques persistants » voir le lien : file:///C:/Users/RISSALAH/Downloads/UNEP-POPS-NIP-Madagascar-1.French.pdf , vu le :17/03/2017 à 18h27.

ضرورة التحلي باليقظة من أجل رصد و رقابة مدى إحترام الاتفاقيات الدولية البيئية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإعلام ونظام التقارير

يكتسي الإعلام دورا مهما في عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، فهو وسيلة آمنة وفعالة في الوصول إلى الحقيقة وتوثيقها، وتتنوع وسائل الإعلام الحديثة و الكلاسيكية بسبب الثورة التكنولوجية السريعة جدا، لكن يبقى الهدف المحوري من كل وسائل الإعلام هو نقل المعلومة ثم توزيعها بسرعة، و يجمع المختصون بأن الإعلام مهما تطور فإنه لا يستطيع تغيير طريقة فكر الفرد لكنه يستطع لفت انتباه الجماعة تجاه قضية معينة[1]، وتستغل المنظمات الدولية غير الحكومية أسلوب الإعلام بمختلف صوره من أجل تحقيق العديد من الغايات يمكن إيجازها في صورتين أساسيتين هما:

أولاً– التحسيس بأهمية الاتفاقيات البيئية و مضامينها: إن توعية الأفراد و المجتمعات وتثقيفهم بميلاد اتفاقية دولية بيئية جديدة، يدخل ضمن إطار عملية تحسيس المجتمع "Sensibilisation de la société" التي تعتبر من أهم خطوات إنجاح الاتفاقيات الدولية البيئية، والتي تدخل ضمن ما يطلق عليه حديثا " الإعلام البيئي " [2].

وبحكم الدور المحوري الذي توليه الدول المتقدمة للإعلام – والذي يلقب بالسلطة الرابعة –، فإن المنظمات الدولية غير حكومية على غرار باقي الأشخاص الدولية، تستعين بوسائل الإعلام خلال كل المراحل التي تتعلق بتشريع اتفاقية دولية بيئية جديدة انطلاقا من التحضير و

[1]- D'apres Iyengar & Kinder (**Des études ont depuis longtemps prouvé que les médias ne peuvent changer notre façon de penser. Le pouvoir des médias est d'attirer l'attention du public sur un enjeu en particulier**.), Pour lire l'article voir le lien : http://unac.org/wp-content/uploads/2013/07/UN-MediaGuide-FR_1.pdf , vu le: 17/03/2017 à 22h31 .

[2] - ويعرف الإعلام البيئي بأنه **(استخدام كافة وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة في إيصال المعلومات والحقائق والآراء بقضايا البيئة إلى الأفراد والجماعات في المجتمع)**، للتفصيل أكثر في الموضوع أنظر، نور الدين دحمار، قضايا البيئية في الصحافة المكتوبة – دراسة تحليلة لجريدتي وقت الجزائر و الشعب– ، رسالة ماجستير، كلية الإعلام و الاتصال ، ، جامعة الجزائر –3 –، 2012/2011 ، ص 92.

إلى غاية التصديق ودخولها حيز النفاذ، كما تستعمل هذه الوسائل الإعلامية لإقناع الأفراد و توجيههم توجيها صحيحا[1].

فلم تعد منابر الإعلام المختلفة مجرد مصدر للمعلومة أو وسائل للتثقيف، وإنما أضحت تساعد في رسم توجهات تتعلق بحياة الفرد و مستقبله، كما يمكنها إحداث الفارق متى تمسكت بحبلي الإتقان و الاحترافية[2].

هذا وقد طوّر الإعلام وسائل نقل الوقائع و الأخبار وذلك بمزج التكنولوجيا مع أساليب نفسية و معنوية جد متقدمة لرفع الوعي أو توجيهه أو تصويبه وفق ما يخدم دائرة الإعلام أو الجهات المسؤولة بعملية الإعلام كالمنظمات الدولية غير الحكومية [3].

لقد بنت المنظمات الدولية غير الحكومية عبر مكتسباتها و خبرتها الطويلة خطط و إستراتيجيات من أجل استغلال منابر الإعلام وفق ما يخدم رفع الوعي و الحس البيئي لدى الأفراد و زيادة إقناع لكل فئات المجتمع، فضلا على استثمار تقنيات الاتصال[4] الحديثة في هذا المجال، و من بين أهم تقنيات الإعلام التي توظفها المنظمات الدولية غير الحكومية نذكر مثلا (اللقاءات الصحفية، الندوات الإعلامية، صبر الآراء...إلخ).

ثانياً– نشر روح الاتفاقيات البيئية على كل الأصعدة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننكر الأدوار المهمة التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية في التوعية الجماهيرية على مختلف الأصعدة، إذ تساهم بشكل دائم و مستمر

---

[1] - حول خطة عمل الايسيسكو (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 2016–2018)، أنظر الرابط التالي: http://www.isesco.org.ma/ar/wp-content/uploads/sites/3/2015/05/information-communication.pdf ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/18 على الساعة 00و 06 د.

[2] - لقراءة المقال بالكامل، أنظر الرابط التالي: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=109216 ، أطلع عليه بتاريخ :2017/03/18 على الساعة 11و30 د.

[3] - عمار محمد عبد الأمين، دور الإعلام في التخطيط الاستراتيجي الأمني العربي في مكافحة الإرهاب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد الخامس و الخمسون، كلية العلوم، جامعة بغداد، العراق، دون سنة نشر، ص 93.

[4] - تعرف تقنيات الاتصال بأنها " **الأدوات و الأوعية و الأساليب و الوسائل و التجهيزات المتطورة التي يتم توظيفها بغرض نقل المعلومات و البيانات من المرسل إلى المستقبل في أقل فترة زمنية و بأقل تكلفة و بدقة أكثر**" ، أنظر: محمد بن علي المانع، تقنيات الاتصال و دورها في تحسين الأداء – دراسة تطبيقية على الضباط العاملين بالأمن العام –، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 47.

في نشر الوعي البيئي خاصة في الأوساط الرسمية و صناع القرار باعتبارهم مسئولين مسؤولية خاصة على حماية البيئة، لهذا السبب فقد تم استحداث مؤسسات عامة و خاصة تعنى بشؤون البيئة وتروج لأهدافها[1].

دون الإنقاص من فعالية جميع وسائل الاتصال و الإعلام في نشر المعلومة البيئية خاصة عندما يتعلق بالتحديثات الدولية المستمرة (برتوكولات ملحقة على سبيل المثال)، إلا أنه يبقى نظام العمل بأسلوب التقارير من أكثر الطرق استعمالا ورواجا في منطق المنظمات الدولية غير الحكومية، خاصة إذا تعلق الأمر بمراسلة و إعلام الدوائر الرسمية والحكومية.

إذ يدخل الاتصال بالدول ضمن دائرة " الاتصالات الرسمية"، وهي عبارة عن مراسلة رسمية تقتضي ضوابط معينة محددة سلفا، يستعملها الأفراد أو المنظمات الخاصة لإبلاغ الجهات المسئولة بوضعية حالة معينة قصد المطالبة بمعالجتها و الوقوف عليها، وتعتمد الاتصالات الرسمية على أساليب: التقارير، المذكرات، و الاجتماعات الرسمية و غيرها[2].

كما يعتبر نظام التقارير وسيلة لتنفيذ أهم مبادئ المنظمات الدولية غير الحكومية وهو "مبدأ لفت انتباه صانعي القرار"، بحيث تعكف هذه المنظمات على إيصال مشاغلها و برامجها التي تناضل من اجلها إلى الفئة المشرعة و مطالبتهم بالسير معها من أجل تحقيق حماية زائدة للبيئة وموازنة التنمية[3]، كما تحاول المنظمات غير الحكومية إقناع الدول النامية بأهمية التشريعات الدولية البيئة وتقديم الدعم لهم و تشجيعهم.

غير أنه في الكثير من المرات يكون رد الدول قاسيا نوعا ما على أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية و هيئات المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بنشر الحقائق وإعلام الجمهور بوضعيات خطيرة للبيئة مما يشوه صورة الساسة وينزّلها، لذا تلجأ بعض الدول–خاصة دول العالم الثالث– للتضييق على حرية الإعلام، الاتصال و التواصل وهو ما حدث مع الإمارات العربية المتحدة بموجب

[1] - كيحل فتيحة، الإعلام الجديد و نشر الوعي البيئي، رسالة ماجستير، كلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة باتنة ،2012/2011 ، ص 98.

[2] - شادي عزالدين، البعد الاتصالي لحماية البيئة في الجزائر الاتصال و التنسيق بين الوزارات وزارتي البيئة و الفلاحة – نموذجا– ، رسالة ماجستير، كلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر–3 –، 2013/2012 ، ص 114.

[3] - عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 83.

القانون الاتحادي رقم 2008/2 الذي يمنع المنظمات غير الحكومية من المشاركة في الفعاليات الدولية إلا بموافقة رسمية، كما هو ذات الحال مع أزبكيستان و كينيا ....إلخ [1].

فعلى سبيل المثال فقد راسلت أكثر من 200 منظمة غير حكومية وزارة الخارجية الأمريكية من أجل المطالبة بفتح تحقيق بسبب مقتل السيدة " بيرتا كاسيريس" وهي ناشطة بيئية وتوقيف المساعدات لدولة الهندوراس إلى غاية تقصي الحقائق[2]، ولا يخفى أن هذه الأفعال تقوض من عمل المنظمات الغير حكومية في نشر المعلومة وتوصيلها إلى الفرد و الساسة.

غير أن توفر الوسائل الحديثة للإعلام والتي تسهل نقل المعلومة البيئية، يجب استثمارها و الوقوف عليها حتى الوصول إلى الأهداف النبيلة آلا وهي حماية البيئة، وفي هذا السياق يقول السيد " أخيم شتاينر" المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "**إن تيسير الحوار بين العلم والمجتمع المدني وصانعي السياسات يعد من صميم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فلا فائدة من توافر أفضل البيانات العلمية وألمع العقول مالم توظف هذه البيانات و العقول لخدمة احتياجات الكوكب و الشعوب** " [3].

الفرع الثاني: الرقابة على مدى إحترام الاتفاقيات الدولية البيئية

يهدف الرصد البيئي كأداة إدارية للتوفيق بين الحماية والجودة البيئية الحضرية وتتنوع تدابير الرصد البيئي من دولة إلى أخرى لكنها لا تخرج على برنامج الاتفاقية الدولية، فحسب التقرير السنوي البيئي الصادر عن بلدية مونتيفيديو– أكتوبر 2014– فقد تم رصد الكثير من المخالفات التي تعارض المنظومة التشريعية لدولة الاوروغواي، منها البناء الغير مرخص في مناطق أثرية، تصريف النفايات في المياه العذبة، عدم إحترام معدل التشجير...وغيرها[4].

[1] - أنظر تقرير الدفاع عن المجتمع المدني، الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، النسخة 2، واشنطن، جوان 2012، ص16.

[2]- Honduras; des ONG interpellent Washington , Article publié au journal français ‘ LE FIGARO ‘ pour lire l’article complet voir le lien : http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2016/03/11/97001-20160311FILWWW00026-honduras-des-ong-interpellent-washington.php , vu le: 19/03/2017 à 22h51 .

[3] - أنظر التقرير السنوي لعام 2015، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص 47.

[4]- Plan de Ordenación, Recuperación e Integración Urbana de Casavalle , voir le lien : http://www.montevideo.gub.uy/sites/default/files/Informe%20Ambiental%20Estrat%C3%A9gico_diciembre%202014.pdf ,vu le 19/03/2017 à 23h15.

كما تسمح عملية مراقبة الامتثال للاتفاقية البيئية بتوفير نتائج تقنية وفنية جديدة يمكن إعمالها في الاتفاقيات المستقبلية، هذا بغض النظر على تقييم نتائج الاتفاقية على الوضع الحالي[1].

إن جهود المراقبة على تنفيذ التشريعات البيئية الدولية، هي جزء كبير من عملية التنمية الشامة وهو ما أشار إليه المبدأ الرابع من إعلان ريو لعام 1992 بقوله

« La protection de l'environnement doit faire partie intégrante du processus de développement et ne peut être considérée isolément »[2].

تعتبر فكرة ضبط معايير التفتيش و المراقبة من أهم الخطوات المهمة في عمليات رصد مدى إحترام الدول للتشريعات البيئية خاصة منها الاتفاقية، فقد أشار التنظيم الأوربي رقم 331/2001 لهذه الفكرة رغم عدم إلزاميتها لكنها تعبر عن فعالية التشريع البيئي وردة أفعال الدول المشجعة، لكنه من جانب آخر اقترح التنظيم السالف الذكر عقوبات أدبية في حالات عدم الامتثال و توفير الحماية اللازمة للبيئة مع أهمية العمل بلامركزية المراقبة و الإشراف على إحترام القانون المتعلق بحماية البيئة[3].

وحتى تتم عملية مراقبة مدى إحترام تطبيق الاتفاقيات البيئية دوليا أو محليا – الإنفاذ على المستوى الوطني عبر إدماج الاتفاقية الدولية مع التشريع الوطني – يجب على الدولة العضو أن تقوم بتوفير حماية قانونية صارمة و فعالة للأفراد أو للمنظمات أو لهيئات المجتمع المدني، وهذا ضد أي اعتداء على سلامتهم و حريتهم أو حياتهم الخاصة، مع تسليط العقوبات الردعية ضمن هذا الإطار من أجل ضمان السير الحسن لعملية المراقبة بكل شفافية و صدق[4].

كما يعتبر حق الحصول للمعلومة وعدم حجبها أمام الأفراد و المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية البيئة، من أهم مهيئات ممارسة عملية الرقابة على تنفيذ التشريعات البيئية[5].

---

1 - J.H. Ausubel D.G. Victor,Verification of International Environmental Agreements voir le lien : https://phe.rockefeller.edu/verification/ ,vu le : 19/03/2017 à 23h29.

2 -Voir le principe numéro 4 de conférence rio 1992 via l'dresse suivent : http://www.un.org/french/events/rio92/aconf15126vol1f.htm , vu le:19/03/2017 à 23h49.

3 - Astrid Epiney , La mise en oeuvre du droit de l'environnement Lignes directrices pour un système efficace sur la base des exigences du droit de l'Union européenne et des expériences internationals , Institut de droit européen de l'Université de Fribourg ,Suisse ,2008 p 08.

4- Astrid Epiney , ipid,p 31.

5- Droits de l'homme et environnement: recueil d'instruments et autres textes internationaux concernant les droits individuels et collectifs en matière d'environnement dans le cadre international et européen ,voir le lien :

وحسب التنظيم الأوروبي رقم 331/2001 الذي يضبط شروط و كيفيات عمليات التفتيش البيئي للدول الأعضاء، فإن هذه العملية يجب أن تخضع لها جميع المؤسسات الصناعية، الشركات و المشاريع التي تتطلب رخص لمزاولتها، مع نشر نتائج التفتيش البيئي و تصحيح ما يجب تصحيحه وفق ما تتطلبه تنظيمات العمل بالتشريعي البيئي الجاري العمل به[1].

كما يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية تنويع مصادر معلوماتها عبر أساليب الاستخبارات والرصد المنظم، وهذا وفق ما تقتضيه متطلبات المراقبة و التتبع لأنهما يساعدان في النهاية على تحسين أليه المراقبة و الوصول إلى الاحترافية في هذا المجال[2].

و إذا كان توحيد التشريعات الدولية البيئية يدعم فكرة عالمية أدوات المراقبة البيئية على الدول و الهيئات المعنية بالبيئة، فإن الإشكال يثار حول تحديث التشريعات البيئية وما يقتضيها من إعادة تكييف للقواعد الوطنية البيئية مع ما يترتب عليها من أعباء، خاصة وأن معايير المراقبة تستوجب تغيير للتكنولوجية المتطورة و النظيفة، كما حدث مع اتفاقية برشلونة لعام 1976 لحماية البحر الأبيض المتوسط والبرتوكول الإضافي الأول عام 1995 والثاني عام 2008 واللذان أتيا بتحديثات قانونية و فنية ملزمة للدول الأعضاء في الاتفاقية [3].

فقد أكدت معلومات صادرة عن منظمة السلام الأخضر توحي بوجود خلافات بين الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تطبيق مبدأ الحيطة وطرق إنفاذه على مستوى آلية التجارة، وهو ما يخلق حالة عدم استقرار في التشريعات البيئية في المجال الاقتصادي[4].

---

https://books.google.dz/books?id=zNN9xCT-izUC&pg=PA28&lpg=PA28&dq=Contr%C3%B4le+des+organisations+non+gouvernementales+pour+mettre+en+%C5%93uvre+les+conventions+environnementales&source=bl&ots=VQb1ySKbP2&sig=w7QA4buZ6NUVlD9DtiyBRi8Lmpc&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwjVwPDGuOXSAhVJUBQKHRWeDPwQ6AEISTAF#v=onepage&q=Contr%C3%B4le%20des%20organisations%20non%20gouvernementales%20pour%20mettre%20en%20%C5%93uvre%20les%20conventions%20environnementales&f=false , vu le : 19/03/2017 à 22h30.

[1] - Astrid Epiney , Ipid p 20.

[2] - Sedar senghor nouwezem , Le rôle des Organisations Non Gouvernementales dans le développement du Droit International de l'Environnement , voir le lien http://www.memoireonline.com/02/08/903/m_role-organisations-non-gouvernementales-developpement-droit-int-environnement3.html#toc6 ,vu le : 20/03/2017 à 17h08.

[3]- Michel Prieur. L'influence des conventions internationales sur le droit interne de l'environnement. Actes de la réunion constitutive du comité sur l'environnement de l'AHJUCAF,voirle lien : http://www.ahjucaf.org/Rapport-general-de-Monsieur-le.html ,vu le : 20/03/2017 à 18h10.

[4] - Le TTIP pose de "gros problèmes" Royal, pour lire l'article voir le lien : http://www.lefigaro.fr/flash-eco/2016/05/05/97002-20160505FILWWW00193-le-ttip-pose-de-gros-problemes-royal.php,vu le : 20/03/2017 à 18h10.

و حسب التقرير الذي قام به السيد Etienne Goethals مستشار لدى محكمة النقض البلجيكية، فإن حماية البيئة تتطلب إعلام كل فئات المجتمع بما فيهم الأفراد، وهذا من أجل منحهم فرصة صنع القرار و تجسيد مبدأ العدالة البيئية، وهو ما أشار إليه مؤتمر آرهوس يوم 25 جوان عام 1998 بأن إعمال مبدأ السيادة لا يجب أن يعدم الحقوق الأساسية للأفراد[1].

وحتى تتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية مع الدول في مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية البيئية – رغم أن هذا الدور يقع على الدولة بالدرجة الأولى –،فإنه يتطلب على هذه المنظمات أن تكون لها القدرات الكافية خاصة الكادر البشري و الفني وحتى المالي، وهذا لضمان الحصول على نتائج صادقة وغير مغلوطة[2]، وفي سبيل هذا التعاون فقد أشار السيد كوفي عنان إلى هدف الأمم المتحدة نحو تحقيق تعاون مثالي مع المنظمات غير الحكومية بقوله "**تسعى إلى توفير فرص كاملة للمنظمات غير الحكومية وغيرها الجهات الفاعلة غير الحكومية لتقديم مساهمتها التي لا غنى عنها في عمل المنظمة** "[3].

يمكن للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، أن تقدم كل تقاريرها إلى أمانة لجنة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بجنيف، والتي تقوم بفحصها ثم إعادة طرحها على الدول المعنية بالتقرير للإجابة عليها خطيا قبل الجلسة العامة، كما يمكن مناقشتها أثناء المناقشة من أجل تسهيل عملية مراقبة وتنفيذ الاتفاقية[4].

وبفضل آلية المراقبة التي تتمتع بها المنظمات الدولية غير الحكومية عبر نظام التقارير الذي يتكفل بإعداده مجموعة من الخبراء و المختصين، فإنه يمكن توجيه جميع الملاحظات و الخروقات مباشرة إلى الجهة المخلة بالتزاماتها، كما يمكن للمنظمات تقديم تعقيبات على تقارير

---

[1]- Etienne goethals , Rapport de la Réunion constitutive du comité sur l'environnement de l'AHJUCAF Ecole Régionale Supérieure de la Magistrature de l'OHADA Porto-Novo,Bénin ,2008,page 305 .

[2]- Brice Severin pongui , les defis du droit international de l'environnement ,voir le lien : http://www.memoireonline.com/10/07/629/les-defis-du-droit-international-de-l-environnement.html ,vu le:20/03/2017 à 21h06.

[3] - Martens, Kerstin ,"Examining the Non-Status of NGOs in International Law," Indiana Journal of Global Legal Studies: Vol. 10: Iss. 2, Article 1. Lien : http://www.repository.law.indiana.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1263&context=ijgls ,vu le : 20/03/2017 à 23h55.

[4]- Guide pour les organisations non gouvernementales établissant des rapports destinés au Comité des droits de l'enfant Edition révisée, voir le lien : https://www.crin.org/en/docs/resources/publications/NGOCRC/NGOCRC-Guide-fr.pdf ,vu le: 21/03/2017 à 19h35.

الدول بمناسبة دورات التقييم أو تقديم التقارير الموازية والتي يطلق عليها " تقارير الظل" Shadow reports، وذلك أمام أجهزة الأمم المتحدة بصفة مباشرة[1].

المطلب الثاني:الأساليب المضادة

تتحد إرادات الدول و المنظمات الدولية غير الحكومية في أغلب الأحيان على تحمل الالتزامات الدولية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات البيئية، وهذا التعاون يضفي سمة تكاملية بين الدول و المنظمات غير الحكومية، إلا أن فهم الدول و الجهات الحكومية لقضايا البيئة ومشكلاتها وأهمية التعاون لحمايتها يختلف من دولة إلى أخرى، ففي الوقت الذي قد تتحد إرادة دولة متقدمة مع منظمة غير حكومية بيئية لتحمل أعباء اتفاقية دولية بيئية، فإنه في الوقت ذاته قد تتعارض مواقف الفريقين بسبب مصالح سياسية و اقتصادية وغيرها وبالنتيجة إهمال مضمون الاتفاقية وعدم تطبيقها.

وعلى هذا الأساس فإنه لن تجد المنظمات الدولية غير الحكومية سوى اللجوء إلى أساليب مضادة لإرغام الدول على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، وذلك عبر التنديد بمخالفاتها تجاه قضايا البيئة(الفرع الأول) أو مواجهة الدولة سلميا واللجوء للقضاء (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التنديد بمخالفات أشخاص المجتمع الدولي تجاه البيئة

تلجأ الدول والجهات الرسمية إلى العديد من الطرق الغير قانونية من أجل التستر على مخالفاتها المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الدولية البيئية، وتختلف هذه الطرق حسب درجة خطورة الاعتداء على البيئة بدا من التضييق على عمليات المراقبة إلى حد التهديد و الاغتيال (وهو ما أشار إليه التقرير السنوي لعام 2015 لدولة المكسيك على سبيل المثال)[2].

وتستمد المنظمات الدولية غير الحكومية حقوقها في الضغط على الدول لتنفيذ الالتزامات الدولية البيئة عبر القنوات القانونية، من العديد من الصكوك الدولية كالمادة 18 من بروتوكول

[1] -George e. Edwards, assessing the effectiveness of human rights non-governmental organizations (ngos) from the birth of the united nations to the 21st century: ten attributes of highly successful human rights ngos , voir le lien : http://digitalcommons.law.msu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1014&context=ilr , vu le :21/03/2017 à19h03.

[2] - Analuz Presbítero, Andrea Cerami, Felipe Romero , Informe sobre la situación de los defensores ambientales en México 2015 , Centro Mexicano de Derecho Ambiental A.C., 1 er édition, mexic, 2015 p 16.

كيتو لتغير المناخ لعام 2005 بحيث يمكن للمنظمات غير الحكومية البيئية التنديد بشتى الوسائل من أجل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه و حمل الدول على مراجعة تصرفاتها [1].

ويرى جانب من الفقه أن فكرة عدم الامتثال ورغم القدرة على إثباتها، إلا أن المشكل يكمل في تسليط العقاب على الدولة المخالفة وهذا نظرا للتعقيدات التي ستنتج على هذا الإجراء، لذا تشجع أغلب الاتفاقيات البيئية على أسلوب الإقناع و التعاون و التحفيز وما إلى ذلك والإبقاء على التصريحات الدبلوماسية المستنكرة لسياسات الإغفال فقط [2].

كما قد تستعين الدول في بعض الحالات إلى الاستعانة بمركز المنظمات غير الحكومية للضغط على الجهات المتخاذلة في تنفيذ التزاماتها البيئية، وهذا بالنظر لمكانة هذه المنظمات و تواصلها المباشر مع الأفراد و الجماعات عبر العالم[3].

فقد تقدمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية بتنديد رسمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 من شهر مارس2014، تطالب فيها الأمم المتحدة التدخل لوضع حد للتجاوزات الخطيرة التي ترتكبها حكومة البرازيل ضد السكان الأصليين في منطقة الأمازون ،ناهيك على السدود العملاقة التي تتعدى 29 سد، والتي تقوم بها الحكومة البرازيلية لدوافع اقتصادية لكنها تشكل تهديدا خطيرا على البيئة الطبيعة و على مستقبل الشعوب الأصلية المالكة في حوض الأمازون الكبير[4].

وربما لا يقتصر عدم إحترام الاتفاقيات البيئية الدول النامية فحسب، وإنما قد يشمل في بعض الأحيان الدول المتقدمة، فقد وثقت بعض المنظمات غير الحكومية تنديدات رسمية من طرف جمعيات وأفراد داخل البرلمان الكندي، ونقل الانشغال السيد "Nathan Cullen" وأكد عدم

[1]- Rapport renforcer l'efficacité du droit international de l'environnement devoirs des états, droits des individus, commission environnement , paris, france ,2015,p79-87.

[2] - Ana Peyró Llopis , Le mécanisme d'observance du protocole de Kyoto : un mécanisme de contrôle dur au sein d'un instrument flexible ,voir le lien : http://www.esil-sedi.eu/sites/default/files/PeyroLlopis.PDF , vu le :22/03/2017 à 18h33.

[3]- Brigitte Collet, Les Ong de défense des droits de l'homme aux Nations unies , Revue Projet,n°269,2002,p33-41.

[4]- Voir la décision de la condamnation faite par des organisations non gouvernementales contre le Brésil en raison de la violation des droits de l'homme en raison de construire d'énormes barrages sur le fleuve Amazone, Ce qui constitue une menace réelle contre l' environnemental de l'Amazone ,l'article est rédiger en espagnol, Voir le lien : http://www.aida-americas.org/sites/default/files/press_rel/Comunicado%20Brasil%20ONU%20ESP%2014-03-11_0.pdf , vu le :23/03/2017 à 22h26.

امتثال دولة كندا لبنود اتفاقية كيتو لتغير المناخ مع ضرورة اعتماد عقوبات مالية على الجهات المقصرة في هذا الإطار[1].

كما أن إسبانيا وبالرغم من مكانتها الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان و البيئة، إلا أنها قد تمادت في الامتثال لأحكام اتفاقية آرهوس لعام 1998، خاصة فيما يتعلق بحق الأفراد و المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في المعلومة البيئية والتي ترتكزعلى المبدأ العاشر من إعلان ريو لعام 1992، لكن إسبانيا تجاهلت هذا المبدأ عندما شرعت في التخطيط الحضري لمنطقة مورسيا دون أخذ رأي السكان والمنظمات غير الحكومية هناك[2].

وتعتقد الاستاذة "Michèle RIVASI" وهي مديرة لمنظمة السلام الأخضر ونائبة برلمانية، بأن المنظمات غير الحكومية البيئية يجب أن لا يقتصر عملها على الأقوال و حمل الشعار فحسب ،لان حماية البيئة أمر يتعلق بالضمير الإنساني وهو يقتضي أمرين لا ينفصلان عن بعضهما البعض (تحسيس الفرد والضغط على ذوي المصالح لتنفيذ التشريعات البيئية أو لتقييم التشريعات القائمة)[3].

وبصفته مدير لمنظمة مكافحة البرنامج النووي الإيراني، فقد ندد السيد " جوزيف ليبرمان" على تعاون الشركات الفرنسية –كشركة طوطال و شركة الطيران ايربيس–مع إيران نظرا لاستمرارها في برنامجها النووي وخطورة ذلك على المجتمع الدولي، كما هددت هذه المنظمة بمتابعة كل الشركات الفرنسية التي تتعاون مع إيران على مستوى القضاء الأوربي و الدولي[4].

من جانب آخر فقد نددت منظمة " الصندوق العالمي للطبيعة " بتجارة الحياة البرية التي تستهدف حيوانات في طريق الانقراض كالتماسيح ووحيد القرن وبعض الأنواع من الأسود، وقد سعت هذه المنظمة للضغط على العديد من الدول الإفريقية لإعادة ضبط تشريعاتها البيئية،

---

[1]- Résumé d'intervention de monsieur : Nathan Cullen devant le parlement canadienne sur les pénalités de non-respect de Kyoto , pour voir la séance consultez le lien suivent sur youtube : https://www.youtube.com/watch?v=Q5Lu-2RSo1U , vu le : 24/03/2017 à 00h21.

[2]- Juste-Ruiz José, Salazar Ortuño Eduardo, Non-respect par l'Espagne des obligations de la convention d'Aarhus : communication ACCC/C/2008/24, dans le cas " senda de grenade " a murcie , Revue juridique de l'environnement , Volume 36,2011, p. 57-77.

[3] - Michèle rivasi,pour une écologie de combat au service des citoyens,pour regarder l'interviw voir le lien sur youtybe : https://www.youtube.com/watch?v=Ghhk7wV8JdY , vu le : 25/03/2017 à 00h18.

[4]- Altin lazaj, Iran: une ONG américaine menace des entreprises françaises, pour regarder l'interviw voir le lien sur youtube : https://www.youtube.com/watch?v=JwUYqitqaec , vu le : 25/03/2017à00h48.

خاصة البنود الردعية، هذا وقد تم السماح لدولة الكامرون لإقحام الجيش النظامي إذا تطلب الأمر ذلك لوقف استنزاف الصيادين لهذه الحيوانات وتجارتها[1].

كما استنكرت كل من منظمة آفاز AVAAZ و الاتحاد العالمي للطبيعة WWF، عمليات قتل الفيلة بأعداد كبيرة في جميع أنحاء أفريقيا على يد مجموعات من ذوي المصالح والعصابات المنظمة الغير قانونية، وهذا من أجل تجارة العاج وهي مادة جد مفقودة وغالية جدا، وكان من نتائج هذه الحملة غلق أكبر سوق لتجارة العاج بالعالم والمتواجد بتايلاند[2].

ولما قام مجلس الشيوخ البرازيلي باعتماد قانون يسمح للأفراد باستغلال المساحات الغابية في منطقة نهر الأمازون(قطع الأشجار و المتاجرة فيها)، قامت كل من منظمة آفاز و Greenpeace و WWF بالاتحاد مع شخصيات مرموقة في البرازيل من أجل إجهاض هذا القانون حماية البيئة في هذا النهر، وتحت الضغط و التنديد المستمر تم سحب هذا القانون بشكل نهائي[3].

ويرى الأستاذ سامي كوهين، بأن كل أساليب الضغط التي تمارسها المنظمات الدولية غير الحكومية وباقي الفواعل الدولية، تستغلها الدول المتقدمة جدا كالولايات المتحدة الأمريكية في توعية الحكومات وتحسيسهم بطريقة غير مباشرة و فعالة، لهذا فان المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تتعمق في أعقد القضايا خاصة البيئية منها وتقدم حلول يرضى بها كل الأطراف[4].

ويظهر ضغط المنظمات الدولية غير الحكومية حتى على الشركات الوطنية و المتعددة الجنسيات، فيرى الأستاذ " أنطوان ماخ " بأن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تقف في وجه الشركات الكبرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تماما مثل ما وقع بين منظمات الإغاثة،

---

[1]- Bernard, Tiphaine.,La lutte contre le commerce illégal d'espèces sauvages, Criminalité environnementale Volume 49, n° 2, Université de Montréal, canada,2016,p 71–93.

[2] - لقراءة المقال كاملا بعنوان " وقف المجأنظرة بحق الفيلة " أنظر الرابط التالي:

https://secure.avaaz.org/page/ar/highlights/?pv=84&rc=fb ،أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/25 على الساعة 16و17 د.

[3] - لقراءة المقال كاملا بعنوان " وقف قطع أشجار الأمازون " أنظر الرابط التالي:

https://secure.avaaz.org/page/ar/highlights/?pv=84&rc=fb ،أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/25 على الساعة 16و48 د.

[4]- Samy Cohen, Les États face aux « nouveaux acteurs » , pour lire l'article voire le lien : http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/0204-Cohen-FR.pdf , vu le :25/03/2017 à 22h00.

السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة ضد مشاركة سويسرا في بناء سد الخوانق الثلاثة في الصين ومواجهة الشركات المساهمة في المشروع كشركة ABB، سلزر و كريدي سويس[1] .

لكن عمليا فإنه لا يمكن تمرير كل ما تعارضه المنظمات غير الحكومية بكل سهولة، فقد يتطلب الأمر فترة زمنية طويلة لتستجيب الدول، كما قد يتطلب الأمر تضحيات كبيرة خاصة في الدول النامية، أين تصنف حماية البيئة في ذيل الأولويات بالنسبة لها، أو قد يتعلق الأمر أحيانا برفض أي اقتراح تقدمه المنظمات غير الحكومية خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية(إعاقة وضع اتفاقية ضد استخدام الأمطار الحمضية والطوفانية كمثال)[2].

لكن يبقى الاستماع لكل الأطراف و التعاون مابين كل الفواعل الدولية، الحل الأمثل لمجابهة القضايا المستعصية على المجتمع الدولي، فهي تتطلب شراكة حقيقة بين الدول و المنظمات غير الحكومية من اجل تكريس فعلي لمبدأ التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد " بان كي مون " خلال افتتاح اجتماع خاص حضرته العديد من أجهزة الأمم المتحدة " **إن المشاركة القوية من جميع القطاعات هنا اليوم تظهر تعاونا غير مسبوق، الأمر الذي يعتبر حيويا للمضي قدما في جدول أعمال التنمية المستدامة**" [3].

الفرع الثاني: المواجهات السلمية ضد الجهات المناوئة لقضايا البيئة

يعتبر حق اللجوء إلى القضاء للأفراد و المنظمات غير الحكومية حق معترف به ومكرس لدى جميع الدول وخاصة على مستوى الإتحاد الأوربي، كما أن القضاء يضمن ضمن أولوياته حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، كما يسمح بتلقي الشكاوى من الأفراد أو المنظمات غير

---

[1]- Antoine MACH , Le pouvoir des ONG sur les entreprises : pression, partenariat, evaluation, Annuaire suisse de politique de développement,Suisse, 2002, p109-129.

[2] - معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث –خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث–دار الكتب القانونية، مصر،2014، ص 191.

[3] - لقراءة المقال كاملا أنظر موقع الأمم المتحدة على الرابط التالي:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/04/renewed-global-development-partnership-vital-to-post-2015-agenda-ban-tells-top-finance-institutions/ ،أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/26 على الساعة 13و36 د.

الحكومية في إطار حماية البيئة الأوربية خاصة في جرائم التلوث التي تلحق بالتربة و المياه وقد تم تأكيد هذا المبدأ مرارا وتكرارا في قضايا بيئية كانت المحاكم الأوربية قد تصدت لها [1].

وتعتبر المنظمات غير الحكومية استعمال الوسائل القانونية ضد الحكومات أو الشركات استثناء متى رأت أن كل قنوات الحوار مسدودة في وجهها من جهة، مع استمرار انتهاك حقوق الإنسان و البيئة من جهة أخرى[2].

إن حماية البيئة و تطبيق بنود الاتفاقيات الدولية البيئية لم يعد حكرا على الدول فقط، بل أصبحت تتكفل بها كل المؤسسات و الهيئات الدولية على رأسها محكمة العدل الدولية وهو ما اشار إليه السيد " شيبتاي روزين " في كتابه [3] The law and practice of the international court بقوله " **القضايا المعروضة على المحكمة تتعلق بمناطق شاسعة من كوكبنا الأرضي، وقد غدت محكمة عالمية بحق ... تعين على المحكمة النظر في قضايا تتصل بحياة و رفاهية أعداد هائلة من الرجال و النساء** ".

من جانب آخر فقد تمتد الاحتجاجات لمدة طويلة، خاصة إذا تعلق الأمر بخرق اتفاقية أو عدم الاستماع لمطالب المنظمات غير الحكومية بخصوص اهتماماتها البيئية، وهو ما قام به آلاف المتظاهرون في كوبنهاغن بعد خيبة أملهم بخصوص النتائج المتوصل إليها من طرف القادة، كما استمرت الاحتجاجات و المسيرات السلمية في العاصمة الدانماركية من أجل الضغط على قادة الدول و دفعهم من أجل الوصول إلى حلول نهائية لمشاكل البيئة وعلى رأسها ظاهرة الاحتباس الحراري[4].

---

[1] - Claire Joachim, Le partage des compétences en matière de protection de la qualité des eaux douces au Canada et dans l'Union européenne , Université Toulouse 1 Capitole ,UT1,France , 2014, p 530.

[2] - Séminaire international consacré à la responsabilité des entreprises et aux droits des travailleurs, organisé par le réseau IRENE à l'Université de Warwick, Coventry, Royaume-Uni, les 20 et 21 mars 2000 , voir le lien : http://www.globenet.org/aitec/chantiers/mondialisation/multinationales/seminaireresp.htm#1P-VI vu le : 22/03/2017 à 17h58.

[3] - مقتطف من مقالة " محكمة العدل الدولية، أسئلة و أجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة "، أنظر الرابط: http://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/faq_ar.pdf ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/29 على الساعة 10 و 22 د.

[4] - لقراءة المقال أنظر موقع أورنيوز بالعربية على الرابط التالي: http://arabic.euronews.com/2009/12/19/climate-campaigners-denounce-sham-deal ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/29 على الساعة 15 و 36 د.

كما شهدت مدينة بورت لويس مظاهرات كبيرة و اعتصامات أمام المقرات الحكومية، بسبب عزم الدولة على إقامة مصنع يضر بصحة الإنسان و البيئة الطبيعية، ونتيجة للضغط الكبير الذي مارسته المنظمات غير الحكومية وخاصة البيئية منها، فقط أقر برلمان الدولة التراجع على المشروع و استبداله بآخر صديق للبيئة [1].

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إطلاق مشروع التوجيه في عام 2003 ويهدف هذا المقترح إلى ضمان تنفيذ قانون الجماعة من المادة 9، الفقرة 3 و 4 من اتفاقية آرهوس، بمعنى تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة و الأفراد في ممارسة حقوقهم القضائية و خاصة ما يتعلق بحق الإنسان في بيئة نظيفة و سليمة [2].

كما يمكن للدول الأعضاء في الاتفاقية البيئية إدراج بنود تتعلق بتسوية النزاعات البيئة خاصة ما تعلق منها بتحديد المسؤولية و تحمل الالتزامات التعاقدية– وخاصة في حالة وقوع ضرر ناجم عن الأضرار التي تلحق بالمناخ – ومنها: التفاوض، لجنة التوفيق و التحكيم كما لهم فرصة اختيار محكمة العدل الدولية كجهة قضائية يؤول إليها النظر مباشرة في أية قضية خلافية بين الأطراف في الاتفاقية أو أية برتوكول ملحق بكيوتو 2005 [3].

ومن التطبيقات العملية،أدانت محكمة الاستئناف الفرنسية في 23 فيفري 2017 الرابطة الفرنسية أبل الكمثري بسبب الزراعة العضوية لفاكهة التفاح، والتي كانت منظمة غرينبيس البيئة قد حركهتا ضدها لأنه يشكل خطر كبير على المصلحة العامة و الخاصة وهو ذات التأسيس الذي بررت به محكمة الاستئناف الفرنسية، ووفقا لمحامي غرينبيس بفرنسا، "ماجستير الكسندر فارو" فإن انتقادات منظمة غرينبيس ركزت على استخدام المبيدات دون تشويه سمعة أبل كمنتج، وهو ما وافقه الرأي الأستاذ " لورينت نيرت"، أستاذ القانون البيئي في

[1]- Marche du peuple dans les rues de Beau-Bassin à Port-Louis , pour voir l'objet voir ce lien sur youtube : https://www.youtube.com/watch?v=IQjIRF67KM4 , vu le : 29/03/2017 à 16h55.

[2]- Pirotte Charles. L'accès à la justice en matière d'environnement en Europe : état des lieux et perspectives d'avenir. In: Revue Juridique de l'Environnement, numéro spécial, Le juge en Europe et le droit communautaire,2009, p. 25-29.

[3]- Mashini mwatha cleo , les engagements internationaux des etats face aux changements climatiques, mythe ou realite ?, voir le lien : http://www.memoireonline.com/10/13/7540/Les-engagements-internationaux-des-etats-face-aux-changements-climatiques-mythe-ou-realite-.html ,vu le:22/03/2017à19h15.

جامعة فرساي لان قضية التفاح المعدل كيميائيا يتعلق بالصحة العامة ويتصادم مع تشريعات حقوق الإنسان، لهذا نجحت غرينبيس في إقناع العامة بخطورة السكوت على هذا الوضع[1].

من جانب آخر فقد أدى عدم إحترام القيم القياسية لنوع الهواء في أوربا حسب التوجيه الصادر في عام 2008، إلى تظاهر الآلاف من الأوربيين بعد تعبئة المنظمات غير الحكومية البيئية لهم، وطالبت تلك الحشود من المنظمات غير الحكومية نيابة عن الأفراد، الحد من تعرض المواطنين إلى الملوثات الهوائية الضارة خاصة في ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا والمملكة المتحدة، وهو ما أقرته المفوضية الأوربية لحقوق الإنسان، بحيث نبهت على تسجيل ما يفوق 70000 حالة وفاة في أوروبا لوحدها بسبب تلك المواد السامة التي تلوث الهواء [2].

ففي دولة الإكوادور ولتجنب التصادم مع القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية، تبادر الإدارة البيئية بإجراءات وقائية من أجل التحقق من الامتثال لمعايير الجودة البيئية المتعلقة بالهواء، الماء، التربة، الضوضاء، النفايات و الملوثات[3].

فقد اقر الدستور الإكوادوري في المادة 41 منه، على أن حماية البيئة و الدفاع عنها حق وواجب لكل فرد و جماعة، واقر في المادة 42 على حق الأفراد الطبيعيين والاعتباريين اللجوء إلى القضاء متى وقع اعتداء على البيئة وإن لم تنتهك حقوقهم الشخصية [4]، كما أقر الدستور الجزائري –2016– هذا الحق المكفول للأفراد و للمنظمات غير الحكومية في المادة 68 منه[5].

وتدعيما لهذا الموقف، فقد أكد وزراء البيئة لدول العالم وهذا بمناسبة مشاركتهم في مؤتمر " مالمو " المنعقد بسويسرا تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أهمية اللجوء للقضاء

---

[1] - Abigael ligneul , "pommes empoisonnées" : la justice donne raison à green peace france., cabinet soulier aarpi strategic lawyering , voir le lien : http://www.juristes-environnement.com/article_detail.php?id=3204 vu le :22/03/2017 à 18h48.

[2] - Agathe menard , infractions continues aux limites en matière de pollution atmosphérique , voir le lien : http://www.juristes-environnement.com/article_detail.php?id=3189 vu le : 22/03/2017 a 20h10.

[3] -Art n°9, ley de gestion ambiental, codificacion , codificacion 19, registro oficial suplemento 418 de 10-sep-2004 , ecuador .

[4] - لقراءة مواد دستور دولة الإكوادور، أنظر الرابط التالي:

https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=es&u=http://www.ambiente.gob.ec/wp-content/uploads/downloads/2012/09/LEY-DE-GESTION-AMBIENTAL.pdf&prev=search

، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/31 على الساعة 17 و 53 د.

[5] - أنظر المادة 68 من دستور الجزائر على الرابط التالي: http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/texts-fondamentaux/nouvelle-constitution-2016-arabe.pdf ،أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة 11 و 20 د .

سواء من طرف الأفراد أو من طرف المنظمات غير الحكومية من أجل الوقوف على مشاكل و تحديات البيئة، ويجب أن يشمل هذا الحق في الجهة المقابلة على حق الحصول على المعلومة البيئة وكذا مقاسمة باقي المؤسسات الحكومية السياسات البيئة و تنفيذها[1].

إن الناظر في أكثر الفواعل الدولية تصادما بالمنظمات الدولية غير الحكومية البيئية، ليجدها الشركات المتعددة الجنسيات، لان الأساس من وجودها هو الربح بالدرجة الأولى، إلا أنه و في بعض الأحيان تتحد إرادة بعض الشركات المتعددة الجنسيات مع بعض المنظمات غير الحكومية البيئية وتتسم علاقتهما بطابع التعاون و الالتفاف حول مبدأ حماية البيئة، فعلى سبيل المثال قررت منظمة الصندوق العالمي من أجل الطبيعة أن تتعاون مع الشركة العالمية المتسببة في ضخ نواتج المصانع من مادة غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء، وهو ما يسبب تلوثا كبيرا و أضرار جسيمة بطبقات الغلاف الجوي، لكن نظير ذلك فإن هذه الشركات تقوم بدعم برامج المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية بشكل سنوي بمبلغ قدره1,1 مليون أورو[2].

[1] - طوير كمال، مرجع سابق، ص 108.

[2] - شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 308.

المبحث الثاني: المقاربة العملية لمساعي المنظمات غير الحكومية البيئية وتحدياتها القانونية

حسب التقرير السنوي لعام 2017 الذي قدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوحده، فأن هناك ما يزيد على 89000 منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري أو بصفة مراقب لدى هذا المجلس، ويعكس هذا التزايد الكبير في عدد المنظمات غير الحكومية على الثقة الكبيرة التي اكتسبتها هذه المنظمات في شتى التخصصات التي تنشط بها كما يعكس قدرة هذه المنظمات غير حكومية في الصمود أمام أعقد قضايا المجتمع الدولي وعلى رأسها حماية البيئة الدولية من خطري التلوث و الاستنزاف.

من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية التي دافعت بشكل مستميت على موضوع حماية البيئة نذكر الجهود الفردية لمنظمتي السلام الأخضر و أصدقاء الأرض(المطلب الأول) لكن و بالرغم من النتائج المشجعة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية البيئية لصالح البيئة، إلا أن هذه المنظمات تجد في طريقها معوقات كثيرة تحد من عملها ونشاطها وهي تشكل بالنسبة لها تحديات حقيقة يجب التعامل معها بحكمة و تحضر كبيرين (المطلب الثاني).

المطلب الأول:الجهود الفردية لمنظمتي السلام الأخضر و أصدقاء الأرض

ستقتصر دراستنا على نموذج لبعض هذه المنظمات غير الحكومية البيئة، وذلك للانتشار الكبير الذي تعرفه هذه المنظمات مع النتائج المحققة على أرض الواقع، وهما: منظمة السلام الأخضر(الفرع الأول) و منظمة أصدقاء الأرض(الفرع الثاني).

الفرع الأول: منظمة السلام الأخضر

ستقتصر دراستنا حول هذه المنظمة على نشأتها، أهدافها ثم أهم النتائج التي حققتها و ذلك على النحو التالي:

أولاً – نشأة منظمة السلام الأخضر:

ظهرت منظمة السلام الأخضر في عام 1971، عندما تصدت مجموعة قوارب خاصة منع تجارب نووية في الولايات المتحدة في جزيرة أمشيتكا قبالة ساحل ألاسكا، وتحت ضجة إعلامية كبيرة والتفاف الناس حول هذه القضية، أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية تجاربها النووية، وكان

هذا النجاح منعرج في نشأة واشتهار المنظمة، هذا بغض النظر على باقي الأنشطة التي واكبت هذه العملية[1].

حسب إحصائية لمنظمة غرينبيس لعام 2007، فإن هذه المنظمة تمتلك مايزيد عن 2.8 مليون عضو عبر العالم، كما تتميز بفروع لها في أكثر من أربعين بلد عبر العالم تعمل على شكل شبكة وتخضع لقوانين الدول التي تنشط فيها، لكنها تنتمي للمنظمة الأم وتخضع لسلطتها الرئاسية وبرامجها البيئية عبر العالم[2].

كباقي المنظمات غير الحكومية فإن منظمة السلام الأخضر تعتمد على تقنيات مدروسة من أجل زيادة فعالية برامجها و مخططاتها، وعلى رأسها تعميم المعلومة البيئية، نشر العلوم المتعلقة بحماية البيئة وتكوين أجيال مسئولة تعنى بتحديات البيئة على المدى الطويل[3].

ثانياً – الأهداف و المهام:

تعتبر مهمة حماية الغابات من أبرز الأنشطة التي تهتم بها منظمة السلام الأخضر، وقد بدأ اهتمامها بحماية و ترقية المساحات الغابية عبر العالم في آوائل التسعينات، وهذا دون إهمال باقي المهام التي تقوم بها كنزع السلاح النووي، حماية المحيطات و محاربة المواد السامة، وقد بلغ حجم الأغلفة المالية المخصصة لحماية الغابات في عام 2002 إلى 4.3 مليون دولار ليشمل هذا الغلاف المالي منطقة الأمازون، أفريقيا، أسيا وحتى أوروبا، كما تضمن ترقية المساحات الغابية تدعيم مشاريع الغراسة و استصلاح الأراضي مع دعم التعليم والتكوين في هذا المجال و التركيز كذلك على محاربة كل ظواهر التي تستنزف هذه المساحات الخضراء عبر العالم[4].

---

[1] - GREENPEACE, ou la dépossession des luttes écologistes ,Pour lire l'article voir le lien : http://www.non-fides.fr/IMG/pdf/Greenpeace_et_d-possession.pdf , vu le 02/04/2017 à 11h29.

2- Greenpeace: on its origin, values, vision of the future , to Read the full article ,see link : https://faircompanies.com/articles/greenpeace-on-its-origin-values-vision-of-the-future/ , see in 02/04/2017 at 14h34.

[3] - Rosetta Avolio-Toly , Successful Models of Non-Governmental Organizations in Consultative Status: Best Practices in Education, 2010, voir le lien : http://csonet.org/content/documents/Education.pdf ,vu le 02/04/2017 à 17h05.

[4]- Chartier, Denis,ONG internationales environnementalistes et politiques forestières tropicales : L'exemple de Greenpeace en Amazonie, Anthropologie et Sociétés n°291 ,2005,p 103–120.

ففي فرنسا ورغم ما تداوله الإعلام حول فرضيات انتماء منظمة السلام الأخضر لبعض الجهات السياسية الفاعلة في البلاد، إلا أن غالبية الأفراد يرون بأن غرينبيس هي حصن البيئة و درعها، لهذا فهناك الآلاف من الذين يتمسكون بمبادئها ويساندونها دائما [1].

كما تؤمن غرينبيس بمبدأ الوقاية و الاحتياط، وتسعى لتشجيع دراسة علوم البيئة، وتقوم بتقييم التشريعات البيئة مع المطالبة بتحديثها كلما تطلب الأمر ذلك، دفع التنمية المستدامة ومحاربة ظاهرتي التلوث و الاستنزاف[2].

كما تركز منظمة السلام الأخضر على مجالات مختلفة لكنها مترابطة نذكر منها:

مشاكل تغير المناخ: ترى منظمة السلام الأخضر بأن مشكلة المناخ تتعلق بالدرجة الأولى على التلوث الذي يتسبب فيه النشاط الوقود الاحفروي التقليدي، وتقترح بدلا عن ذلك الطاقة النظيفة و المتجددة.

حماية المحيطات و ترقيتها: فتمنع غرينبيس صيد الحيتان وتشجع على فتح المحميات البحرية ومجابهة التلوث البحري بكل أشكاله.

التنوع البيولوجي: ويتأتى ذلك بالحفاظ على المساحات الغابية و تشجيع الدراسة و التكوين في تخصص حماية السلاسل النباتية والحيوانية.

الوقوف ضد السلاح النووي: ترى منظمة السلام الأخضر بأن السلاح النووي هو على رأس مهددات البشرية، فحسب معلوماتها فإن هناك ما يزيد على 30000 قطعة سلاح نووي عبر العالم، وتكافح هذه المنظمة عبر كل الأصعدة لإزالة هذا النوع من السلاح تدريجيا[3].

ثالثاً – النتائج المحققة:

لقد استطاعت منظمة السلام الأخضر أن تقنع عدة شركات كبيرة للتخلي على استخدام المواد السامة في منتجاتها، وهذا على غرار شركة أديداس و بوما وقد قدمت هاتين الشركتين وعود بالتخلي على استخدام تلك المواد السامة في حدود عام 2017 وتستخدم مركبات

[1]- Nadège FREOUR , Greenpeace : perceptions militantes et stratégies de positionnement face au mouvement altermondialiste , CERIEP-Centre de Politologie de Lyon , France,2003,p12.

[2]- Convard hélèn et autres , les ong outils d'intélligence économique ,pour lire l'article voir le lien : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.infoguerre.fr%2Ffichiers%2FONG_IE.pdf&anno=2 , vu le:02/04/2017 à 14h10.

[3]- Sarah dowdey , how greenpeace works ,to Read the full article ,see link: http://money.howstuffworks.com/greenpeace1.htm , see in: 02/04/2017 at 13h04.

الهيدروكربون المشبع بالفلور في تصنيع الملابس والأحذية لإبقائها مقاومة للأوساخ، إلا أن هذه المواد الكيميائية تتراكم في البيئة ولها تأثير سلبي على صحة الإنسان خاصة الجهاز المناعي والتناسلي، وتتسبب كذلك في أمراض الغدة الدرقية[1].

كما استطاعت منظمة غرينبيس و بفضل حنكتها و صبرها، الوقوف ضد عمل منصة بترولية في البحر، وقد تم نتيجة لذلك احتجاز العديد من الرهائن –وهم متطوعين لدى المنظمة –من قبل السلطات الروسية [2].

وفي إطار حماية البيئة البحرية، تمكنت غرينبيس بإقناع شركة النفط البرازيلية العملاقة بتروبراس عن خططها لتنقيب النفط في أعماق البحار قبالة سواحل نيوزيلندا، وذلك في عام 2012، كما تعهدت شركة جون ويست (سيمبلوت) الرائدة في صناعة الأسماك المعلبة في أستراليا بعدم استخدام تقنيات الصيد الحديثة و التي تتسبب في إبادة أسماك القرش والحوت و سمك التونة وغيرها من باقي الكائنات البحرية، من جانب آخر وفي عام 2014 نجحت غرينبيس في سحب مشروع شركة شال للحفر عن البترول في القطب الشمالي وذلك بعد جهود كبيرة جدا، كما استطاعت وخلال عام 2015 أن توقف عمل صيد السمك غير القانوني في الصين[3].

وفي منتصف عام 2006 أطلقت استونيا تحقيقا في سفينة "بروبو كوالا" بسبب الحمولة السامة التي تحمله،ا وقد حاصرت سفينة غرينبيس "اركتك سانرايز" هذه الناقلة و حققت معها تحت ضغط المتطوعين، كما أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك استدعاء سفينة كليمنصو

[1]- 7 Greenpeace victories you made possible in 2014 ,to Read the full article ,see link : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.greenpeace.org%2Finternational%2Fen%2Fnews%2FBlogs%2Fmakingwaves%2Fgreenpeace-victories-in-2014%2Fblog%2F51774%2F&anno=2 , see in: 02/04/2017 at 17h28 .

[2]- Les actions coup de poing de Greenpeace ,Pour lire l'article voir le lien https://www.youtube.com/watch?v=jBupt5b8nGw ,vu le : 02/04/2017 à 01h06.

[3]- Greenpeace our victories , to Read the full article ,see link: https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.greenpeace.org%2Fafrica%2Fen%2Fabout%2FOur-Victories%2F&anno=2 , see in: 02/04/2017 at 17h35.

الحربية"الاسبستوس لادن" والتي رجعت إلى السواحل الفرنسية بعد إلغاء رحلة إفراغ النفايات السامة للهند وكان لمنظمة غرينبيس دور كبير في ذلك[1] .

الفرع الثاني:منظمة أصدقاء الأرض

أولاً – نشأة منظمة أصدقاء الأرض:

تأسست منظمة أصدقاء الأرض" Les amis de la terre " عام 1969، من طرف ديفيد بروير وكانت مهمة المنظمة في بدايتها تتمثل في الحفاظ على الحياة البرية، وبسرعة انتشر صيتها حول العالم و يرمز لها FOE، كما تم فتح فروع لها في باريس عام 1970ثم لندن 1971، في بداية ولادتها كانت حملات المنظمة تسوق عن طريق الإعلام وكانت قضايا منظمة أصدقاء الأرض ترتكز بالدرجة الأولى على الأخطار النووية، سياسة حماية الطبيعة، التلوث و تطوير الزراعة[2].

لقد تم الاعتراف بمنظمة أصدقاء الأرض عام 1972، كمنظمة غير حكومية من قبل الأمم المتحدة، وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بستوكهولم، وفي عام 2008 تجاوز أعضاء منظمة أصدقاء الأرض لأكثر من مليوني متطوع عبر العالم، وتعمل منظمة أصدقاء الأرض بشعارين رئيسيين هما "فكر عالميا واعمل محليا" و "البدء في تغيير العالم عن طريق تغيير أنفسنا"[3].

---

[1] - لقراءة المقال كاملاً، أنظر الرابط التالي : http://www.greenpeace.org/arabic/about/victories/

، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/04 على الساعة 19 و 06 د.

[2]- Pierre samuel , histoire des amis de la terre 1970 – 1989 : vingt ans au coeur de l'écologie ,pour lire l'article voir le lien : http://www.amisdelaterre.org/IMG/pdf/Histoire_des_AT_1970-1989.pdf , vu le:04/04/2017 à 17 h 44 .

[3] - لقراءة المقال كاملاً، أنظر الرابط التالي:

https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&u=http://www.foei.org/fr/a-propos-de-nous/lhistoire-de-les-amis-de-la-terre-en-bref&prev=search ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/03 على الساعة 15 و 28 د .

ففي بلجيكا على سبيل المثال تسعى هذه المنظمة لرفع الوعي بأهمية المحافظة على الارض وتسمى " أصدقاء بلجيكا الأرض"، وهي من بين أهم الفروع التي تؤمن بالشعار السالف ذكره وهو " فكر عالميا و اعمل محليا "[1].

ثانيا الأهداف و المهام:

تتطلع منظمة أصدقاء الأرض لوصول أهداف نبيلة، من بين أبرزها تحقيق عدالة بيئية على كل المستويات، مع وضع حد بالمساس بكرامة الإنسان و حقوقه على نمط دائم و مستديم كما يجب وقف جميع مظاهر التدهور البيئي و استنزاف الموارد الطبيعية، و تتطلع منظمة أصدقاء الأرض لتعزيز التنوع البيولوجي للأرض وتشجيع تكريس المشاركة الشعبية في تقييم و صناعة القرار[2].

كما تساهم منظمة أصدقاء الأرض في صناعة الاتفاقيات الدولية البيئية عبر القنوات الممنوحة لها ، وذلك بالتعاون مع باقي أشخاص القانون الدولي وبالأساس على فكرة تغير المناخ وأثر ذلك على البيئة العالمية، و لكون منظمة أصدقاء الأرض من أكبر المنظمات البيئية في العالم، فإنها تمتلك على وسائل ضغط كبيرة و فعالة في آن واحد بحيث توجهها لقضاء برامجها و أهدافها[3].

و بالرغم من المزايا الكبيرة التي تتميز بها تقنية النمو المستدام الأخضر، إلا أن منظمة أصدقاء الأرض ترى بأن تعميم هذه التكنولوجيا النظيفة بشكل كبير –خاصة ما تعلق منها بالتطوير الجيني للخلايا النباتية و الحيوانية، التخزين البيولوجي، تخصيب المحيطات...إلخ – قد يؤثر بشكل أو بآخر على صحة الإنسان وعلى النظام الايكولوجي في المستقبل بشكل مؤكد وعلى وجه سلبي كذلك على البعد المستقبلي[4].

---

[1] - لقراءة المقال كاملا، أنظر الرابط التالي: https://www.amisdelaterre.be/spip.php?rubrique269 ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/03 على الساعة 15 و 48 د.

[2] - لقراءة المقال كاملاً، أنظر الرابط التالي: http://www.foei.org/fr/a-propos-de-nous/mission-et-vision ،أطلع عليه بتاريخ : 2017/04/03 على الساعة 16 و 34 د.

[3] - قواسمي لطفي، مرجع سابق، ص 102.

[4]- Position des Amis de la Terre pour des sociétés soutenables , pour lire l'article voir le lien : http://www.amisdelaterre.org/IMG/pdf/positionsocietessoutenables.pdf , vu le: 04/04/2017 à 18h10.

كما توظف منظمة أصدقاء الأرض مساعيها لحماية البيئة البحرية و ترقية الثروات الباطنية بها دون استنزاف ولا تلويث، كما تشجع إقامة المحميات البحرية و تشجيع التعاون العلمي و التكنولوجي ومواجهة كل مهددات البيئة البحرية خاصة و أنها عضو مراقب Organisation international maritime" بالمنظمة البحرية الدولية بلندن " [1].

وتعتبر مجابهة الصعوبات المهنية من أخطر التحديات التي تعترض منظمة أصدقاء الأرض، بحيث تصل بعض المستويات إلى حد القتل و التهديد و الضغط النفسي من أجل عدم كشف الحقائق و الإبلاغ عنها [2].

ثالثاً – النتائج المحققة:

لقد استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية أن تمارس دورا مهما في إطار الجهود الدولية لحماية البيئة، وذلك عبر التقنيات و الوسائل التي توظفها من اجل هذه الأهداف، بحيث وصلت إلى مستويات كبيرة خاصة في دق ناقوس الخطر و رفع مستوى وعي الإنسان ببيئته وضرورة الاتحاد لمجابهة كل تحديات البيئة[3].

ومن بين أهم الانتصارات التي حققتها منظمة أصدقاء الأرض نذكر:

أ- في مجال الطاقة النووية:

في عام 2013 نجحت منظمة أصدقاء الأرض في غلق العديد من المفاعلات النووية التي تشكل خطرا كبيرا على البيئة كمحطة سان أونوفري في جنوب كاليفورنيا، كما وفقت في إلغاء مشاريع مفاعلات نووية جديدة في ذات الدولة.

ب- محاربة التلوث بكل أشكاله:

تمكنت المنظمة وبفضل الجهود التي قدمتها في تخفيض الضباب الدخاني الذي تصدره السفن، وهو ما شكل تحسن كبير في حياة السكان الذين يعيشون قرابة السواحل.

ت- التعديل الوراثي النباتي:

---

[1] - قواسمي لطفي، مرجع سابق، ص 108.

[2] - لقراءة المقال كاملاً: أنظر الرابط التالي: http://www.foei.org/fr/ce-que-nous-faisons/defenseurs-des-droits-humains ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/03 على الساعة 15 و 52 د.

[3] - وسام نعمت إبراهيم السعدى، مرجع سابق، ص 292.

دافعت منظمة أصدقاء الأرض بشدة على رفضها لفكرة التعديل الوراثي للكائنات الحية وإقناع الأفراد بخطورة هذا التطوير، وقد وافقت شركة آبل على الفكرة و تراجعت على المشروع المقرر في القطب الشمالي[1].

كما استطاعت منظمة أصدقاء الأرض وبالنظر للجهود التراكمية التي قامت بها، إلى إقناع الدول و الشركات عبر العالم للامتناع عن استخدام الفحم واستغلاله وهذا خلال عام 2015، وهو ما شكل انتصار كبيرا لقضية المناخ بشكل خاص وهذا في العديد مـن الدول منها (جنوب إفريقيا، كرواتيا، بولندا، تركيا، فرنسا... وغيرها)[2].

كما تمكنت منظمة أصدقاء الأرض من الضغط على ثلاث شركات كبيرة في فرنسا ويتعلق الأمر بكل من(باريبا، كريدي اجريكول، سوسيتي جينيرال)، و إقناعها بعدم تمويل مشروع استغلال الفحم في استراليا ولا أية مشاريع احفورية أخرى تتسبب في الاستنزاف والتلوث [3].

وقد تم التخلي عن مشروع محطة للطاقة النووية في كالينينغراد(روسيا)، وذلك بفضل منظمة أصدقاء الأرض ومساعيها على كل الأصعدة، وخاصة مع ممول المشروع وهي شركة سوسيتي جنرال الفرنسية، وقد تم تأليف موقف موحد من 22 دولة ضد هذا المشروع و ضد ذات الشركة بسبب نتائج دراسة الآثار البيئية الخطيرة والافتقار إلى خطط الاستجابة لحالات الطوارئ مع خطورة الأنشطة المشعة على البيئة و الإنسان وغيرها، ومن جهة أخرى فقد تقدمت

[1] - لقراءة المقال" الانجازات الأخيرة " لمنظمة أصدقاء الأرض، أنظر الرابط التالي:
https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=en&u=http://www.foe.org/about-us/achievements&prev=search ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/05 على الساعة 14 و 57 د.

[2] -لقراءة المقال كاملا، أنظر الرابط التالي:
https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&u=http://jeunesamisdelaterre.org/2015-victoires&prev=search ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/06 على الساعة 18 و 19 د.

[3]- Victoire pour le climat : les banques françaises ne financeront pas les projets charbon dans le bassin de Galilée,pour lire l'article voir le lien : http://www.amisdelaterre.org/Charbon-bassin-de-Galilee.html , vu le: 06/04/2017 à 18 h 27.

منظمة أصدقاء الأرض برسالة رسمية لفرنسا من أجل تغيير مواقفها تجاه فكرة تشجيع الاستثمارات النووية عبر العالم[1].

وحسب الأستاذ عمر سعد الله، فأن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية سعت إلى تعديل التشريعات الدولية وفقا لقدراتها في تجنيد المتطوعين على المستوى الدولي، وهو ما يكسبها قوة ضغط كبيرة بالإضافة إلى نقاط التحليل و المشورة ومشاركة الصناعة التشريعية خاصة في مجال حماية البيئة و حقوق الإنسان[2].

ويرى الكثير من الفقهاء بان الدول أصبحت تركن للمنظمات غير الحكومية بمختلف إشكالها، وتتماشى مع مطالبها ليس احتراما لحقوق الإنسان و حماية البيئة من المهددات التي تحيط بها ، وإنما لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي و الحفاظ على صورتها وتفادي الانعزال عن المجموعة الدولية[3].

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير حكومية

بالرغم من النتائج التي تحققها المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى الدولي في مجال حماية البيئة وخاصة في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب تزايد وعي الأفراد بأهمية المحافظة على هذا التراث المشترك و النفيس من جهة، و ضرورة الالتفاف حول منظمات غير الحكومية باعتبارها الدرع الفعال في هذه المعالجة، إلا انه توجد الكثير من العراقيل التي تضّيق من جهود هذه المنظمات وتصعب من مهامها، من أهما تحدي التمويل الأجنبي(الفرع الأول) و كذا العراقيل القانونية والإدارية التي تمارسها الجهات الحكومية بطريقة أو بأخرى من أجل كبح عمل هذه المنظمات غير الحكومية(الفرع الثاني).

[1] -Les amis de la terre France : victoire ! le projet de centrale nécluaire à Kalilingrad est enterré , pour lire l'article voir le lien : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.foei.org%2Ffr%2Factualites%2Fles-amis-de-la-terre-france-victoire-le-projet-de-centrale-nucleaire-a-kaliningrad-est-enterre&anno=2 , vu le :06/04/2017 à 18 h 33 .

[2] - عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 117.

[3] -قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية – المحتويات و الآليات – ، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 213.

الفرع الأول: التمويل الأجنبي

يعرف التمويل بأنه عبارة عن تلقى المنظمات غير الحكومية للأموال من المصادر الخاصة أو العامة وفقا لمتطلبات القانون، بحيث يسمح بمزاولة نشاط هذه المنظمات و يكفل بقاءها خاصة فيما يتعلق بنفقات البرامج وشؤون الإدارة و غيرها[1].

بالرجوع إلى العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية و السياسية، وحسب المادة 22 منه فإن حق الأفراد و الجمعيات في تكوين منظمة أو تجمع مدني يجب أن يمارس بكل شفافية، وان لا يترتب على ممارسة هذا الحق أية نوع من الضغوط أو قيود إلا ما نص عليها القانون أو يلزم احترامه، خاصة إذا تعلق الأمر بالنظام العام، حماية الصحة العامة و الآداب أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم[2].

تعتبر المصادر التمويلية للمنظمات غير الحكومية من بين أعقد الصعوبات التي تواجهها، فهي التي تتحكم في قوة وضعف هذه المنظمة غير حكومية وتعكس حجم نشاطها، فكلما كان حجم هذه المصادر أكبر كلما تعززت هذه المنظمات و العكس، غير أن هذه المصادر قد تكون مصدر قلق لهذه المنظمات – فقد تسحب الثقة من هذه المنظمات غير الحكومية خاصة إذا أهملت العمل بمنهج الشفافية أو قد تفشل وتعطل برامجها بسبب اضطراب هذه المصادر وشحاحتها – لهذا تقوم المنظمات غير الحكومية بوجه عام على التركيز على مصادرها الخاصة و المتنوعة (منشورات، دورات تكوينية، رسوم المتطوعين، هبات خاصة ...إلخ) كما تعمل على الحفاظ على سمتها الطوعية لأغلب خدماتها في مجال حماية البيئة وتشجيع الأفراد للوقوف معها ومساندتها باعتبارها كفيلة و مدافعة لمصالح الفرد والجماعة[3].

تختلف مصادر التمويل الدائمة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية من دولة إلى أخرى، في فرنسا على سبيل المثال تقسم إلى أربع فئات رئيسية وهي:

أ) المنظمات غير الحكومية والمؤسسات (دينية أو خاصة)؛

---

[1] - محروس عبد الشافي الشوبكي و محمد عبد الحي أبو شمالة، مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينة غزة ، دبلوم مهني، الجامعة الاسلامية بغزة،2013، ص 23.

[2] - اعتمدته الجمعية العامة بموجب القرار رقم 2200،الصادر في 1966/12/16، ودخل حيز النفاذ في 1976/03/23.

[3] - قواسمي لطفي، مرجع سابق، ص 125.

ب) الهيئات الحكومية و المساعدات الثنائية(من خلال وزارات التعاون والشؤون الخارجية، والسفارات ووكالات القنصلية)؛

ج) وكالات حكومية دولية متعددة الأطراف(الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية...)؛

د) المؤسسات المالية والمصارف الإنمائية [1].

أما في بلجيكا فانه يتم التعامل مع قضية التمويل الحكومي لهذه المنظمات غير الحكومية وفق برنامج محدد وحسب مجالات مخصصة كذلك ومنها(التمويل المشترك للبرامج التي تتبناها المنظمات غير الحكومية، المساعدة في حالات الطوارئ وتقديم المساعدة للفئات المحرومة و إصلاح الأضرار التي تصيب البيئة، الإغاثة و إعادة التأهيل، ترسيخ السلام وحماية البيئة و حقوق الإنسان)[2].

غير أنه لا يمكن تأسيس علاقة واضحة بين ارتفاع نسبة التمويل الحكومي للمنظمات غير الحكومية في بلد معين وعدم استقلالية المنظمات غير الحكومية في هذا البلد فعلى سبيل المثال توجد منظمات غير حكومية فرنسية تمول من سويسرا أكثر شفافية من نظيرتها السويسرية التي تمول من ذات الحكومة[3].

وبالنظر إلى عدم استقرار مصادر التمويل للمنظمات الدولية غير الحكومية، وكذا الضغوطات التي تمارسها الجهات المانحة قصد تمرير برامجها على حساب أهداف المنظمات غير الحكومية، أصبحت هذه الأخيرة مجبرة على الاعتماد على مصادرها الذاتية بمختلف أنواعها من أجل كسب ثقة المجتمعات التي تمثلها و لإزالة الضغوطات التي تمارس ضدها[4].

---

[1]- Ana larregle , types de financement disponibles pour les ong et agences de cooperation concernees , pour lire l'article voir le lien : http://base.d-p-h.info/fr/fiches/premierdph/fiche-premierdph-1651.html , vu le :10/04/2017 à 10h35.

[2]- Financement des ONG , pour lire l'article voir le lien : https://diplomatie.belgium.be/fr/politique/cooperation_au_developpement/collaborer_avec_nous/opportunites_de_financement/financement_des_ong , vu le: 10/04/2017 à 11h30.

[3]- Gérard Perroulaz, Le financement des ONG dans la coopération au développement et l'aide humanitaire : le cas de la Suisse et comparaisons internationales , Annuaire suisse de politique de développement , Vol. 23, n°2 ,2004.p49-82.

[4] لقراءة المقال كاملا، أنظر الرابط التالي:

https://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=ar&prev=search&rurl=translate.google.dz&sl=en&sp=nmt4&u=https://www.fundsforngos.org/alternative-fundraising/alternative-fundraising-for-ngos-1-current-

هنا يرى الأستاذ مصطفى متولي عمران حسب مقاله المنشور بموقع " الوفد" على النت، بأن تصنيف المشكلات المرتبطة بقضية التمويل الأجنبي– في دولة مصر– يمكن أنْ يحصر في أربعة أصناف هي:

أولاً: مشكلات متعلقة بنظرة أفراد المجتمع إلي المشروعات الممولة أجنبيا؛

ثانياً: مشكلات متعلقة بالأمن؛

ثالثاً: مشكلات متعلقة بموظفي التضامن وإجراءات المحاسبة والتفتيش من قبل الوزارة من خلال إداراتها المختلفة؛

رابعاً: مشكلات خاصة بإمكانيات المنظمة الأهلية [1].

أما في العراق ونظرا لظروف الحرب فقد أضحت المنظمات غير الحكومية تستمد مصادر تمويلها من دوائر رسمية محددة، كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية وبعض المنظمات الإيرانية، ونتيجة لذلك فقد مالت أغلب تلك المنظمات غير الحكومية لأهداف الدوائر المانحة، بينما لم يبق إلا لقليل من المنظمات غير الحكومية التي تحاول الاعتماد على مصادرها الذاتية فقط[2].

وترى عديد الدول بأن ولوج مساعدات مالية لحساب المنظمات غير الحكومية دون علم الدوائر الحكومية أمر خطير لا يجب التسامح معه، فقد قامت روسيا بتضييق الخناق على ما يزيد عن 145 منظمة غير حكومية بسبب الولاء للخارج تحت مظلة التمويل الأجنبي وذلك

---

funding-challenges-for-ngos/&usg=ALkJrhgCVzVuySreLZvpQdnsaMJ7GgS_EQ ، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/12 على الساعة 18 و 01 د.

[1] -مصطفى متولي عمران، دراسة ماجستير تكشف أسرار المنح الأجنبية، لقراءة المقال كاملا، أنظر الرابط التالي: https://m.alwafd.org/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%80%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/168502-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D8%AC%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9 ، اطلع عليه بتاريخ: 2017/04/19 على الساعة 10 و 33 د.

[2] - أنظر تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي، ص 20 على الرابط التالي: https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/2013MENA_CSOSI_ar.pdf ،أطلع عليه بتاريخ : 2017/04/19 على الساعة 22 و 04 د.

بمناسبة تعديل قانون 2012، وقد قوبلت هذه التعديلات استنكار المواطن الروسي وذلك نظرا للخدمات التي تقدمها تلك المنظمات غير الحكومية –كالمساعدات القانونية، الرصد البيئي وغيرها– والتي تتعدى في بعض الأحيان مستوى خدمات الدولة ذاتها[1].

وفي ذات الإطار يرى الكاتب " مصطفى بسيونى"، بأن التمويل الأجنبي هو أداة للتجسس ونقل أسرار الدول للخارج، هذا رغم تقاطع تلك المساعدات مع أهداف المنظمات غير الحكومية إلا أنها تنطوي على مخاطر إستراتيجية، لهذا أضحت المنظمات غير الحكومية ومن غير قصد تساعد الدول المانحة لتلك الأموال بتنفيذ برامجها على حساب مصلحة الفرد و المجتمع و بنيابة قانونية تتكفل بها المنظمات غير الحكومية، ناهيك عن تلاشي قيم هذه المنظمات غير الحكومية خاصة منها الطوعية و المساعدة[2].

الفرع الثاني: العراقيل القانونية و الإدارية

من بين أهم العراقيل الإدارية التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية، منعها من الحصول على المعلومة البيئية وحرمانها من المشاركة في مشاريع التقييم البيئية المتعلقة بسياسيات التنمية، وهو ما يشكل عقدة كبيرة لدى هذه المنظمات و خاصة البيئية منها، فقد تم توثيق هذه المخالفات ضد المنظمات غير الحكومية حتى في البلدان المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي[3].

إن الإقرار بمركز المنظمات غير الحكومية و إشراكها في صناعة السياسات الدولية و الوطنية، يجب أن لا يقابله فرض متطلبات إدارية مرهقة على المنظمات غير الحكومية، وأن

---

[1]- Pour lire le resumé de la rapport « RUSSIE : 4 ANS SOUS LA LOI "AGENT DE L'ÉTRANGER » voir le lien : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&tl=ar&u=https%3A%2F%2Fwww.amnesty.fr%2Factualites%2Frussie-4-ans-loi-agent-de-letranger&anno=2 , vu le :19/04/2017 à 14 h13.

2 – إيهاب شوقي، " التمويل الاجنبى بين التجسس واحتواء الثورات والمجتمعات " لقراءة المقال كاملاً أنظر الرابط التالي:
http://www.elshaab.org/news/24827/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/19 على الساعة 17 و 19 د.

[3]- Marcealo dias varella , le role des organisations non-gouvernomentels dans le dévloppement du droit international de l'environnement , centre univarsitaire de brasilia,2005,p14.

تحد دوما من التدخل في الحق في حرية تكوين المنظمات غير الحكومية، كما يجب عدم تطبيق الجزاءات القانونية عليها إلا عندما تصل مستويات خرق القانون بالنسبة للمنظمات غير حكومية الحد الأقصى[1].

كما يجدر التذكير عراقيل تتعلق بذاتية المنظمات غير الحكومية، و خاصة المنظمات الفتية التي تفتقد لمرتكزات الاحترافية المهنية ومستوى المبادرة، ويمكن إيجاز أهم العراقيل الذاتية للمنظمات غير الحكومية في النقاط التالية:

1-معوقات متعلقة بالمجتمع وبباقي المنظمات غير الحكومية.

2-معوقات متعلقة بالكادر المؤهل ونقص وعي الأفراد بدور المنظمات غير الحكومية.

3-معوقات متعلقة بازدواجية الانتساب و عدم احترام مبادئ المنظمة غير الحكومية.

4-معوقات متعلقة بالقدرات المالية للمنظمة وفرص تسييرها في برامج المنظمة.

كما تجدر الإشارة إلى قضية المنافسة بين المنظمات الدولية غير الحكومية، خاصة إذا تعلق الأمر بين المنظمات الفاعلة بسبب خبرتها و مكتسباتها من جهة والمنظمات الفتية من جهة أخرى، بحيث تتسبب العديد من الظروف في إثارة احتكاكات تؤثر سلبا على مسيرة المنظمة غير الحكومية الفتية، خاصة ونحن نعلم أن هناك الكثير من المنظمات الدولية غير حكومية التي تتمتع بقوة ضغط كبيرة بسبب الدعم التي تحضى به من طرف الجهات الرسمية في الدولة (وزارات، شركات عملاقة ...إلخ)[2].

إن غياب الوظيفة التنسيقية بين المنظمات الدولية غير الحكمية لسبب أو لآخر، يقوض بلا أدنى شك النتائج المحققة لهذه المنظمات غير الحكومية، ويوحى لدى الجهات المنافسة ضعف هذه الفواعل الغير دولية و يبرز نقاط ضعفها، وهو الأمر الذي يجب أن لا تنساق إليه هذه المنظمات و تسهر على عدم الوقوع فيه[3].

---

1 - The Shrinking Space for Human Rights organisations , to see the object see the like https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.coe.int%2Fro%2Fweb%2Fcommissioner%2F-%2Fthe-shrinking-space-for-human-rights-organisations&anno=2 , Views on 20/04/2017 at 17 h 39 .

2- Yanik MARGUERAT , Les ONG internationales à Genève , Annuaire suisse de politique de développement , 2004,p33-48.

3 - فاطمة الزهراء صاهد، مرجع سابق، ص 173.

كما يمكن الإشارة إلى مشكلة النزاعات والحروب التي تنشأ بين الدول كسبب رئيس في تعطيل و عرقلة مهام المنظمات الدولية غير الحكومية، بحيث تتعاظم مهام تلك المنظمات ويصعب عليها القيام بها على الوجه الجيد ممن يزيد من فاتورة معاناة الإنسان و البيئة معا[1].

أما المنطقة العربية فإن أغلب المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة فيها تعاني من جملة من العراقيل، على رأسها البيروقراطية و التضييق القانوني، وقد شهد بذلك تقرير التنمية السنوية لعام 2003 بقوله " **عانت منظمات المجتمع المدني في عدد من البلدان العربية من مزيد من التضييق القانوني و العملي** "، وكذلك الأمر بالنسبة لتقرير 2004 بقوله " **أما إنشاء الجمعيات الأهلية وممارسة نشاطها في البلدان العربية فيخضع لقيود شديدة ولرقابة صارمة، وذلك باستثناء عدد قليل من التشريعات العربية التى تنحو منحى ليبراليا في تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني مثل المغرب ولبنان**" [2].

ومن بين الأساليب التي تنتهجها الدول للتضييق على عمل المنظمات غير الحكومية وكتم أسرارها، قيام الجهات الأمنية التابعة للدولة بمداهمة مقرات المنظمات غير الحكومية و الاستيلاء على معدات عملها دون إخبار مسبق تماما مثلما قامت به الحكومة المجرية ضد كل من منظمة أكوتارز ومنظمة الشفافية [3].

من جانب آخر فقد أصدرت يوم 8 ماي 2013 المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بيانًا أدانت فيه و أعربت عن عدم ارتياحها بسبب تدهور حقوق الإنسان في مصر، كما قامت 22 منظمة حقوقية بمراسلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان تحذر فيها من مغبة

---

[1] - نصيرة صالحي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام – دراسة حالة منظمة أوكسفام–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2014/2013، ص 142.

[2] - م.م همام خضير مطلك و م.م رشا ظافر محي الدين، مرجع سابق، ص 233.

[3] - لمشاهدة التقرير بعنوان " قلق أوروبي من إجراءات مجرية ضد المنظمات غير الحكومية " أنظر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=1pr385EMuRw ، شوهد بتاريخ: 2017/04/21 على الساعة 09 و 03 د.

تكبيل عمل المنظمات غير الحكومية و إعاقة أنشطتها و غيرها من الخروقات الخطيرة التي تمس القضاء و الإعلام[1].

وفي ليبيا قامت وزارة الثقافة و المجتمع المدني في 2015، بسن قوانين تمنع بموجبها جميع المنظمات غير الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني من حضور أي اجتماع أو مؤتمر رسمي للحكومة، أو القيام بآي نشاط خارج التراب الليبي بالا بموافقة صريحة من الدولة[2].

أما في المملكة العربية السعودية فهي لا تختلف في معاملتها مع باقي الدول العربية تجاه المنظمات غير الحكومية، بحيث تعاني هذه الأخيرة في جميع مراحل تواجدها، بدأً من التأسيس و الترخيص حتى بداية العمل ثم تستمر السلطات السعودية بالتضييق على المنظمات غير الحكومية من خلال تشديد الرقابة عليها، تحريك الدعاوى القضائية ضدها وغيرها من الأساليب المثبطة للمنظمات غير الحكومية[3].

أما في مصر فذات الوضعية بالتقريب، فقد اغتيل طالب إيطالي يدعى " جوليو ريجيني " في جانفي 2016، وهو بصدد القيام ببحث متعلق بالبيئة[4].

ويعتقد الأستاذ " دوان " بأن المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية، رغم العراقيل الصعبة التي تواجهها، إلا أنها تملك خيارات متعددة لتيسير هذه العراقيل بقوله

"**Le défi des ONG de défense de l'environnement pour les années à venir est manifeste : passer de la sensibilisation à l'action, tout en continuant à influencer les pouvoirs publics. L'obstacle financier est grand mais des solutions, comme le regroupement en réseau, les initiatives collectives ou encore la mise en œuvre de projets financés par les États, se développent. D'autres sont encore à inventer**" [5].

---

[1] - لقراءة المقال كاملا، أنظر الرابط التالي: http://www.cihrs.org/?p=6485 ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/20 على الساعة 12 و 57 د.

[2] - حقوق الإنسان تحت الحصار حالة حقوق الإنسان في العالم العربي التقرير السنوي الثاني 2016، ص 77.

[3] - حقوق الإنسان تحت الحصار حالة حقوق الإنسان في العالم العربي التقرير السنوي الثاني 2016، مرجع سابق، ص 146.

[4] - للتفصل أكثر في الحادثة أنظر الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84_%D8%AC%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88_%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%86%D9%8A ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/12 على الساعة 17 و 43 د.

[5]- Doan Lebel, Domitille Desforges, Les ONG de défense de l'environnement , Regards croisés sur l'économie,n°6,2009,p59-61.

أي أن تحدي المنظمات غير الحكومية القادم ،سيتطلب الانتقال من التحسيس إلى العمل والتأثير على السلطات الحكومية، كما يجب تخطي العراقيل المالية بواسطة التشبيك والمبادرات الجماعية وتنفيذ المشاريع الممولة من الدول.

إن تزايد ارتفاع نجاحات المنظمات الدولية غير حكومية في تحقيق أهدافها و إرضاء الأفراد و الجماعات على حساب مصالح الدول أمر لا تقبله كل الدول خاصة النامية منها، بحيث تلجأ هذه الأخيرة لفعل أي شئ لإيقاف عمل هذه المنظمات تحت أي غطاء ممكن، وفي هذا الإطار يقول السيد "غيرالد ستابيروك "الأمين العام لمرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان " **إننا نريد حماية منظمات المجتمع المدني، لقد أصبحت هذه مشكلةُ ملحة بسبب و جود نمط متصاعد لها... من اعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان و وصفهم بأنهم يعملون بشكل غير قانوني بسبب صلاتهم الدولية، هذه الحجة الجديدة ضد الدعم الدولي تقيد من أنشطة منظمات المجتمع المدني، إن هذا الأمر غير مقبول....** "[1].

أما فيما يتعلق بنشر المعلومة ونقلها للأفراد كحق من حقوقهم المعترف بها في أغلب التشريعات الدولية ، فإنه يتجلى جليا الأساليب التي تتبناها وسائل الإعلام الرسمية ضد المنظمات الدولية غير حكومية من تهميش و إقصاء ومنعها حقوقها الإعلامية في الإبلاغ و تحسيس الأفراد من السلوكات الحكومية التي تضر بالبيئة والإنسان، بينما تتساهل الدوائر الإعلامية الرسمية مع المنظمات الحكومية و تخصص لها المجال الكافي من برامجها[2].

من جانب آخر يعتبر التضييق على المنظمات الدولية غير حكومية في ممارسة حقوقها القضائية أمام القضاء الدولي، من أبرز العراقيل التي تواجهها وتثبط عزيمتها، فبالرغم من إقرار هذا الحق في العديد من الصكوك الدولية –على غرار الاتفاقية الأوربية حول المسؤولية المدنية للأضرار المترتبة عن النشاطات الخطيرة على البيئة لعام 1993 المادة 18 منها، و كذا اتفاقية آرهوس لعام 1998 المادة 9 منها– إلا أن العديد من الدول ترفض إحترام هذه الاتفاقيات الدولية سواء بالامتناع عن التصديق عليها أو بالتحايل على القانون و التشريعات البيئية

[1] - طوير كمال، مرجع سابق، ص120.

[2] - محسن عوض، إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية، دون سنة نشر، ص 13.

الوطنية قصد هضم حقوق الضحايا من الأفراد و المجتمعات المتضررة من تعسف تلك الجهات الرسمية[1].

وعلى هذا الأساس فإنه يجب على المنظمات غير الحكومية أن تتعامل بحكمة كبيرة من أجل تبسيط هذه العقبات القانونية و الإدارية، وأن تعمل بقدر ما تملك حتى لا تتأثر بالعوامل الخارجية التي تؤثر في مبادئها و خاصة منها الشفافية و الطوعية و الحياد.

[1] - زيد المال صافية، مرجع سابق، ص 271و272.

خاتمة

من يوم إلى آخر وموضع البيئة و مشكلاتها يزداد توسعا، فبعد أن كان هذا الموضوع يؤرق الدول فقط ويشكل لها عقبة حقيقة في الوفاء بواجباتها تجاه رعاياها خاصة فيما يتعلق بالأمن و التنمية، أصبح هذا الموضوع يشكل حيزا كبيرا من اهتمام الأفراد و المنظمات الدولية غير حكومية.

فبعد تطور حقوق الإنسان عبر الأجيال الثلاثة وازدياد وعي المجتمع بحقوقه الأصلية وخاصة منها " حق الإنسان في بيئية نظيفة وسليمة "، تشكل ضغط كبير على الدول بسبب هذه المتغيرات و أضحت الدول مرغمة على احترام هذه المعايير وفق ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية البيئية.

وقد كان لمؤتمر ستوكهولكم1972، الدور الكبير في تبيان أهمية المحافظة على البيئة الدولية مع تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التوزيع العادل للثروة، وكان لبنة أساسية للعديد من الاتفاقيات الدولية التي تلته على غرار مؤتمر ريو 1992 و كيتو 1997، وقد شكلت كل هذه الصكوك الدولية الإطار الشرعي لعمل المنظمات الدولية غير حكومية التي سرعان ما أصبحت تتمتع بوزن كبير على الصعيد الدولي بحيث استطاعت أن تكسب ثقة الأمم المتحدة و كل الدول بالإضافة إلى المجتمعات التي تمثلهم وتدافع على حقوقهم و مصالحهم، و هذا بالنظر للنتائج الايجابية التي حققتها ولا تزال تفعل.

وبفضل احتكاكها بالقضايا الدولية بشكل مباشر و خبرتها، استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية أن تترك بصماتها في العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية التي ساهمت في إنجاحها بدأ من التحضير والمشاركة إلى غاية التصديق عليها من طرف الدول ثم السهر على احترامها وهذا بواسطة الأساليب التي تراها ملائمة لعمليات المراقبة و الإشراف و فرض الاحترام.

لقد استطاعت المنظمات الدولية غير حكومية البيئية– على غرار منظمتي السلام الأخضر و منظمة أصدقاء الأرض– أن ترفع من درجة وعي المجتمع الدولي بقضايا البيئة، بحيث برهنت على قربها الشديد من البيئة كموروث إنساني يتطلب تعاون مشترك مابين كل الفواعل الدولية دون استثناء.

وانطلاقا من هذه الأدوار التي تلعبها المنظمات الدولية غير حكومية في سبيل تكريس الاتفاقيات الدولية البيئية، وبالنظر للوعي الكبير الذي ساهمت هذه المنظمات الدولية غير الحكومية في نشره على كل الأصعدة و انعكاس ذلك إيجابا على ردود أفعال المجتمع الدولي في إحترام هذه البيئة و ترقيتها بكل السبل المتاحة، فإنه يمكن الإقرار بان المنظمات الدولية غير حكومية استطاعت أن توفق بشكل كبير في نقل الالتزامات الدولية الملقاة على الدول تجاه حماية البيئة خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية البيئية، من الفكرة إلى الواقع ومن التشريع إلى التنفيذ وهو ما يشهد به الواقع اليوم وتقره الدول و الأمم المتحدة على حد سواء.

ويمكننا في الأخير أن نشير إلى أهم النتائج المتوصل إليها والتي تخص موضوع الدراسة وهي:

أولاً: لقد شكل مؤتمر استوكهولم لعام 1972 منعرج كبير في تطور الاتفاقيات الدولية البيئية، وساعد في توفير الأرضية الخصبة لأغلب الاتفاقيات الدولية البيئية التي تلته والتي تعتبر تكملة لهذا المؤتمر.

ثانياً: إن المعايير التي تقترحها المنظمات الدولية غير حكومية عند إعداد الاتفاقيات البيئية، هي معايير قياسية تم ضبطها وفق مقتضيات حماية البيئة، لذا يستحسن من الدول أخذها بعين الاعتبار خاصة وأنها تتطابق مع شروط حماية البيئة وعدم إهمالها وقت صياغة الاتفاقيات البيئية.

ثالثاً: يمنح المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية البيئية التي تتمتع بخبرة و كفاءة عالية وهذا على غرار منظمة السلام الأخضر، والغاية من ذلك تذليل عمل أجهزة الأمم المتحدة كالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي واستغلال خبرة هذه المنظمات في كل ماله صلة

بالبيئة و تحدياتها، أما مركز المراقب فيمنح للمنظمات الدولية غير الحكومية الفتية، وهذا من أجل رسكلتها وتقوية مكتسابتها بشكل تدريجي.

رابعاً: تستغل المنظمات الدولية غير حكومية الكثير من الأساليب الضاغطة من أجل إيصال تطلعات الأفراد و المجتمعات التي تمثلها إلى الدول، وخاصة قبل وأثناء انعقاد المؤتمرات الدولية البيئية، لذا لا تكاد تخلو أية اتفاقية دولية بيئية من بصمات هذه المنظمات غير الحكومية.

خامساً: إن تبادل الخبرات و نقل المعارف المكتسبة و التعاون الفني بين الدول و المنظمات غير الحكومية البيئية، هو أفضل مؤشر لاحترام تنفيذ هذه الاتفاقيات، أما تهميش دور هذه المنظمات و الوقوف ضدها تحت أية ذريعة، فهو مؤشر سلبي يحسب على الدولة ويؤكد عدم احترامها للاتفاقيات الدولية البيئية التي قبلت بها.

سادساً:تتنوع أساليب المنظمات الدولية غير حكومية التي تستغلها في إطار فرض إحترام الاتفاقيات الدولية البيئية، فهي غالبا ما تستسيغ الأساليب اللينة كالدعم و الإشراف و التنسيق، ولا تحبذ التصادم مع الأطراف غير الملتزمة ببنود الاتفاقيات الدولية البيئية، إلا إذا رأت تهديدا كبيرا على البيئة و حقوق الإنسان.

سابعاً:يشكل النموذج الأوربي المتمثل في المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، أفضل مثال عملي لتكريس حقوق الإنسان على أرض الواقع، بحيث سمح هذا القطب القضائي للمنظمات الدولية غير الحكومية بممارسة حقوقها القضائية ضد أي مساس بحقوق الإنسان و البيئة بشكل عام.

ثامناً: يشكل التمويل الأجنبي للمنظمات الدولية غير الحكومية التحدي الأكبر في مجال عملها، بحيث يمكن أن يشكل هذا التمويل الأجنبي خطرا على مبادئ هذه المنظمات غير الحكومية وخاصة مبدئي الشفافية و الحياد، ويمكن للمنظمات غير الحكومية التي تنساق وراء التمويل الأجنبي أن تفقد مبادئها التي تقوم عليها من جهة وتفقد ثقة الأفراد و المجتمعات على حد سواء وتصبح منظمة حكومية بقالب منظمة غير حكومية.

تاسعاً: تتباين نتائج المنظمات الدولية غير الحكومية بالنسبة للدول المتقدمة التي تحترم حقوق الإنسان و الدول النامية التي لا تكترث بموضوع البيئة ولا يهمها إلا الاقتصاد و المال فقط.

ويمكن في الأخير اقتراح بعض التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي كما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بإنشاء المنظمة الدولية غير الحكومية

1- على الأفراد أو الهيئات الخاصة التي تتطلع لإنشاء منظمة دولية غير حكومية أن تقوم بتوفير كل الإجراءات و الترتيبات التي يتطلبها ويفرضها القانون، كما يجب عليها أن توظف الكادر المؤهل جدا خاصة الهرم الإداري و التنفيذي ويحبذ أن يكون من ذوي الخبرة الكبيرة في القانون و علم الاجتماع و العلوم المتصلة بالبيئة بصفة عامة.

2- إن الأمم المتحدة تشجع أجهزتها على التنسيق و التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة، وهذا على أساس المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، لذا على المنظمة الدولية غير الحكومية أن تتخصص في مجال أو فضاء محدود كالتلوث النفطي البحري أو رصد التلوث الإشعاعي، وهو ما يسمح بتكوين خبرة كبيرة لدى المنظمة يمكن الاستعانة بها وقت الحاجة.

3- يجب على المنظمات الدولية غير حكومية البيئية، أن لا تتوزع على نمط غير متزن وغير متناسق مع مكونات البيئة الطبيعة المتكونة من الهواء و الماء و البر، فالبيئة الهوائية على سبيل المثال و ما تشمل من غلاف جوي وفضاء خارجي، يجب أن تعنى باهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية لأنها تتعرض لخطري التلوث و الاستنزاف بمستوى لا يقل على باقي الأوساط الطبيعة للبيئة الأم.

4-على المنظمات الدولية غير الحكومية أن تتمتع ببرامج عمل يساير تحديات البيئة الدولية ويخدمها، ويجب عليها من حين لآخر إن تقوم بتحديث برامجها على نمط لا يتعارض والأهداف المسطرة للمنظمة أو للقوانين الوطنية أو الدولية.

ثانياً:فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية

1- على المنظمات الدولية غير الحكومية أن تنتبه إلى أن مصادر التمويل الأجنبية قد تشكل خطرا على مصداقيتها وشفافيتها، ويجب عليها بالمقابل آلا تتكل عليها بشكل رسمي ودائم، وعليها أن تقوي مصادر تمويلها من مصادرها الذاتية و إن كانت رمزية في الغالب.

2- على الجهات الحكومية والرسمية أن لا تتذرع بالتمويل الأجنبي كذريعة للتضييق على عمل المنظمات الدولية غير الحكومية مثلما يحدث في الدول النامية، وإنما يجب مراقبة تسيير هذه المساعدات ومدى استغلالها في برامج المنظمات الدولية غير الحكومية المعلنة.

3-على المنظمات الدولية غير الحكومية أن تنوع من مصادر دخلها حتى لا تقع في تبعية الجهات الأجنبية التي قد تتغلغل في مناهج عملها، وذلك بشرط أن لا تتنافى هذه المصادر مع مبدئي " المجانية والطوعية" و اللذان يعتبران من أهم سمات المنظمات الدولية غير الحكومية.

4- يجب على الدول و الحكومات أن تقتنع بأن المنظمات الدولية غير الحكومية ليست خصما لها، وإنما هي شريك إستراتيجي ولا تنازعها في السيادة و الحكم، ويجب عليها أن تتعامل معها وفقا للقانون، و أن تتخلى كل الدوائر الحكومية على الأساليب المثبطة لعمل هذه الفواعل الدولية كالبيروقراطية و التهميش و فرض الغرامات وغيرها.

ثالثاً:**فيما يتعلق بالآليات المتخذة لتنفيذ برامج المنظمات الدولية غير الحكومية**

1- يجب على المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة البيئية منها، أن تؤمن بأن أنجع آلية لحماية البيئة هي فكرة التعاون و الاتحاد مابين كل هذه المنظمات و إن اختلف أسلوب عملها أو موقع نشاطها والإيديولوجية التي تتبناها.

2- ضرورة العمل بالأساليب السلمية في المطالبة باحترام التشريعات الدولية البيئة التي تعنى بحماية البيئة، و عدم اللجوء إلى الأساليب المضادة إلا في الحالات الحرجة جدا، والتي تشكل تهديدا حقيقيا على الإنسان و البيئة على وجه التخصيص.

3- يجب توظيف الآليات التي تتبناها المنظمات الدولية غير حكومية وفق البيئة التي تنشط فيها، ويجب الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأنظمة السياسية والأعراف والقيم التي تسود المجتمعات قبل اللجوء إلى أسلوب معين للمطالبة بحقوقها التي تناضل من أجلها.

4- تحديث ومراجعة وتقييم الآليات التي بها تفرض المنظمات الدولية غير الحكومية إحترام الاتفاقيات الدولية البيئية أمر وجوبي ولازم، وعلى المنظمات الدولية غير الحكومية أن تساير جميع المستجدات و تستغل التكنولوجية الحديثة و الكادر البشري من أجل إبقاء تلك الآليات على مستوى فعال و مؤثر.

رابعاً:فيما يتعلق باللجوء إلى القضاء لفرض إحترام التشريعات البيئية

1- يجب إعطاء حقوق التقاضي للمنظمات الدولية غير الحكومية على مستوى كل المحاكم الدولية، و هذا كمحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية.

2-إدراج هذه الحقوق القضائية في بنود الاتفاقية الدولية البيئية ورفض تحفظ الدول فيما يتعلق بحقوق المنظمات الدولية غير الحكومية في تحريك الدعاوى القضائية ضد كل اعتداء على البيئة.

3- إقناع الدول عبر القنوات القانونية بضرورة تكييف تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية البيئة خاصة فيما يتعلق بحقوق المنظمات الدولية غير الحكومية في اللجوء إلى القضاء الوطني أو الدولي فيما يخص القضايا البيئية.

4- مساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية في توثيق الاعتداءات ورصد الجرائم البيئية وعدم الوقوف ضدها أو إعاقتها هدرا لحقوق الأفراد و البيئة معا.

أولاً :المصادر باللغة العربية

I- النصوص القانونية

أ- النصوص القانونية الدولية

1. ميثاق الأمم المتحدة ، المعتمد في 1945/06/26.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد في 1948/12/10.
3. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الجمعية العامة، قرار رقم 2200 ،1966.
4. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969.
5. إعلان مؤتمر ستوكهولم 1972.
6. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المعتمد في 30 /1979/07.
7. الميثاق العالمي للطبيعة، 1982/10/28.
8. مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعوب في الوطن العربي، 1986.
9. إعلان قمة الأرض ، ريو، 1992/06/14.
10. مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994.
11.مؤتمر القاهرة للسكان و التنمية 1994.
12.مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996.
13.بروتوكول كيتو لتغير المناخ 1997.
14.مؤتمر آرهوس حول الحق في الإعلام 1998.
15. بروتوكول Montreal حول طبقة الأزون 1997.
16. مؤتمر جوهانسبورغ 2002.
17.بروتوكول كيوتو لتغير المناخ 2005.
18.مؤتمر ريو+20 لعام 2012.
19.مؤتمر باريس لتغير المناخ 2015.

ب-قرارات وتقارير دولية

1. قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 288 الصادر في سنة 1950.

2. قرار رقم 1996/31 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1996/07/25.
3. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمم رقم 53/144.
4. قرار الأمم المتحدة رقم 53/144 حول أهمية ممارسة حقوق الإنسان.
5. قرار الجمعية العامة رقم 45/190 حول مساعدة ضحايا مفاعل تشورنبل.
6. تقرير لجنة الوزراء التابع لمجلس أوربا في العاشر من أكتوبر 2007.
7. تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، لعام 2012.
8. تقرير الدفاع عن المجتمع المدني، الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، 2012.
9. تقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 2013.
10. التقرير السنوي البيئي لدولة الاوروغوراي .2014
11. التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام .2015
12. التقرير السنوي لدولة المكسيك لعام .2015
13. التقرير السنوي الثاني حول حقوق الإنسان تحت الحصار، حالة حقوق الإنسان في العالم العربي 2016.

ب- **النصوص القانونية الوطنية (الدساتير)**

1.الدستور البرتغالي 1976.

2.الدستور الإكوادوري 2008.

3.الدستور الجزائري 2016.

II-الكتـــــــــب

1. جوانيتا إلياس و بيتر سيش، ترجمة محي الدين حميدي، أساسيات العلاقات الدولية، دارالفرقد، دمشق،2016.
2. رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، طبعة 22، الكويت،1979.

3. عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية،- دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون الدولي حول مشكلات التنمية و البيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة-الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر،2008.

4. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة، الجزائر،2009.

5. غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.

6. غي آنيل، ترجمة نورالدين اللباد، قانون العلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1999.

7. قادري عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية – المحتويات و الآليات – ، دار هومة، الجزائر، 2005.

8. محمد حسين منصور، المدخل للقانون -القاعدة القانونية-منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2010.

9. مريم عمارة و نسرين شريفي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار بلقيس، الجزائر، 2014.

10. معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة و ظاهرة التلوث -خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث-دار الكتب القانونية، مصر،2014.

11. وسام نعمت إبراهيم السعدي، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية و أثره على الواقع الدولي المعاصر- دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2015.

III- المذكرات و الرسائل

أ- أطروحات الدكتوراه

1. شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة تلمسان،2014/2013.

2. زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو،2013.

ب-رسائل الماجيستير

1. أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة قسنطينة ،2008./2007

2. ادري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة،2012./2011

3. الأزهر داود، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-1-، 2016/2015.

4. برابح السعيد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2010./2009

5. بدر الدين بوذياب، الطابع التشريعي لقرارات المنظمات الدولية – منظمة الأمم المتحدة نموذجا – ، رسالة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو،.2011

6. حموم فريدة، الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004./2003

7. سي ناصر إلياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012.

8. شادي عزالدين، البعد الاتصالي لحماية البيئة في الجزائر الاتصال و التنسيق بين الوزارات وزارتي البيئة و الفلاحة – نموذجا- ، رسالة ماجستير، كلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر-3 -، 2013/2012.

9. شريفي الشريف، المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،2007/.2008

10. طوير كمال، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة ماجستير في القانون العام ، جامعة الجزائر-1-،2016/2015.

11. عبد الله عاشوري، فواعل السياسة العامة العالمية و انعكاساتها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014/2013.

12. عياد مليكة، دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامة الجزائر، 2003/2002.

13. غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسيات البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009.

14. فاطمة الزهراء صاهد، دور المنظمات غيرالحكومية الدولية في ترقية الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة سطيف-2- ، 2014/2013.

15. كارم محمود حسين نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان-دراسة تحليلية-، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

16. كيحل فتيحة، الإعلام الجديد و نشر الوعي البيئي، رسالة ماجستير، كلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة باتنة، 2012/2011.

17. لطفي قواسمي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص -منظمة أصدقاء الأرض العالمية نموذجا-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012.

18. معماش صلاح الدين، القانون الأوربي لحقوق الإنسان بين النظرية و التطبيق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/2006.

19. محمد بن علي المانع، تقنيات الاتصال و دورها في تحسين الأداء – دراسة تطبيقية على الضباط العاملين بالأمن العام –،رسالة ماجستير في العلوم الإدارية ،كلية العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

20. منير خوني، دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-1- ،2011/2010.

21. نصيرة صالحي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام – دراسة حالة منظمة أوكسفام–، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2014/2013.

22. نور الدين دحمار، قضايا البيئية في الصحافة المكتوبة – دراسة تحليلة لجريدتي وقت الجزائر و الشعب– ، رسالة ماجستير، كلية الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر –3 –، 2012/2011.

IV- المقالات

1. أنور محمد فرج محمود، المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ،العدد السابع و الثلاثون، العراق ،2012./2011

2. أوصالح عبد الحليم، دور الاتفاقيات البيئية الدولية في حماية الأنظمة البيئية الهشة في ظل ضوابط التنمية المستدامة –دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا– ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الأول،الجزائر، .2015

3. بن عطاالله بن عليه، الحماية الدولية للحق في البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، بيروت،.2013

4. ثامر كامل و محمد الخزرجي، المجتمع المدني في الوطن العربي –نظرياًو إجرائياً–، المجلة السياسية والدولية ، العدد الخامس، العراق، .2006

5. حمداوي محمد، واقع الحق البيئي بين التشريعات البيئية الدولية و الداخلية، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تيارت،.2015

6. ريم البطمة، المعاهدات الدولية والقانون الوطني :دراسة مقارنة للعلاقة ما بين المعاهدات الدولية والقانون الوطني وآليات توطينها، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة» ،.2014

7. زياني نوال و لزرق عائشة، الحماية الدستورية للحق في البيئة على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2016، دفاتر السياسة و القانون، العدد الخامس عشر، جامعة ورقلة،.2016

8. سامية بوروبة، إسهام الميثاق العربي لحقوق الإنسان في تكوين قانون حقوق إنسان إقليمي، مجلة الجنان، العدد الثالث، طرابلس ، لبنان، .2012

9. شاكر عبد الكريم فاضل، المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار، مجلة الفتح، العدد السابع و الثلاثون، جامعة ديالى، العراق،2008.

10. شنيني بوريش صورية، البيئة و حقوق الإنسان، مجلة البحوث في العلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تيارت، .2015

11. صباح نعاش شنافة، المنظمات غير الحكومية العالمية وتأثيرها في تغيير معايير السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، دون سنة نشر.

12. عامر عياش عبد و أديب محمد جاسم، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان – دراسة قانونية – ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسة، العدد السادس، السنة الثانية.

13. عبد الرحمان أبو النصر، الطبيعة القانونية للمعاهدات الدولية و أثرها على الاتفاقيات الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، .2008

14. عبد العظيم بن الصغير، الأمن الإنساني والحرب على البيئة ، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة ، دون سنة نشر.

15. عمار محمد عبد الأمين، دور الإعلام في التخطيط الاستراتيجي الأمني العربي في مكافحة الإرهاب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد الخامس و الخمسون، كلية العلوم، جامعة بغداد، العراق، دون سنة نشر.

16. كرام محمد الأخضر، الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير، دفاتر السياسة و القانون، العدد الثالث عشر، جامعة ورقلة ،.2015

17. ليلى يعقوبي، الحق في بيئة سليمة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، بيروت، 2013.

18. محروس عبد الشافي الشوبكي و محمد عبد الحي أبو شمالة، مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينة غزة ، دبلوم مهني، الجامعة الاسلامية بغزة،.2013

19. محسن عوض، إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية، دون سنة نشر.

17. محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني و منظومة حقوق الإنسان–دراسة في المفاهيم و العلاقات المتبادلة–، جامعة أسيوط، دون سنة نشر.

18. محمد بشير مصمودي، المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب:طموح و محدودية، مجلة المفكر، العدد الخامس ،جامعة بسكرة ،2010.

19. مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية ،مجلة المستقبل العربي، العدد 421 ، .2014

20. مراد بن سعيد و صالح زياني، فعالية المؤسسات البيئية الدولية، دفاتر السياسة و القانون، العدد التاسع، جامعة ورقلة ،.2013

19. م.م همام خضير مطلك و م.م رشا ظافر محي الدين، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، دراسات دولية ،العدد الستون، جامعة النهرين، العراق، دون سنة نشر.

20. نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جامعة ورقلة،.2011

21. هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، مصر ،.2005

22. وافي الحاجة، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد الأول، بيروت،.2015

23. أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني، يومي14و15مارس2005، عمان الأردن.

ثانياً :المصادر باللغة الأجنبية(الفرنسية و الانجليزية)

A- Livres :

1. Mouloud didane,convention de vienne sur le droit des traits,belkeise edition,algerie,2011.

B- Thèses :

1 . Isabelle Soumy, l'accès des organisations non gouvernementales aux juridictions internationales, thèse docterant en droit, université de limoges, France,2005.

C- Articles :

1. Andreas Lowenfeld, Les obligations des entreprises multinationales et leurs sociétés members, Institut de Droit international, Belgique,1995.

2. Amar Thioune, « Quels rôles
, Annuaire pour les ONG du Sud ? », Revue internationale et stratégique,n°98, 2015.
3. Astrid Epiney , La mise en oeuvre du droit de l'environnement Lignes directrices pour un système efficace sur la base des exigences du droit de l'Union européenne et des expériences internationals , Institut de droit européen de l'Université de Fribourg ,Suisse ,2008.
4. Albane Geslin, Propositions intempestives sur l'´elaboration des normes du droit international du développement Société francaise pour le droit international, colloque de Lyon, Lyon, France,2014.
5. Antoine MACH , Le pouvoir des ONG sur les entreprises : pression, partenariat, evaluationsuisse de politique de développement,Suisse, 2002.
6. Benoît Faraco, RIO +20 Le Developpement Durable A L'heure Du Bilan, Fondation Nicolas Hulot Pour La Nature Et L'homme Veille Et Propositions N°14,France,2012.
7. Benoit Van Keirsbilck, « Le rôle des ONG dans la mise en œuvre du troisième protocole additionnel à la Convention internationale des droits de l'enfant », Journal du droit des jeunes ,n°329,2013.
8. Brigitte Collet, Les Ong de défense des droits de l'homme aux Nations unies , Revue Projet,n°269,2002,p33-41.
9. Bernard, Tiphaine.,La lutte contre le commerce illégal d'espèces sauvages, Criminalité environnementale Volume 49, n° 2, Université de Montréal, canada,2016.
10. Chemama Khireddine,Le droit à un environnement sain, mérite-t-il sa dénomination de droit?, revu de génération de droit de l'homme, N°2,centre de génération de la recherche scientifique,Beyrouth, 2013.
11. Claire Joachim, Le partage des compétences en matière de protection de la qualité des eaux douces au Canada et dans l'Union européenne , Université Toulouse 1 Capitole ,UT1,France , 2014.
12. Chartier, Denis,ONG internationales environnementalistes et politiques forestières tropicales : L'exemple de Greenpeace en Amazonie, Anthropologie et Sociétés n°291 ,2005.
13. Dominique Larochelle , le rôle des organisations non gouvernementales dans la defense des droits de la personne en republique populaire de chine : le cas des organisations de defense des droits des femmes , université du québec à montréal ,canada, 2013.
14. Doan Lebel, Domitille Desforges, Les ONG de défense de l'environnement , Regards croisés sur l'économie,n°6,2009.
14. Etienne goethals , Rapport de la Réunion constitutive du comité sur l'environnement de l'AHJUCAF Ecole Régionale Supérieure de la Magistrature de l'OHADA Porto-Novo,Bénin ,2008.

15. Fatimata DIA Touré,en route pour rio+20, revue Liaison Énergie-Francophonie , 2e trimestre ,n° 88-89 ,institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, Québec,Canada, 2011.
16. Gérard Perroulaz, Le financement des ONG dans la coopération au développement et l'aide humanitaire : le cas de la Suisse et comparaisons internationales , Annuaire suisse de politique de développement , Vol. 23, n°2 ,2004.
17. juste-Ruiz José, Salazar Ortuño Eduardo, Non-respect par l'Espagne des obligations de la convention d'Aarhus : communication ACCC/C/2008/24, dans le cas " senda de grenade " a murcie , Revue juridique de l'environnement , Volume 36,2011.
18. Juan Andrés Fuentes Véliz , L'évolution du rôle des organisations non gouvernementales dans le droit de l'environnement, Revue Européenne de Droit de l'Environnement , Volume 11, n° 4.
19. Lison Grelier, La gouvernance multiniveau des ONG, IEP de Toulouse,france,2010.
20. Marc Pallemaerts, Marlène Moreau, Le rôle des "parties prenantes" dans la gouvernance internationale de l'environnement, Institut du développement durable et des relations internationals,paris, France,2004.
21. Michel fortmann, peut-on se passer des armes nucléaires? institut des hautes études internationales, bulletin n°39, université laval , québécois Canada ,1999.
22. Marcealo dias varella , le role des organisations non-gouvernomentels dans le dévloppement du droit international de l'environnement , centre univarsitaire de brasilia,2005.
23. Nadège FREOUR , Greenpeace : perceptions militantes et stratégies de positionnement face au mouvement altermondialiste , CERIEP-Centre de Politologie de Lyon , France,2003.
24. Olivier godard, le d´eveloppement durable de rio de janeiro (1992) `a johannesburg (2002), ceco-803, laboratoire 'econometrie ,paris, france, 2003.
25. Pirotte Charles. L'accès à la justice en matière d'environnement en Europe : état des lieux et perspectives d'avenir. In: Revue Juridique de l'Environnement, numéro spécial, Le juge en Europe et le droit communautaire,2009.
26. Sandrine Maljean-Dubois, La mise en œuvre du droit international de l'environnement, institut du développement durable et des relations internationals ,N°3,paris , France,2003.
27. Sylvie Bukhari-de Pontual, Ong et évolutions du droit international , Revue Projet, n° 313, 2009.

28. Vaillancourt, Jean-Guy. Cotnoir, Liliane, La participation du public à l'amélioration de la qualité de l'environnement, Anthropologie et Sociétés,111, Université Laval, Canada,1987.
29. Yanik MARGUERAT , Les ONG internationales à Genève , Annuaire suisse de politique de développement , 2004.
30. Sebastian Oberthür and others , Participation of Non-Governmental Organisations in International Environmental Governance: Legal Basis and Practical Experience, Ecologic - Institute for International and European Environmental Policy, Berlin, Germany,2002.

المواقع و الروابط على النت بالعربية

1. المنظمات الدولية غير الحكومية الضاغطة: http://www.al-binaa.com/pdf-archive/1825/Binaa%20P12.pdf
2. موقع مؤسسة تنمية إفريقيا: http://www.usadf.gov
3. موقع مجلس أوروبا: book.coe.int
4. موقع منظمة العفو الدولية: www.amnesty.org/ar
5. موقع منظمة أطباء بلا حدود: www.msf-me.org/ar
6. موقع منظمة الصليب الأخضر: www.gcint.org
7. موقع منظمة الصندوق العالمي للطبيعة: wwf.panda.org
8. خطاب السيد كوفي عنان: http://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm
9. شروط المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لقبول عضوية المنظمات غير الحكومية: http://www.un.org/documents/ecosoc/res/1996/eres1996-31.htm
10. صفة المراقب للمنظمات غير الحكومية: http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/NgoParticipation.aspx
11. محميات أهوار العراق طموح أقرب للواقع بمساعدة منظمات حماية الطبيعة: https://www.youtube.com/watch?v=FVsvJ4oZN0E
12. منظمة السلام الأخضر: https://greenpeacearabic.org/%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D9%86-/ %D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%86%D8%A7

13.المنظمات غير حكومية و انعكاساتها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في لبنان:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
14.مشروع الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية حول دعم الحوكمة البيئية من خلال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية:
file:///C:/Users/RISSALAH/Downloads/Guidance%20for%20NGOs_Arabic.pdf
15.المنظمة العالمية للأرصاد الجوية و الغازات الدفيئة:
https://www.wmo.int/pages/prog/arep/gaw/ghg/documents/GHG_Bulletin_No.9_ar.pdf
16.دليل المجتمع المدني بشأن دعم تصديق وتنفيذ الاتفاقية لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا: http://www.internal-displacement.org/assets/publications/2010/2010-making-the-kampala-convention-work-thematic-ar.pdf
17.مفهوم الشراكة بين المنظمات غير الحكومية و الجهات الرسمية:
http://www.ncciraq.org/ar/archive-ar/opneds-ar/item/4265-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%
18.تطبيق حقوق الإنسان في التقاضي الاستراتيجي:
http://www.hakeemnews.com/ar/news/2385-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%B5%D9%88%D8%B1
19.مقال بعنوان (مجموعة مواد صحفية من أجل مؤتمر قمة التنمية المستدامة 2015: وقت العمل على صعيد عالمي لأجل الناس وكوكب الأرض):
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwjkvbnrqtjSAhUJWRQKHcZmDkAQFggaMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.bh.undp.org%2Fcontent%2Fdam%2Fbahrain%2Fdocs%2FFAQs_Sustainable_Development_Summit-Arabic.docx%3Fdownload&usg=AFQjCNG2fv8b751GXctEeUMpX6PVrs0rUA&sig2=cl_9kUzXyJz9P9NrN5jySA

20.خطة عمل الأبيض المتوسط حول اتفاقية برشلونة:
https://wedocs.unep.org/rest/bitstreams/9746/retrieve
21.أهداف مؤتمر باريس 2015م:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/13/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-2015
22.كلمة السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا: http://www.fao.org/3/a-i4465a.pdf
23.خطة عمل الايسيسكو(للمجلس الاقتصادي والاجتماعي):
http://www.isesco.org.ma/ar/wp-content/uploads/sites/3/2015/05/information-communication.pdf
24.دور منابر الإعلام: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=109216
25.مقال وقف المجزرة بحق الفيلة:
https://secure.avaaz.org/page/ar/highlights/?pv=84&rc=fb
26.مقال وقف قطع أشجار الأمازون:
https://secure.avaaz.org/page/ar/highlights/?pv=84&rc=fb
27.مقتطف من مقال السيد بان كي مون 2015:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/04/renewed-global-development-partnership-vital-to-post-2015-agenda-ban-tells-top-finance-institutions
28.مقالة " محكمة العدل الدولية، أسئلة و أجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة
": http://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/faq_ar.pdf
29.مقالة الاحتباس الحراري تأجج المظاهرات في الدانمارك:
http://arabic.euronews.com/2009/12/19/climate-campaigners-denounce-sham-deal
30.جانب من انتصارات غرين بيس:
http://www.greenpeace.org/arabic/about/victories/
31.منهج عمل منظمة أصدقاء الأرض:
https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&u=http://www.foei.org/fr/a-propos-de-nous/lhistoire-de-les-amis-de-la-terre-en-bref&prev=search

32.أصدقاء بلجيكا الأرض: https://www.amisdelaterre.be/spip.php?rubrique269

33.أهداف منظمة أصدقاء الأرض: http://www.foei.org/fr/a-propos-de-nous/mission-et-vision

34.صعوبات منظمة أصدقاء الأرض: http://www.foei.org/fr/ce-que-nous-faisons/defenseurs-des-droits-humains

35.الانجازات الأخيرة لمنظمة أصدقاء الأرض:

https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=en&u=http://www.foe.org/about-us/achievements&prev=search

36.جهود منظمة أصدقاء الأرض حول العالم:

https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&u=http://jeunesamisdelaterre.org/2015-victoires&prev=search

37.التمويل الذاتي كخيار للمنظمات غير الحكومية:

https://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=ar&prev=search&rurl=translate.google.dz&sl=en&sp=nmt4&u=https://www.fundsforngos.org/alternative-fundraising/alternative-fundraising-for-ngos-1-current

38.أسرار المنح الأجنبية:

https://m.alwafd.org/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%80%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/168502-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D8%AC%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9

39.التمويل الاجنبى بين التجسس واحتواء الثورات والمجتمعات:

http://www.elshaab.org/news/24827/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA

40.تقرير بعنوان" قلق أوروبي من إجراءات مجرية ضد المنظمات غير الحكومية:
https://www.youtube.com/watch?v=1pr385EMuRw

41.تدهور حقوق الإنسان في مصر: http://www.cihrs.org/?p=648

Divers liens en français et en englais

1- Les principes de déclaration finale de conférence de stockholm :
http://www.diplomatie.gouv.fr/sites/odyssee-developpement-durable/files/1/Declaration_finale_conference_stockholm_1972.pdf

2- De diverses générations de droits :
https://isabelblasco.files.wordpress.com/2009/04/25generacsintesis.pdf

3- Énergie fossil : www.actu-environnement.com

4- Définition de l'économie verte :
http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CFSSD/CFSSD7/1AfricaGEBackgroundReportFR.pdf

5-Internationale des Organisations non Gouvernementales :
https://www.youtube.com/watch?v=cz3YaZqegyE

6-Les réserves naturelles :
https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c2085

7- Travailler avec ECOSCO Un guide pour les ONG en vue de l'obtention du statut consultative :
http://csonet.org/content/documents/French_Booklet_High.pdf

3- La gouvernance environnementales :
https://fr.wikipedia.org/wiki/Gouvernance_environnementale

4- Les Organisations Non Gouvernementales (ONG) et le Droit International de l'Environnement : http://binjamin.over-blog.com/article-33047212.html

5- Le rôle des Organisations Non Gouvernementales dans le développement du Droit International de l'Environnement :
http://www.memoireonline.com/02/08/903/role-organisations-non-gouvernementales-developpement-droit-int-environnement.html

6- Le rôle des organisations non-gouvernementales dans le développement du droit international de l'environnement :
http://marcelodvarella.org/Teoria_do_Direito_Internacional_files/clunet%20ONG_2.pdf

7- L'ONU et les ONG- Lumières sur les acteurs internationaux dans l'ombre : https://www.youtube.com/watch?v=qpg6P7KRcSw
8- Les ogranitions non gouvernementales et le droit internationale de l'environnement : https://books.google.dz/books?id=z8cmcqaaqbaj&pg=pt20&lpg=pt20&dq=le+droit+des+organisations+non-gouvernementales+de+recourir+%c3%a0+la+justice+internationale&source=bl&ots=yg5q-lu7dc&sig=hp_lhnj6brjhie9iwxuao8yvwl0&hl=ar&sa=x&ved=0ahukewia5nvx8thsahwc1hqkhurbdya4chdoaqgimae#v=onepage&q=le%20droit%20des%20organisations%20non-gouvernementales%20de%20recourir%20%c3%a0%20la%20justice%20internationale&f=false
9- Litige stratégique : http://cms.horus.be/files/99935/MediaArchive/pdffr/ENARgy_15_FR.pdf
10- ONG et évolution du droit internationale : : http://www.revue-projet.com/articles/2009-6-ong-et-evolutions-du-droit-international/
11- Influence des ONG internationales sur les politiques publiques : http://www.urd.org/IMG/pdf/strategies_influence_ONG.pdf
12- Le rôle des Organisations Non Gouvernementales dans le développement du Droit International de l'Environnement : http://www.memoireonline.com/02/08/903/m_role-organisations-non-gouvernementales-developpement-droit-int-environnement0.html
13- Négociations internationales : https://aspd.revues.org/1025
14- Les ong dans le système onusien : vers un partenariat multi-acteurs ?: http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com/les-ong-dans-le-systeme-onusien-vers-un-partenariat-multi-acteurs/
15-COP21: les ONG ne croient pas en un accord ambitieux : : https://www.youtube.com/watch?v=yZreG_gh2wc
16-Pour une application effective des normes de l'OIE : http://www.oie.int/fileadmin/Home/fr/Conferences_Events/sites/F_AW2008/AW%20Vallat.pdf
17- L'interview, Renforcer la protection et le rôle des défenseurs des droits de l'homme dans les Etats membres du Conseil de l'Europe : https://www.youtube.com/watch?v=evXxDf6BsYY
18-Les sources écrite de droit de l'environnement : http://www.cours-de-droit.net/les-sources-ecrites-du-droit-de-l-environnement-a121604494

19-Le rôle de média : http://unac.org/wp-content/uploads/2013/07/UN-MediaGuide-FR_1.pdf
20-Honduras; des ONG interpellent Washington : http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2016/03/11/97001-20160311FILWWW00026-honduras-des-ong-interpellent-washington.php
21-Plan de Ordenación, Recuperación e Integración Urbana de Casavalle : http://www.montevideo.gub.uy/sites/default/files/Informe%20Ambiental%20Estrat%C3%A9gico_diciembre%202014.pdf
22-principe numéro 4 de conférence rio 1992 : http://www.un.org/french/events/rio92/aconf15126vol1f.htm

23- Droits de l'homme et environnement: recueil d'instruments et autres textes internationaux concernant les droits individuels et collectifs en matière d'environnement dans le cadre international et européen : https://books.google.dz/books?id=zNN9xCT-izUC&pg=PA28&lpg=PA28&dq=Contr%C3%B4le+des+organisations+non+gouvernementales+pour+mettre+en+%C5%93uvre+les+conventions+environnementales&source=bl&ots=VQb1ySKbP2&sig=w7QA4buZ6NUVlD9DtiyBRi8Lmpc&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwjVwPDGuOXSAhVJUBQKHRWeDPwQ6AEISTAF#v=onepage&q=Contr%C3%B4le%20des%20organisations%20non%20gouvernementales%20pour%20mettre%20en%20%C5%93uvre%20les%20conventions%20environnementales&f=false
24- Le rôle des Organisations Non Gouvernementales dans le développement du Droit International de l'Environnement : http://www.memoireonline.com/02/08/903/m_role-organisations-non-gouvernementales-developpement-droit-int-environnement3.html#toc6
25- L'influence des conventions internationales sur le droit interne de l'environnement. Actes de la réunion constitutive du comité sur l'environnement de l'AHJUCAF : :http://www.ahjucaf.org/Rapport-general-de-Monsieur-le.html
26- Le TTIP pose de "gros problèmes" Royal : http://www.lefigaro.fr/flash-eco/2016/05/05/97002-20160505FILWWW00193-le-ttip-pose-de-gros-problemes-royal.php
27- Les défis du droit international de l'environnement : http://www.memoireonline.com/10/07/629/les-defis-du-droit-international-de-l-environnement.html
28-Guide pour les organisations non gouvernementales établissant des rapports destinés au Comité des droits de l'enfant Edition révisée : :

https://www.crin.org/en/docs/resources/publications/NGOCRC/NGOCRC-Guide-fr.pdf
29-Le mécanisme d'observance du protocole de Kyoto : un mécanisme de contrôle dur au sein d'un instrument flexible : http://www.esil-sedi.eu/sites/default/files/PeyroLlopis.PDF
30- La condamnation faite par des organisations non gouvernementales contre le Brésil : http://www.aida-americas.org/sites/default/files/press_rel/Comunicado%20Brasil%20ONU%20ESP%2014-03-11_0.pd
31- A la responsabilité des entreprises et aux droits des travailleurs: http://www.globenet.org/aitec/chantiers/mondialisation/multinationales/seminaireresp.htm#1P-VI
32- Marche du peuple dans les rues de Beau-Bassin à Port-Louis : https://www.youtube.com/watch?v=IQjIRF67KM4
33-Les engagements internationaux des etats face aux changements climatiques, mythe ou realite : http://www.memoireonline.com/10/13/7540/Les-engagements-internationaux-des-etats-face-aux-changements-climatiques-mythe-ou-realite-.html
34-La justice donne raison à green peace France : http://www.juristes-environnement.com/article_detail.php?id=3204
35- Infractions continues aux limites en matière de pollution atmosphérique : http://www.juristes-environnement.com/article_detail.php?id=3189
36-GREENPEACE, ou la dépossession des luttes écologistes : : http://www.non-fides.fr/IMG/pdf/Greenpeace_et_d-possession.pdf
37- Les ong outils d'intélligence économique : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.infoguerre.fr%2Ffichiers%2FONG_IE.pdf&anno=2
38- Les actions coup de poing de Greenpeace : https://www.youtube.com/watch?v=jBupt5b8nGw
39-Histoire des amis de la terre 1970 -1989 vingt ans au coeur de l'écologie : http://www.amisdelaterre.org/IMG/pdf/Histoire_des_AT_1970-1989.pdf
40- Victoire pour le climat : les banques françaises ne financeront pas les projets charbon dans le bassin de Galilée : http://www.amisdelaterre.org/Charbon-bassin-de-Galilee.html
41- Les amis de la terre France : victoire ! le projet de centrale nécluaire à Kalilingrad est enterré : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fw

ww.foei.org%2Ffr%2Factualites%2Fles-amis-de-la-terre-france-victoire-le-projet-de-centrale-nucleaire-a-kaliningrad-est-enterre&anno=2
42- Types de financement disponibles pour les ong et agences de cooperation concernees : http://base.d-p-h.info/fr/fiches/premierdph/fiche-premierdph-1651.html
43-Financement des ONG : https://diplomatie.belgium.be/fr/politique/cooperation_au_developpement/collaborer_avec_nous/opportunites_de_financement/financement_des_ong
44-Russie : 4 ans sous la loi "agent de l'etranger : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=fr&tl=ar&u=https%3A%2F%2Fwww.amnesty.fr%2Factualites%2Frussie-4-ans-loi-agent-de-letranger&anno=2
45- Position des Amis de la Terre pour des sociétés soutenables : http://www.amisdelaterre.org/IMG/pdf/positionsocietessoutenables.pdf
46-Interviw (les pénalités de non-respect de Kyoto) : https://www.youtube.com/watch?v=Q5Lu-2RSo1U
47- Interviw (une écologie de combat au service des citoyens) : https://www.youtube.com/watch?v=Ghhk7wV8JdY
48-Interviw(Iran: une ONG américaine menace des entreprises françaises) : https://www.youtube.com/watch?v=JwUYqitqaec
49- Les États face aux « nouveaux acteurs » : http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/0204-Cohen-FR.pdf
50-The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance : http://sep.stakeholderforum.org/fileadmin/files/SEP/The_role_of_NGOs_and_Civil_Society_in_Global_Environmental_Governance_-_Gemmill.pdf
51-The Shrinking Space for Human Rights organisations : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.coe.int%2Fro%2Fweb%2Fcommissioner%2F-%2Fthe-shrinking-space-for-human-rights-organisations&anno=2
52-Greenpeace our victories : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.greenpeace.org%2Fafrica%2Fen%2Fabout%2FOur-Victories%2F&anno=2
53-7 Greenpeace victories you made possible in 2014 : https://translate.google.dz/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.greenpeace.org%2Finternational%2Fen%2Fnews%2FBlogs%2Fmakingwaves%2Fgreenpeace-victories-in-2014%2Fblog%2F51774%2F&anno=2
54-How greenpeace works : http://money.howstuffworks.com/greenpeace1.htm

55- Successful Models of Non-Governmental Organizations in Consultative Status : http://csonet.org/content/documents/Education.pdf
56-Greenpeace: on its origin, values, vision of the future : https://faircompanies.com/articles/greenpeace-on-its-origin-values-vision-of-the-future/
57-Assessing the effectiveness of human rights non-governmental organizations (ngos) from the birth of the united nations to the 21st century: ten attributes of highly successful human rights ngos : http://digitalcommons.law.msu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1014&context=ilr
58-Examining the Non-Status of NGOs in International Law : http://www.repository.law.indiana.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1263&context=ijgls
59- Verification of International Environmental Agreements : https://phe.rockefeller.edu/verification/

قائمة المحتويات

شكر	.....	
إهداء	.....	
مقدمة	.....	
الفصل الأول	مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة.....	1
المبحث الأول	الإطار العام للمنظمات الدولية غير الحكومية.....	1
المطلب الأول	نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية و تحول إهتمامها بحماية البيئة....	2
الفرع الأول	المنظمات الدولية غير الحكومية ''المفهوم والأبعاد''.....	2
الفرع الثاني	اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بقضايا البيئة.....	7
المطلب الثاني	الإطار القانوني لمساهمة المنظمات غير الحكومية في حماية وترقية البيئة	11
الفرع الأول	الإقرار الدولي بالصفة التشاركية للمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة	12
الفرع الثاني	اعتراف أشخاص القانون الدولي بحق الإنسان في بيئة نظيفة وسليمة....	16
المبحث الثاني	مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في رسم معالم الاتفاقيات الدولية البيئية.....	20
المطلب الأول	المشاركة في إعداد الاتفاقيات الدولية البيئية.....	20
الفرع الأول	المبادرة في إنشاء معايير القاعدة القانونية.....	21
الفرع الثاني	الوسائل القانونية التي تستند عليها المنظمات غير الحكومية لإنشاء القاعدة القانونية.....	26
المطلب الثاني	المشاركة في صياغة و اعتماد نصوص الاتفاقيات الدولية البيئية.....	30
الفرع الأول	مشاركة المنظمات غير الحكومية في التحضير للمؤتمرات الدولية البيئية...	31
الفرع الثاني	المساهمة في إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمرات الدولية البيئية	34
الفصل الثاني	وسائل المنظمات الدولية غير الحكومية في فرض احترام الاتفاقيات الدولية البيئية.....	38
المبحث الأول	آليات تفعيل الإتفاقيات الدولية البيئية.....	39
المطلب الأول	أسلوب الدعم و المراقبة.....	39
الفرع الأول	الإعلام ونظام التقارير.....	40
الفرع الثاني	الرقابة على مدى إحترام الاتفاقيات الدولية البيئية.....	43
المطلب الثاني	الأساليب المضادة.....	47

الفرع الأول	**التنديد بمخالفات أشخاص المجتمع الدولي تجاه البيئة.....**	**47**
الفرع الثاني	**المواجهات السلمية ضد الجهات المناوئة لقضايا البيئة.....**	**51**
المبحث الثاني	**المقاربة العملية لمساعي المنظمات غير الحكومية البيئية وتحدياتها القانونية.....**	**56**
المطلب الأول	**الجهود الفردية لمنظمتي السلام الأخضر و أصدقاء الأرض.....**	**56**
الفرع الأول	**منظمة السلام الأخضر.....**	**56**
الفرع الثاني	**منظمة أصدقاء الأرض.....**	**60**
المطلب الثاني	**التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير حكومية .....**	**64**
الفرع الأول	**التمويل الأجنبي.....**	**65**
الفرع الثاني	**العراقيل القانونية و الإدارية.....**	**68**
خاتمة	**.....**	**74**
قائمة المصادر والمراجع	**.....**	**80**
قائمة المحتويات	**.....**	**101**